شرح التصريف العزي

للسيد الشريف الجرجاني

الطبعة الأولى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م
جميع الحقوق محفوظة

الكويت - الجهراء - القيصرية القديمة - مجمع كابيتول مول - السرداب - محل ٢٤
Website : www .daradahriah .com
E-mail : daradahriah@gmail .com
(+965) 99627333 - (+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

دار أندلسية للنشر والتوزيع
(الكويت)
darandalusia@hotmail.com
(+965) 94747176

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 114925192

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

مكتبة الشنقيطي للنشر والتوزيع
(جدة)
hassan_hyge@hotmail.com
(+966) 504395716

المكتبة الأسدية للنشر والتوزيع
(مكة المكرمة)
alasadi2000@hotmail.com
(+966) 125273037

مفكرون الدولية للنشر والتوزيع
(مصر الجديدة)
mofakroun@gmail.com
(+2) 01110117447

شرح التصريف العزي

للسيد الشريف الجرجاني

الكتاب المقرر تدريسه بالسنة الثالثة الثانوية في المعاهد الدينية الأزهرية سنة ١٩٣٦م

تحقيق الأستاذ

محمد الزفزاف

تقديم العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحیم

قررت الادارة العامة للجامع الأزهر تدريس هذا الكتاب
بالسنة الثالثة الثانوية فى المعاهد الدينية

شرح السيد الشريف الجرجانى
على التصريف العزى

بتحقيق

محمد الزفزاف

المدرس فى كلية اللغة العربية

الطبعه الثانيـــة : مزيدة ومنقحة

جميع حق الطبع محفوظ للشارح

يطلب من ناشره

محمود توفيق

الكتبى بشارع السكة الجديدة بمصر

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يستوجب المزيد من نعمته ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مَصْدر الكمالات الإنسانية ، وأَصْل مكارم الأخلاق ، وعلى آله وصحبه الذين مَضَوْا فى طريقه المستقيم حتى ضارعت الأمة بمجهوداتهم العظيمة أرقى الأمم مدنية وأقدمها مجداً فى أقصر وقت و بعد قليل من الزمان

ولله الحمد فى الأولى والآخرة ماأعظم مِنَّتَه ، وما أكثر آلاءه ونعمته ، وما أعجزنا عن شكره ، وما أضعفنا أمام قهره ،

و بعد ؛ فان التصريف من أجلِّ علوم العربية : يجرى مَعَها مَجْرى الأصل مع الفرع ، و يَتَّصل بجميعها اتصالا أوثق اتصال ؛ إذ كان متعلقهُ المفردات العربية فى أصل بنائها وهيئة حروفها ، وكان المركب لايوجد إلا بعد وجود أجزائه ، والعلوم العربية التى تبحث عن المفردات أيضا فى مسيس الحاجة إلى هذا العلم ؛ فلا جرم لم يعدّ السلفُ مِنْ علماء العربية المتقنين من لم يأخذ منه بسبب ، وقد أحصوا على كثير من أفذاذهم أخطاء سببها الغفلة عن شوارده .

وكان العمل فى الجامع الأزهر جاريا على تدريس هذا الفن فى كتب ابن مالك وابن هشام التى لم تُعْنَ بمباحث الأفعال العناية الخليقة بها ، مع أن هذه المباحث فى المكان الأوَّل من مباحث هذا الفن . فلما ألّف المجلس الأعلى للجامع الأزهر فى صيف عام ١٣٥٥ (الموافق لعام ١٩٣٦) لجنة برياسة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ إبراهيم حمروش شيخ كلية اللغة العربية لبحث مناهج الدراسة واختيار الكتب الصالحة لها أَوْلَتْ هذه المسألة عناية خاصة ؛ فرأت أنه يجب تدريس مباحث الأفعال ومايرتبط بها مرتين فى القسم الثانوى من المعاهد الدينية ، ورأت أن تكون المرة الثانية فى كتاب « شرح السيد الشريف الجرجانى على تصريف العزى » وهو كتاب واسع المباحث ، دقيق العبارات ، كثير التعليلات ، جم الفائدة ، كثير العائدة ، جمع شذور الفن وما تفرق منه

وقد طبع هذا الكتاب مراراً فى الآستانة طبعاتٍ سقيمةً كثيرة الأخطاء ، وطبع مرة فى القاهرة فى العام الماضى (١٩٣٦) باشراف أخى الأستاذ الشيخ محمد الزفزاف المدرس فى كلية اللغة العربية ؛ ولكن الطابع لم يُوَفَّق إلى نشره على الوجه الذى أراده الأستاذ ، فوقع فيه كثير من التحريف والتصحيف ، ولم

يقتنع بطبع تعليقاته على الكتاب ، مع عظيم فائدتها وجسيم نفعها ؛ ولاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم

وقدعرفت ذلك من الأستاذ فأشرت عليه بأن يراجع الكتاب من جديد على نسخه الموثوق بها و يكتب مايعن له من التعليقات ، ففعل ماهو له أهل ، ثم تحدثت يوما مع « محمود أفندى توفيق الكتبى بشارع السكة الجديدة » فى ذلك فأثنى على الفكرة ، وشكر للأستاذ صنعه ، وألحف عليه فى أن يأذن له بنشره على الوجه الذى يرضيه ، فأجاب الأستاذ رغبته وأسلمه الكتاب

وهاهو ذا بين يدى القراء فى مظهرٍ أقلُّ مايقال فيه إنه دقيق التصحيح ، مضبوط الأمثلة ، قد شُرِحَتْ غوامضه و بُيِّنَتْ إشاراته وخوافيه . وذلك مما يُقَرِّبُ إلى الأذهان فَهْمَ الكتاب ، و يساعد الطالب على البحث عن أسراره وغوامضه

وفَّقَ الله إخواننا من علماء الأزهر إلى العمل الصالح ، وأثاب العامل منهم خير الجزاء ؟

كتبه أبو رجاء

محمد محيى الدين عبد الحميد

مقدمة الشارح :

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم حبّب إلىّ من عملى ما أحببتَ و بغّض إلىّ منه ما كرهتَ ، وجنّبْنِي الزلل فيما إليه قصدت ، وا كتب لى التوفيق فى الخير الذى أردت ، وما توفيقى إلا بك ، عليك توكلت

و بعد ، فلما طلب منى أن أقوم بتصحيح هذا الكتاب فى المرة الأولى بذلت من الجهد مايعرفه من قرأ النسخ المطبوعة السقيمة وفقَد المخطوطة السليمة ، ولكن ظروف طبعه جاءت بأغلاط فيه جعلتنى غير مستريح لأن ينشر أمام أعين القراء على ذلك النحو

ولما طلب منى فى هذه المرة تصحيحه لبيت الطلب مجتهداً فى المحافظة على عبارات المؤلف متى أدت الغرض المقصود منها و إن كانت لاتتفق مع الفصيح من قواعد اللغة ؛ ظنا منى بأنها كذلك فى الأصل ، وأنت جد عليم بأن كتب المؤلفين لم تقصر فائدتها على الناحية العلمية التى ألفت فيها ؛ بل كثيراً ما تكون نبراسا يهتدى به الباحث فى تاريخ آداب اللغة إلى طريق سيرها

فى عصورها المختلفة ارتفاعا وانحطاطا ؛ فالمحافظة على عبارتها واجب محتوم ؛ إلا ما أفسد المعنى أو نقصه ، ولذا جعلت مازدته أو غيرته بين قوسين هكذا [. . .] ثم نبهت عليه فى التعليق

وحاولت جهد الطاقة أن أضبط من كلماته ما يحتاج إلى ضبط ، وأن أنظمه على قواعد الترقيم ، وأن أجعل لموضوعاته عناوين على هوامش صفحاته ، وقد تم بعون الله ما أردت

غير أن بعض أخطاء وقعت فى ضبط بعض الكلمات ، فجعلت لها فى صدر الكتاب جدولا يبينها ، وقد جرت عادة الناشرين أن يجعلوا مثل هذه الصحيفة فى آخر الكتاب حتى لا تدل بتقدمها على وقوع الخطأ فيه

ولكنى رجل أحب الصراحة ، متى استندتُ إلى الحق ، وأرى من أفن الرأى أن يزعم زاعم — مهما سما فكره وغزر علمه — أنه منزه عن الخطأ محفوظ من النسيان ؛ فما أعرف العصمة إلا لله وحده ، ثم لرسله فيما ندبوا إليه من تشريع فحسب ، ولذا جعلت هذه الصحيفة فى صدر الكتاب كى يتنبه القارىء إليها ويصحح فى الكتاب كل ما دون فيها ، وقد أقرنى على ما أردت من هذا حضرة ناشر الكتاب فله شكرى

رجاء

وإنى لألح فى الرجاء على القارئين أن يصلحوا كل ما دون من تصحيحات ؛ كلاًّ فى موضعه من الكتاب قبل أن يقرءوا فيه ؛ حتى إذا قرءوا أمنوا الوقوع فى خطأ علمى لا يرضونه ، ولم أُقصر عن التحذير منه ، ولهم منى شكر من طلَب فأُجيب والسلام؟

محمد الزفزاف

الخطأ والصواب

ص	س	الخطأ	الصواب
٧١	١٢	المشابهة بنبح الكلاب	المشابهة لنبح الكلاب
٧٣	٧	قرينة الحرفية	قرينته الحرفية
٧٨	٣	لئلا يخلو الفعل عن المسند	لئلا يخلو الفعل عن المسند إليه
٨٥	٤	تدحْرَجَ	تُدَحْرِجُ
٨٥	٨	همزةُ وصلٍ مكسورةٍ	همزةُ وصلٍ مكسورةٌ
٨٨	٣	المأخُوذ من تَدَحْرَجَ	المأخوذ من تُدَحْرِجُ
٨٨	٤	المأخوذ من تفَرَّح	المأخوذ من تُفَرِّحُ
٩٦	١٥	عن الدال فى المخرج	عن الأول فى المخرج
١٠٤	١٠	من الفصل معهما	من الفعل معهما
١١٥	٣	مناصِر	مناصِير
١٢٩	٩	أصلها مَدَدٌ وعدَدٌ وردَدٌ	مدْدٌ وعدْدٌ ورَدْدٌ
١٣٤	٤	اعضُضْ	اعضَضْ
١٣٥	٤	وقيل مدَّ	وقيل مدٌّ
١٦٢	١	خِفْنَ	خَفْنَ
١٦٦	٩	وينقاد أصله يَنْقَوِد	ويُنقاد أصله يُنْقَوَد
٢٠٨	١٥	أن حيوان	أن كلمة حيوان
٢٢١	٩	يقال فيه أَوْمل	يقال فيه أُومُلْ

الفهرست

ص	الموضوع
١	تعريف الصرف
٩	تعريف الاشتقاق
١٣	تعريف ثان للاشتقاق
١٨	تقسيم الفعل إلى ثلاثى ورباعى
٢٢	تعريف السالم
٢٣	الميزان الصرفى
٢٥	الفرق بين السالم عند الصرفيين وعند النحويين
٢٧	الثلاثى المجرد وأبوابه
٢٩	الشرط فى باب فعل يفعل بفتح العين فيهما
٣٣	الشاذ والنادر والضعيف
٣٣	وزن مضارع فعل - بكسر العين —
٣٤	وزن مضارع فعل - بضم العين —
٣٥	بناء الرباعى المجرد

ص	الموضوع
٣٧	أقسام الثلاثى المزيد فيه
—	الثلاثى المزيد بحرف
٣٧	باب الافعال
٣٨	باب التفعيل
٤٠	باب المفاعلة
٤٢	الثلاثى المزيد بحرفين
٤٢	مايجىء له باب التفعل
٤٤	« « « « التفاعل
٤٥	« « « « الانفعال
٤٦	« « « « الافتعال
٤٧	« « « « الافعلال
٤٧	الثلاثى المزيد بثلاثة أحرف
٤٨	مايجىء له باب الاستفعال
٤٨	« « « « الافعيلال
٤٩	« « « « الافعيعال
٤٩	« « « « الافعنلال
٥٠	« « « « الافعنلاء

ص	الموضوع
٥٠	مزيد الرباعى
٥١	مايجىء له باب التفعلل
٥١	« « « الافعنلال
٥١	« « « الافعلال
٥٢	المتعدى واللازم
٥٢	معنى الفعل المتعدى
٥٣	« « اللازم
٥٤	طرق التعدية
٥٦	جعل المتعدى لازما
٥٧	أنواع الأفعال باعتبار الزمن
٥٧	تعريف الماضى
٦٠	الماضى المبنى للفاعل
٦١	بناء الماضى
٦١	دوال الضمائر
٦٥	تعريف الماضى المبنى للمفعول
٦٦	أنواع الماضى المبنى للمفعول
٦٧	طريق بناء الماضى للمفعول

ص	الموضوع
٦٨	تعريف المضارع
٧٠	حذف حروف المضارعة
٧١	طريق انتخاب حروف المضارعة
٧٢	زمانا لمضارع
٧٤	أقسام المضارع
٧٤	حركة حرف المضارعة
٧٧	المضارع المبنى للمفعول
٧٨	نفى المضارع بما ولا
٧٩	عمل الجازم
٨٠	عمل الناصب
٨٢	لام الأمر
٨٣	لا الناهية
٨٤	الفرق بين لا الناهية ولا النافية
٨٥	الأمر بالصيغة
٨٦	حكم الأمر
٨٧	مأخذ الأمر
٨٨	حركة همزة الوصل فى الأمر
٩٠	فتح همزة أكرِمْ أمرا

ص	الموضوع
٩٢	حكم التاءين أول المضارع
٩٣	المحذوف من التاءين
٩٥	قلب تاء الافتعال طاء
٩٥	« « « دالا
٩٨	نونا التوكيد
٩٩	اختلاف حركتى النونين
٩٩	كسر النون الثقيلة
١٠٠	ماتختص النون الثقيلة بدخوله
١٠١	مواضع التقاء الساكنين
١٠٢	حذف نون الأمثلة الخمسة لنونى التوكيد
١٠٣	أثر نونى التوكيد فى الفعل المضارع
١٠٥	حذف الواو والياء من الأمثلة الخمسة لنونى التوكيد
١٠٥	عدم حذف الألف من الأمثلة الخمسة لنونى التوكيد
١٠٦	موضع عدم حذف الواو والياء لنونى التوكيد
١٠٩	مواضع فتح آخر الفعل بنونى التوكيد
١٠٩	مواضع ضم آخر الفعل بنونى التوكيد
١١٠	مواضع كسر آخر الفعل بنونى التوكيد
١١١	بناء اسم الفاعل من الثلاثى المجرد
١١٤	وزن اسم الفاعل على غير فاعل
١١٥	بناء اسم المفعول من الثلاثى المجرد
١١٧	بناء اسم المفعول من اللازم
١١٧	صيغة فعيل بمعنى فاعل ومفعول
١١٨	بناء اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى

ص	الموضوع
١٢٠	استواء لفظى الفاعل والمفعول
١٢١	تعريف المضاعف
١٢١	تعريف مضاعف الثلاثى
١٢٢	تعريف مضاعف الرباعى
١٢٣	أسباب إلحاق المضاعف بالمعتلات
١٢٤	المحذوف من حرفى التضعيف
١٢٥	فتح فاء المضعف وكسرها
١٢٦	الادغام فى المضاعف
١٢٧	مواضع وجوب الادغام
١٢٩	وجوب إدغام مضعف المجهول
١٢٩	المصدر الذى يجب فيه الادغام
١٣٠	مايمتنع فيه الادغام
١٣١	مايجوز فيه الادغام
١٣٣	حركات فاء المضاعف المضموم العين
١٣٤	الادغام فى اسم فاعل المضاعف
١٣٥	تعريف المعتل
١٣٦	وجه تسمية حروف العلة بهذا الاسم
١٣٧	الأصلى والمبدل من حروف العلة
١٣٨	أنواع المعتل
١٣٩	تعريف المثال وحكمه
١٤٠	حكم الفاء فى مصدر المثال
١٤١	موضع إعادة واو المثال
١٤٢	المثال الذى لاتحذف فاؤه
١٤٣	حكم فاء الأمر من وجل
١٤٤	حكم فاء المثال للمضارع المضموم العين
١٤٥	سبب حذف الواو من نحو يسع ويضع
١٤٧	عدم حذف فاء المثال التى هى ياء
١٤٨	قلب فاء المثال اليائى واوا

ص	الموضوع
١٤٨	قلب فاء افتعل المثال تاء ثم إدغامها فى التاء
١٥٠	الأجوف وتعريفه
١٥١	قلب عين الأجوف ألفا
١٥١	نقل عين ماضى الأجوف إلى الضم والكسر
١٥٤	حذف عين الأجوف ونقل ضمها وكسرها إلى الفاء
١٥٦	كسر فاء ماضى الأجوف المبنى للمجهول وإعلاله
١٥٨	إعلال مضارع الأجوف
١٥٩	مايحدثه الجازم فى عين الأجوف
١٦١	موضع حذف عين الأجوف اليائى
١٦١	موضع حذف العين من أمر الأجوف
١٦٣	الأبنية التى تعتل من مزيد الثلاثى الأجوف
١٦٥	إعلال عين الأجوف المبنى للمفعول من مزيد الثلاثى الأجوف
١٦٦	صوغ الأمر من الأبنية المعلة من مزيد الثلاثى الأجوف
١٦٨	أبنية الأجوف التى لاتعل
١٦٩	إعلال اسم الفاعل المبنى من أجوف مجرد الثلاثى ومزيده
١٧١	إعلال اسم المفعول المبنى من الأجوف المجرد
١٧١	رأى سيبويه فى المحذوف من نحو مصون ومبيع
١٧٢	رأى الأخفش فى المحذوف من نحو مصون ومبيع
١٧٣	شرط إعلال اسم المفعول من مزيد الثلاثى وما يعل به
١٧٤	تعريف الناقص وأسماؤه
١٧٤	إعلال الناقص المجرد

ص	الموضوع
١٧٥	إعلال الناقص المزيد واسم المفعول منه
١٧٦	مواضع حذف اللام وثبوتها من ماضى الناقص
١٨٠	حركة عين الناقص إذا اتصلت بها واو الضمير
١٨٢	حكم آخر المضارع من الناقص
١٨٣	مايسقطه الجازم من النونات
١٨٥	مواضع ثبوت لام الناقص عند الجزم
١٨٥	مواضع حذف لام الناقص عند الجزم
١٨٧	استواء جمعى المذكر والمؤنث فى الخطاب والغيبة فى اللفظ دون التقدير فى باب يغزون
١٨٨	الاعلال الذى يكون فى مضارع الناقص اليائى
١٨٩	حكم الناقص المزيد إذا انكسرت عينه
١٩٢	حكم الناقص المزيد إذا انفتحت عينه
١٩٣	إعلال الأمر من الناقص
١٩٤	عود لام الأمر من الناقص عند التأكيد
١٩٥	بناء اسم الفاعل من الناقص
١٩٨	بناء اسم المفعول من الناقص
١٩٩	بناء فعول وفعيل من الناقص
٢٠٠	إعلال لام الناقص من المزيد
٢٠٣	تعريف اللفيف وتقسيمه
٢٠٤	مايعل من حروف اللفيف المقرون
٢٠٥	إعلال نحو شوى من اللفيف
٢٠٥	إعلال نحو قوى من اللفيف
٢٠٧	خلاف العلماء فى حيى وحيوان
٣١٠	إعلال حيى إذا نقلت إلى

ص	الموضوع
	الافعال والمفاعلة والاستفعال
٢١١	اللفيف المفروق وحكمه
٢١١	حكم لام اللفيف المفروق إذا أكد
٢١٢	إعلال اللفيف المفروق المفتوح عين مضارعه
٢١٣	اللفيف المقرون
٢١٤	اللفيف المقرون من جهتين
٢١٥	المهموز وحكمه
٢١٧	إعلال الفاء من أمر المهموز
٢١٩	عود فاء المهموز لحذف همزة الوصل
٢٢٠	حذف همزة خذ وكل
٢٢١	عود همزة مر
٢٢٢	حكم مهموز الفاء بالنسبة لمتصرفاته
٢٢٣	حكم مهموز العين

ص	الموضوع
٢٢٤	حكم مهموز الفاء أو اللام من الأجوف
٢٢٤	حكم مهموز اللام من الأجوف اليائى
٢٢٥	إعلال نحو جاء (اسم فاعل) ووزنه عند الخليل وسيبويه
٢٢٥	حكم مهموز الفاء من الناقص
٢٢٦	حكم مهموز العين من نحو وأى
٢٢٧	حكم مهموز الفاء من نحو أوى
٢٢٧	حكم مهموز العين من نحو نأى
٢٢٧	إعلال رأى وتصاريفه
٢٢٩	طريق بناء الأمر من رأى
٢٣٠	بناء اسمى الفاعل والمفعول من رأى
٢٣٠	إعلال الافعال من رأى
٢٣١	بناء اسمى الفاعل والمفعول

ص	الموضوع
	من يُرى بوزن يُكرم
٢٣٤	إعلال افتعل من الأجوف والناقص المهموزى الفاء
٢٣٤	اسما الزمان والمكان
٢٣٤	بناء اسمى الزمان والمكان من صحيح اللام
٢٣٩	بناء اسمى الزمان والمكان من معتل الفاء
٢٣٩	بناء اسمى الزمان والمكان من معتل اللام
٢٣٩	لحاق تاء التأنيث بهما
٢٤٠	بناء اسمى الزمان والمكان مما زاد على ثلاثة
٢٤١	بناء مفعلة للمكان الذى كثر فيه شىء
٢٤١	اسم الآلة وبناؤها
٢٤٣	الألفاظ الشاذة فى الآلة
٢٤٤	بناء اسمى المرة والهيئة

تمت الفهرست

والحمد لله أولا وآخراً

بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله
وعلى آله وصحبه ومن والاه]

قال : « اُعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ فِى اللُّغَةِ التَّغْيِيرُ ، وَفِى الصِّنَاعَةِ تَحْوِيلُ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا » . تعريف التصريف

أقول : اُعلم أن من جملة العلوم الأدبية [1] علم التصريف ، وللتصريف معنيان : لغوى ، وصناعى

---

(١) قد عرف العلماء علوم الأدب بأنها «علوم يحترز بها عن الخطأ فى كلام العرب لفظا أو كتابة» ، وعلى هذا كان كل ما أدى إلى هذا الاحتراز معدودا بين علوم الأدب ، وقد عدوها اثنى عشر علما ، ومنشأ تكونها يرجع إلى أن كلام العرب إما مفردات أو مركبات ، وكل منها إما ملفوظ أو مكتوب

فان كان البحث فى علم عن المفردات ، فاما أن يبحث فيه عن جواهرها وموادها ، وذلك علم مفردات اللغة ، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث صورها وهيئاتها ، وذلك علم التصريف ،

فالتصريف فى اللغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح ؛ وهو تحويلها من حال إلى حال ، جنوباً وشمالا ، وصَبَاً ودَبُوراً

« اعلم » أمر من علم يعلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل له ، وهو من أفعال القلوب يستدعى المفعولين . و « أَنَّ » حرف من الحروف المشبَّهة (١) بالفعل ، والحروف المشبهة بالفعل ستة ؛

وإما أن يبحث فيه عنها من حيث أخذ بعضها من بعض ، وذلك علم الاشتقاق .

وإن كان البحث فى علم عن المركبات ، فاما أن يبحث فيه عنها من حيث تأديتها للمعانى الأصلية ، وذلك علم النحو ، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث إفادتها لمعان فوق المعانى الأصلية ، وذلك علم المعانى ، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث كيفية تلك الافادة فى مراتب الوضوح ، وذلك علم البيان ، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث إنها موزونة ، وذلك علم العروض ، وإما أن يبحث فيه عنها من حيث أواخر أبياتها الموزونة ، وذلك علم القافية وهذه تسمى عندهم بأصول علوم الأدب

وإن كان البحث فى علم يتعلق بنقوش الكتابة فهو الخط (الاملاء) ، وإن كان يتعلق بطريق نظم الكلام فعلم القريض ، وإن كان يتعلق بطريق نثره فعلم الانشاء ، وإن كان يتعلق بغير ذلك فعلم المحاضرات ، ومنه التاريخ .

(٢) الحروف المشبهة بالفعل ستة ، وهى إنّ وأن ولكن وكأن

إحداها أنّ ، وهى تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فيسمى المبتدأ اسما لها والخبر خبراً لها ، وأن مع اسمها وخبرها سادّ مسد المفعولين لاعلم

و « التصريف » تفعيل من الصَّرْف ، واختار التصريف دون الصَّرف ؛ لأن علم التصريف علم شريف ، وفيه تصرفات كثيرة ، فذِكْر لفظه فيه مبالغة

و « اللغة » فى الاصطلاح مايعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم ،

و « التغيير » إحداث شىء لم يكن قبله ، و « فى » فى قوله «فى اللغة» [1] متعلقة بمقدر ، تقديره التصريف كائنا فى اللغة التغيير

وفى الصناعة : أى فى اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان [2] مقصودة لاتحصل

وليت ولعل ، وإنما سميت كذلك لأن كل واحد منها يقوم فى أداء معناه مقام فعل

(١) قال فى اللسان : «قال الأزهرى : واللغة من الأسماء الناقصة وأصلها لغوة (بضم اللام وسكون الغين) من لغا إذا تكلم ، ثم قال بعد : وهى فعلة (بضم الفاء وسكون العين) من لغوت إذا تكلمت ، أصلها لغوة ككرة وقلة وثبة ، كلها لاماتها واوات ، وقيل : أصلها لغى أو لغو (بضم اللام وفتح الغين فيهما) والهاء عوض ، وجمعها لغى ، مثل برة وبرى » اهـ

(٢) المعانى جمع معنى ، وهو فى الأصل مصدر ميمى على

تلك المعانى المقصودة إلا بتلك الأمثلة المختلفة

واعلم أن « التصريف » فى أصل الوضع مصدرٌ جُعِل عَلَمًا لهذا العِلْم ؛ لما بينهما من المناسبة ، وهى أن التصريف تغيير ، وهذا العِلْم علم يعرف به تغييرات الكلمة

والصناعة فى اللغة : الحِرْفة ، وفى الاصطلاح بمعنى اتفاق جماعة على تخصيص شىء بشىء يناسبه معنى ؛ كاتفاق أهل هذا الفن على كونه عَلَمًا لهذا الفن ، لما بينهما من المناسبة ؛ كما مر ،

« والتحويل » تَفْعِيل مِنْ حال يَحُول ، إذا تغير وتبدَّل ، ومنه الحَوْل وهو العامُ ؛ سُمِّىَ به لتحوله من حال إلى حال ومن زمان إلى زمان من الفصول الأربعة ، والفرق بين التغيير والتحويل أن التغيير لا يكون إلا متعديا ، والتحويل يكون لازما ومتعديا ، وقيل : إن التحويل يستعمل فى الذات ، كما يقال : تحوَّل فلان من مكان كذا إلى مكان كذا ، والتغيير يستعمل في الصفات ؛ كما يقال : تغير وجه فلان من الحُمْرة إلى الصُّفرة ، وقيل : إن التحويل أخَصُّ من التغيير (١) ،

وزن مفعل ، أخذ من العناية . ثم نقل إلى معنى المفعول : أى المعنى للانسان من اللفظ ، فالمراد به حينئذ الصورة الذهنية التى يقع البيان عنها باللفظ .

(١) الوجه فى كون التحويل أخص من التغيير أن التحويل

« والأصل » مايُبْنى عليه غيره

والمراد بالأصل الواحد عند البصريين ههنا المصدر ، وهو الاسم الذى يشتق منه الفعل ، والمصدر أصْلٌ عند البصريين ، وفَرْعٌ عند الكوفيين

حجة البصريين على اشتقاق الفعل (١) منه أن الفعل يدل

معناه النقل . حكى سعدالدين التفتازانى عن المغرب : «أن التحويل نقل الشيء من موضع إلى موضع » اه

وقال فى الصحاح : « والتحول التنقل من موضع إلى موضع ، والاسم الحول ، ومنه قوله تعالى : (خالدين فيها لايبغون عنها حولا) ثم قال : وحوله فتحول ، وحول أيضا بنفسه ، يتعدى ولا يتعدى» اه أما التغيير فاحداث تغير ما فى الشيء سواء أكان فيه نقل أم لا ، وحيث إن النقل ملاحظ فى التحويل دون التغيير ، فهو أخص من الغير ، فكل تحويل تغيير ، وليس كل تغيير تحويلا

(١) قد ساق المؤلف دليل البصريين على أن المصدر أصل للأفعال ، ولم يتعرض لكونه أصلا للمشتقات الأخرى ، كما أنه أصل للأفعال ، لأنه بصدد بيان النزاع بين الكوفيين والبصريين ، والخلاف فى كون المصدر أصلا لسائر المشتقات واقع بين البصريين أنفسهم

فقال جمهور البصريين : إن المصدر متى ثبت أنه أصل للفعل ثبت أنه أصل للمشتقات بالواسطة ، إذ المشتقات متعلقات بالأفعال ومتى ثبتت فرعية المتعلق (بصيغة اسم المفعول) ثبتت فرعية المتعلق (بصيغة اسم الفاعل)

على الحدث والزمان ، فلو كان المصدر مشتقا من الفعل لدَلّ على مايدل عليه الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ؛ كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل وللمفعول ، فلما لم يكن المصدر كذلك عُلِم أنه ليس مشتقا منه .

وحجة الكوفيين أن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته ؛ ألا ترى أنك تقول : قام قياما؛ فيعتل المصدر باعتلال فعله ، وتقول : قاول مقاولة ؛ فيصح المصدر لصحة فعله ، وقالوا أيضاً : الفعل عامل فى المصدر ، ومرتبة العامل أن يكون قبل مرتبة المعمول ومقدّما عليه ،

والمراد من كونها متعلقات بالأفعال أنها تحتاج إليها فى تحققها ، فمثلا فاتح وصف قائم بمن حصل منه الفتح أو يحصل ، ومفتوح وصف قائم بما وقع عليه الفتح أو يقع . ومفتح اسم لزمان الفتح أو مكانه ، ومفتاح اسم للآلة التى تحقق أو يتحقق الفتح بها ؛ فأنت ترى أن كل هذه الألفاظ غير متحققة إلا بتحقق الفعل ؛ وحينئذ تكون متعلقة به تعلق الفرع بالأصل والفعل متعلق به (بصيغة اسم المفعول) ، والفعل المأخوذ من التعلق لازم فلا بد من ذكر الصلة مع اسم المفعول ؛ فيقال : « والفعل متعلق به » ، ولكن المؤلفين قد تسامحوا فحذفوا الصلة وقالوا متعلق

وقال جماعة منهم السيرافى : إن المصدر أصل للفعل ، ولكنه ليس أصلا للمشتقات ؛ بل الفعل هو الأصل للمشتقات ؛ إذ لا يلزم من كون الفعل متفرعا عن المصدر أن تكون متعلقات الفعل متفرعة كذلك عن المصدر

ويمكن أن يُجاب عن مذهب الكوفيين ناصراً لمذهب البصريين بأن ماذكروه لاحجة لهم فيه : أمّا قولهم « إنه يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته » فلا يدل على أن المصدر فرع ؛ لجواز اعتلال المصدر باعتلال الفعل ؛ لمابينهما من المناسبة؛ طلبا للتشاكل ؛ فلا يدل على أنه أصل ، ألاترى أن بعض الأفعال قد يعتل باعتلال الآخر ؛ ولايدل على أن بعضها أصل لبعضها ؛ كما أن المضارع يعتل باعتلال الماضى ، نحو قام يقوم (١) ، ويصح بصحته ، نحو عَوِرَ يَعْوَرُ ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر ؛ وأما قولهم « إن الأفعال تكون عاملة فى المصادر » فنقول : يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلالها ، وذلك لأناقد أجمعنا على أن الأفعال والحروف عاملة فى الأسماء ، ولم يقل أحد إنها أصل لها ، كذلك ههنا .

و « الواحد » اسم فاعل بمعنى المُتَوَحِّد ، وقد يطلق على الواحد الذى هو مَبْدأ العدد ، والواحد : اسم لمن لايشاركه شىء فى

---

(١) كل ما كان ماضيا على فعل - بفتح العين - يعتل ويعتل مضارعه حملا عليه ؛ وأما فعل - بكسر العين - فان كان الوصف على أفعل نحو عور فهو أعور ، صح الماضى والمضارع ، وإلا ؛ نحو نام ينام ؛ فانهما يعلان

صفاته ، والأحدُ : اسم لمن لايشاركه شيء فى ذاته ، وبهذا يبين الفرق بين الواحد والأحد ،

و « الأمثلة » جمعُ مثال جمعَ قِلَّة ، والمراد بالأمثلة المختلفة الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول ،

و « المعانى » جمع المعنى ، على زنة صيغة منتهى الجموع ، والمعنى والْفَحْوَى فى اللغة : عبارة عن مقصود الكلام ، وفى الاصطلاح : عبارة عما يستفاد من اللفظ ، والمقصودُ : اسم مفعول من القصد ، وهو عبارة عن عزيمة القلب نحو المطلوب ، والمراد بالمعانى المقصودة : معنى الماضى والمضارع والأمر والنهى وغيرها ، وهذه المعانى مخفية فى الذهن ؛ فاذا أردت إظهارها لم يكن إلا بتلك الأمثلة ، مثلا إذا أردت أن تخبر عن شخص بضرب وقع أو يقع لم يكن إلا بقولك ضرب زيد أو يضرب ، فوضعت هذه الأمثلة بازائها ليعبر بها عنها عند الاحتياج

والمراد بـ «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة[1]» أن تحوّل

---

(١) قد سار المؤلف على أن المراد بالأصل الواحد المصدر ، وأن المراد من تحويله إلى أمثلة مختلفة أن تنقل صيغته إلى الفعل وجميع المشتقات ؛ وعلى هذا يكون التصريف خاصا بالمصادر وما اشتق منها ؛ غير شامل لتحويل المفرد إلى المثنى وإلى الجمع ،

صيغة المصدر إلى الماضى والمضارع وغيرهما : أى إلى ما يشتق منه: الماضى وغيره ؛ ليكون كلمة أخرى

تعريف الاشتقاق

واختلفوا فى تعريف الاشتقاق : قال بعضهم : الاشتقاق رد لفظ إلى آخر لموافقته فى الحروف الأصلية ، ومناسبته فى المعنى، وإنما قال بعضهم : «رد لفظ الخ » ليكون التعريف مشتملا على مذهب البصريين والكوفيين فى كون المصدر مشتقا من الفعل وعكسه ؛ لأنه لو قال « رَدُّ فِعْل » اختص بمذهب البصريين ، ولو قال «رد اسم» اختص بمذهب الكوفيين ، فقوله « رد لفظ إلى آخر » يشعر بوجوب التغاير بين المشتق والمشتق منه ، وهو كالجنس ،

ولا شامل لتحويل الاسم إلى منسوب ومصغر ونحو ذلك . مما هو من مباحث علم التصريف

ولعل السبب فى ذلك أنه أراد تعريف التصريف الذى هو الاشتقاق الخاص بالمصادر ، والأقرب أن يحمل لفظ « الأصل الواحد » على مايشمل المصدر وغيره ، مما يدخله تغيير ما على نحو ما تقضى به قواعد الصرف ؛ كتغيير المفرد إلى مثنى وجمع ، وتغيير الاسم إلى مصغر أو منسوب، وتحويل المعلوم إلى مجهول ؛ والمذكر إلى مؤنث ؛ إلى غير ذلك من ضروب التحويل

وإنما كان هذا أقرب لأنه أشمل لأنواع التغيير التى تدخل تحت التصريف الاصطلاحى بالمعنى الصناعى (العملى)

والباقى كالفصل ، وقوله « لموافقته » احتراز عما لايوافقه أصلا ، وقوله « فى حروفه الأصلية » احتراز عما لايوافقه فيها ، بل فى المعنى كمنع وحبس ، فلا يقال : إن أحدهما مشتق من الآخر ، وقيد الحروف بالأصلية ليعرف أن الموافقة فى غيرها لاتجب ، كدخل فانه مشتق من الدخول ، مع أنه غير موافق لمصدره فى الواو التى هى زيادة ، وقوله «لمناسبته فى المعنى» احتراز عن الموافقة لفظا دون المعنى ، فلا يكون ضرب بمعنى دَقَّ مشتقا من الضرب بمعنى الذَّهاب . وفيه إشعار بتغاير المعنيين ؛ إذ الشىء لا يناسب نفسه

ولابد من تغيير فى اللفظ ، والتغيير المعتبر عند الأدباء إما بالزيادة أو النقصان ، وكل منهما إما فى الحرف [1] أوفى الحركة ، فغايته أربعة أوجه ؛ ثم فى كل مشتق إما أن يقع فيه وجه واحد منها أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة .

أما القسم الأول — وهو ما وقع فيه وجه واحد من التغيير — فأنواعه أربعة ؛ لأن ذلك إما أن يكون بزيادة حرف ، نحو

---

(١) قوله « الحرف » لايريد منه واحد الحروف ، وإنما يريد منه الجنس ، لأنه سيقول فى صدد بيان التغيير الذى حدث فى غلى عند أخذها من الغليان : نقص منه حرف ؛ وهو الألف والنون

كاذب ؛ فإنه مشتق من الكَذِب ، زيدت فيه الألف ، أو بزيادة حركة نحو نَصَر ، فانه مشتق من النصْر ، زيدت فيه حركة وهى فتحة الصاد ، والنقصان إما أن يكون بنقصان حرف ، كخَفْ ، فانه مشتق من الخوف ، نقص منه حرف وهو الواو ، أو بنقصان حركة ، نحو الضَّرْب ، فانه مشتق من ضَرَب على مذهب الكوفيين ، وقد نقصت منه حركة وهى فتحة الراء .

أما القسم الثانى — وهو مايقع فيه من وجوه التغيير اثنان — فأنواعه ستة : لأن التغيير إما بزيادة حرف وحركة ؛ نحو ضارب ؛ فانه مشتق من الضَّرْب ، زيد فيه حرف وهو الألف ، وزيدت فيه حركة وهى كسرة الراء ، أو نقصان حرف وحركة ؛ نحو غَلَ ؛ فانه مشتق من الغليان ، نقص منه حرف وهو الألف والنون ، ونقصت منه حركة وهى حركة الياء ، أو بزيادة حرف و بنقصان حرف ، نحو مُسْلِمَات ؛ فإنه مشتق من مُسْلِمَة ، زيد فيه حرف وهو الألف وتاء الجمع ، ونقص منه حرف وهو تاء الواحدة . أو بزيادة حركة وبنقصان حركة ؛ نحو حَذِر ، فانه مشتق من الحَذَر ، زيدت فيه حركة وهى كسرة الذال ، ونقصت منه حركة وهى فتحة الذال ، أو بزيادة حرف ونقصان حركة ؛ نحو عادٍ ، فانه مشتق من العَدَد ، زيد فيه حرف وهو الالف ، ونقصت منه حركة وهى فتحة

الدال الأولى ، أو بزيادة حركة ونقصان حرف ؛ نحو نَبَت ، فانه من النبات ، زيدت فيه حركة وهى فتحة [١] التاء، ونقص منه حرف وهو الألف .

وأما القسم الثالث — وهو ما يقع فيه من وجوه التغيير ثلاثة — فأنواعه أربعة ؛ لأن التغيير إما أن يكون بزيادة حرف وحركة ونقصان حركة ؛ نحو اضرب، فانه مشتق من الضرب ، زيد فيه حرف وهو همزة الوصل ، وزيدت فيه حركة وهى كسرة الراء ، ونقصت منه حركة وهى فتحة الضاد ، أو بزيادة حركة وزيادة حرف ونقصان حرف ، نحو خافَ ، فانه مشتق من الخَوْف، زيد فيه حركة وهى فتحة الفاء [١] ، وحرف وهو الألف ، ونقص منه حرف وهو الواو ، أو بنقصان حرف مع زيادة حركة ، ونقصان حركة ، نحو عِدْ ، فانه مشتق من وَعَدَ ، نقص منه حرف وهو الواو ، ونقصت منه حركة وهى فتحة العين ، وزيدت فيه حركة وهى كسرة العين ، أو بنقصان حركة مع زيادة حرف ونقصان حرف ، نحو كَالٍّ اسم فاعل ، فانه مشتق من الكَلَال ، نقصت

---

(١) اعتباره حركة التاء من الزيادة على المشتق منه غير وجيه ؛ لأنها حركة بناء ولا اعتداد بها فى التصريف ، ولأن اعتبارها يفسد عليه تقسيمه وتمثيله لأقسام

منه حركة اللام الأولى ، ونقص منه حرف ؛ وهو الالف بعد اللام الأولى ، وزيد فيه حرف ؛ وهو الألف قبل اللام الأولى .

وأما القسم الرابع — وهو مايقع فيه جميع وجوه التغيير — فهو نوع واحد ، نحو أُرْم ؛ فانه مشتق من الرَّمْى ، زيد فيه حرف وهو همزة الوصل ، وزيد فيه حركة ، وهى كسرة الميم ، ونقص منه حرف ، وهو الياء ، ونقصت منه حركة ، وهى فتحة الراء .

فيكون مجموع الأنواع خمسة عشر نوعا : أربعة للقسم الأول ، وستة للقسم الثانى ، وأربعة للقسم الثالث ، وواحد للقسم الرابع

تعريف ثان للاشتقاق

وقيل : إخراج لفظ من لفظ بتغيير ما ، والمشتق ماله أصل يناسبه لفظا ومعنى ، بخلاف المشتق منه .

قوله « لا تحصل إلا بها » أى : لاتحصل تلك المعانى المقصودة إلا بتلك الأمثلة المختلفة ، بأن تحوّل وتصرِف الأصل الواحد الذى هو المصدر إلى الأمثلة المختلفة .

إذا عرفت هذا فاعلم أن قوله « وفى الصناعة » عطف على قوله « فى اللغة » ، و « فى » فى قوله « وفى الصناعة » متعلقة بمقدر ؛ تقديره التصريف كائنا فى الصناعة تحويل الأصل الواحد ، والواحد صفة الأصل ، و « إلى » فى قوله « إلى أمثلةٍ مختلفة »

متعلق بالتحويل تعلق المفعول به ، والجار مع المجرور فى محل النصب بأنه مفعول به للتحويل ، وهو المفعول الثانى بواسطة إلى ؛ إذ التحويل مصدر أضيف إلى المفعول الأول الذى هو « الأصل الواحد »

و « مختلفة » فى قوله « إلى أمثلة مختلفة » صفة لأمثلة ، واللام فى « لمعان » متعلق بالتحويل تعلق المفعول له ، واللام مع مدخولها فى محل النصب ، بأنه مفعول له للتحويل

وأحسن التعريفات أن يكون مشتملا على العلل الأربع ، والتعريف الذى ذكره المصنف مشتمل على العلل الأربع ، أعنى المادية والصورية والفاعلية والغائية ، فا « لأصل الواحد » إشارة إلى العلة المادية ، و « تحويله إلى أمثلة مختلفة » إشارة إلى العلة الصورية ، ولا بدّ للتحويل من مُحَوِّل ؛ وهو الفاعل ، و « لمعان مقصودة » إشارة إلى العلة الغائية

ولقائل أن يقول : قوله « وفى الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة » أى : تحويل المصدر إلى الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول ليس بصواب ؛ لأن المصدر لم يحول إلى الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول ، بل المصدر يحول إلى الماضى ، والماضى إلى المضارع ، والمضارع

إلى الأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول ، فلا يستقيم أن يقول : « وفى الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة »

ويمكن أن يجاب عنه بوجهين ، الأول : أنه لما كان معنى المصدر موجوداً أو ملاحظا فى كل واحد من الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول كان كأن المصدر تحول إلى كل واحد منها والثانى : أنه لما كان الماضى مشتقا من المصدر على مذهب البصريين ومأخوذا منه ، والمضارع مأخوذا من الماضى ، والأمر والنهى وغيرهما ، واسم الفاعل والمفعول مأخوذات من المضارع[1] ، والمأخوذ من المأخوذ من الشىء مأخوذ من ذلك الشىء ؛ فيصح أن يقول : « تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة » وفيه نظر ؛ وهو أن المأخوذ من المأخوذ من الشىء كالمأخوذ من ذلك الشىء[2]

---

(١) قد علمت فيما تقدم أن أخذ المشتقات من الأفعال دون المصادر إنما هو رأى جماعة من البصريين

(٢) وجه النظر عنده : أن المأخوذ من المأخوذ من الشىء ليس مأخوذا من ذلك الشىء ، بل هو كالمأخوذ فقط ، ويظهر أنه لاحظ أن المأخوذ من فرع لايكون مأخوذا من الأصل على استقلال ، وان كان مأخوذا منه ضمن الفرع ، وعلى هذا يعد كالمأخوذ منه فحسب ، وإذن لا يقال إنه مشتق منه

ولقائل أن يقول : التصريف عِلْم ، وهو من قبيل الإدراكات والانفعالات للنفس ، وتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة فِعْل ، والانفعالات ليست فِعْلا ، فكيف جعل ما هو من قبيل الإدراكات والانفعالات فِعْلا حيث قال : « التصريف فى الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة » .

ويمكن أن يجاب عنه بأنه سلمنا أن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة فِعْل ؛ لكن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لاينفك عن العِلْم ، إذ تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة موقوف على العِلْم بالأصل الواحد ، والأمثلة المختلفة ، وكيفية تحويله إليها ، وبالعلم بأحوال الأصل الواحد والأمثلة المختلفة ، إذ ما لم يَعْلم المُحَوَّل والمحوَّل إليها والتّحويل لم يتمكن من تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، فإذا قال : « وفى الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة » فكأنه قال : « وفى الصناعة علم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، وعلم بالأصل الواحد ، وعلم بالأمثلة المختلفة ، وعلم بأحوال المجموع » ؛ فحذف المضاف الذى هو عِلْم ، وأقيم المضاف

إليه مقامه

وفى الجواب نظر ؛ لأنه يلزم منه الإضمار فى الحد ، وهو مختلف فيه فى التعريفات

قال : « ثم الفِعْل : إمَّا ثُلاثِى وإمَّا رُباعِىّ ، وكلُّ واحدٍ مِنْهما : إمَّا مجرَّدٌ أو مَزِيدٌ فيه ، وكُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا : إمّا سَالِم أوغَيْرُ سَالِمٍ »

أقول : اعلم أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : اسمٍ ، وفعلٍ ، وحرفٍ ، والاسم أصل بالنسبة إليهما كما تقرر فى علم النحو ، فينبغى أن يقدم الاسم ويبدأ بمباحثه ؛ لأن الأصل أولى بالتقديم ، لكنه قدم الفعل وبدأ بمباحثه ؛ بناء على أن مباحث الفعل فى هذا المختصر أكثر من مباحث الاسم ، وما كان مباحثه أكثر كان أولى بالتقديم ؛ فلذا قدمه ، وبدأ بمباحثه ، وإنما لم يذكر الحرف فى هذا المختصر ، بناء على أن التصريف لا يتطرق إلى الحرف [1] كما يتطرق إلى الاسم والفعل ، وقدم

---

(١) فان قيل : إن التصريف يتطرق الى الحرف أيضاً ؛ لقولهم : «سوفت فلانا» أى : قلت له سوف أفعل كذا ، وقولهم : سألتك حاجة « فلوليتنى » أى : قلت لى لولا كذا وكذا ،

الثلاثى على الرباعى ؛ لأن الثلاثى مقدم على الرباعى طبعا ؛ فقدمه عليه وضعا ؛ ليوافق الوضع الطبع ، وقدم المجرد من الثلاثى والرباعى على مزيدهما ؛ لأن المجرد أصل بالنسبة إلى المزيد ، والأصل أولى بالتقديم

تقسيم الفعل

إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم أن الفعل إما ثلاثى وإما رباعى ؛ لأن الحروف الأصلية إن كانت ثلاثة فثلاثى ، وإن كانت أربعة فرباعى ، وكل منهما : أى من الثلاثى والرباعى : إما مجرد أو مزيد فيه ؛ لأنه لايخلو : إماأن يُزَاد فيه شىء أولا ، فان لم يُزَد فيه شىء فهو مجرد ، وإن زِيد فيه شىء فهو المَزيد ، والزائد فيه إما حرف واحد أو حرفان أو ثلاثة أحرف فى الثلاثى ، وفى الرباعى حرف أو حرفان لاغير ؛ لئلا يلزم الثقل ، وكل واحد منها : أى من الأقسام الأربعة : إما سالم أو غير سالم ؛

وقولهم : «لا ليتنى » أى : قلت لى لالا : فهذه الكلمات مشتقات من سوف ولولا ولالا

فالجواب أن هذه الأفعال إنما نحتت من هذه الحروف مع الجمل التى هى فيها ، ولم تشتق من الحروف نفسها ، كما قالوا : حوقل الرجل ، إذا قال لاحول ولا قوة إلا بالله ، وكما قالوا : استحجر الطين : أى صار الطين حجرا ، وأسبعت الأرض : أى امتلأت بالسباع ، ومعلوم أن الحجر والسباع من الجوامد التى لا اشتقاق فيها

لأنه لا يخلو : إما أن يكون فى كل واحـد من الأقسام الأربعة حرف من حروف العلة أو الهمزة أو التضعيف أولا ؛ فان كان فهو غير سالم ، وإلا فهو سالم ، فاذا ضربت الاثنين فى الأربعة يبلغ ثمانية

مثال الثلاثى المجرد السالم ؛ كَرُم ، ومزيده أَكْرَم ، مثال الرباعى المجرد السالم ؛ دحرج ، ومزيده تَدَحْرَج ، مثال الثلاثى المجرد الغـير السالم ؛ وعد ، ومزيده أَوْعَدَ ، مثال الرباعى المجرد الغير السالم ؛ وَسْوَس ، ومزيده تَوَسْوَس

فان قيل : لِمَ لايكون أصله أقل من ثلاثة أو أكثر من أربعة

يمكن أن يجاب عنه بوجوه : أما عدم الزيادة فمن وجوه :

أما — أولا — فلأن الغرض من الزيادة على الثلاثة توسع [أو تفنن] [1] فى الـكلام ، وهو يحصل بالرباعى

وأما — ثانيا — فلأن الفعل ثقيل من حيث المعنى ؛ إذ الفعل يدل على الحدث بجوهره ، وعلى الزمان بصيغته ؛ فلو زِيدَ على

---

(١) الكلمة التى بين قوسين وردت فى النسخة التى بيدى هكذا (لوتبق) ولما كانت قلقة ولا محصل لها رأيت تغييرها بما اثبته لغلبة الظن أنها محرفة عنها ، لا سيما أنها وردت كذلك فى عبارة غيره

أربعة لزم الثقل لفظاً ومعنى ، فيخرج عن حدّ الاعتدال

وأما ـ ثالثاً ـ فلأنه فرع الاسم وهو يخمس ؛ فلو خُمِس الفعل لزم المساواة بين الأصل والفرع ، وهى مستكرهة ؛ إذ الفرع ينبغى أن يكون منحطاً عن الأصل بدرجة .

وأما عدم القلة عن الثلاثى سواء أكان اسما أو فعلا ؛ فلأنه لابد فيهما من حرف يُبتدأ به ، ومن حرف يوقف عليه ، ومن حرف يَفْرِقُ بين الابتداء والوقف ؛ ليكون حاجزاً بين المبتدأ به والموقوف عليه ؛ لوجوب أن يكون الحرف المبتدأ به متحركا ؛ لامتناع الابتداء بالساكن ، ولوجوب أن يكون الحرف الموقوف عليه ساكنا ؛ لأن من عاداتهم أنهم لايقفون إلا على الساكن ؛ كما أنهم لايبتدئون إلا بالمتحرك ؛ فلما تنافيا : أى الحرف المبتدأ به والموقوف عليه فى الصفة ؛ لكون المبتدأ موصوفاً بصفة الحركة ، والموقوفِ عليه بصفة السكون ، استكرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف متوسط ؛ لئلا يلزم الجمع بين المتنافيين ،

ولقائل أن يقول : فننقل الكلام إلى الحرف الحاجز المتوسط بأن نقول : الحرف المتوسط لايخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا ، وعلى كلا التقديرين يلزم التنافى المذكور مع أحدهما ؛

لأنه إن كان المتوسط متحركا يلزم التنافى بينه وبين الموقوف عليه، وإن كان ساكنا يلزم التنافى بينه وبين المبتدأ به ،

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالحرف المتوسط نفسُه وجوهره ؛ مع قطع النظر عن حركته وسكونه

فان قيل : يجوز أن يكون كل واحد من الاسم والفعل ثنائيا ؛ لأنه وقع فى كلام العرب ، ووقوع الشىء دليل على جوازه : أما وقوعه فى الفعل فنحو صُنْ وبِعْ وأمثالها ، فان كل واحد منهما فعل أمر مع أنه ثنائى ، وأما وقوعه فى الاسم فنحو أخ وأب ويد ودَم

ويجاب عن « الأول » بوجهين : الأول : أن المراد من قولنا : « إن الفعل لايجوز أن يكون ثنائيا » الفعلُ الماضى والمضارعُ دون الأمر ؛ فان الأمر يجوز أن يكون على حرف واحد ؛ نحو (قِ) ، فضلا عن أن يكون على حرفين : الثانى : أن أصل « صُنْ » صُونْ [1] وأصل « بِعْ » بِيعْ ، فحذفت الواو

---

(١) وأصل « صون » : أصون (بضم الهمزة وسكون الصاد وضم الواو) ؛ لأنه مأخوذ من يصون الذى أصله « يصون » (بسكون الصاد وضم الواو) - فنقلت حركة الواو الى الصاد ثم حذفت الهمزة لعدم الداعى اليها ، وأصل (بيع) .

والياء ، لالتقاء الساكنين ، فالمحذوف منهما فى حكم الباقى ؛ بناء أن المحذوف بالإعلال فى حكم الثابت عندهم ؛ والمراد من قولنا « إن الفعل لايجوز أن يكون ثنائيا » بحسب الوضع ، فلا يرد النقض

وعن « الثانى » بأن أصل « أب » أبو ، و « أخ » أخو ، و « يد » يدى ، و « دم » دمو ، فحذف من كل واحد منها حرف علة ؛ والمراد من قولنا « إن الاسم لايجوز أن يكون ثنائيا » بحسب الوضع ، وكلٌّ واحد منها ليس ثنائيا فى الوضع ؛ فلا يرد النقض

قَالَ: «وَنَعْنِي بِالسَّالِمِ مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ»

تعريف السالم

أقول : المراد بالسالم عند الصرفيين ماسلمت حروفه الأصلية التى تقابل بـ « الفاء والعين واللام » من حروف العلة والهمزة والتضعيف: بان لم تكن حروفه الأصلية شيئا من حروف العلة وهي : الواو والياء والألف ، والهمزة ، والتضعيف ، والحروف الأصلية هى التى تقابل بالفاء والعين واللام

إبيع (بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الياء) ؛ لأنه مأخوذ من يبيع الذى أصله يبيع (بسكون الباء وكسر الياء) — فنقلت حركة الياء الى الباء ثم حذفت الهمزة ، على نحو ماحصل فى صون

الميزان الصرفى

والمراد بالمقابلة الموازنة ، وهى أن تُقَابِلَ حروفَ الموزون بحروف الميزان ، مثل أن تُقَابِلَ النون [فى نَصَرَ] ، بالفاء ، والصادَ بالعين ، والراء باللام ، فتسمى النون فاء الفعل ، والصادُ عين الفعل ، والراء لام الفعل ، فاذا أردت أن تزيد فى الموزون شيئا زدته (١) أيضا فى الزنة فتقول : ينصُر على وزن يفعُل ؛ بزيادة الياء فى يفعل ، وقاتل على وزن فاعَل ؛ بزيادة الألف فى فاعَل ، وأكْرَم على وزن أفعَل ؛ بزيادة الهمزة فى أوله ، وناصِرٌ ومنصورٌ على وزن فَاعِل ومفعول ؛ بزيادة الألف والواو فيهما ، وكذلك تقول فى الرباعى دَحْرَج على وزن فَعْلَل

---

(١) قول المؤلف رحمه الله : « إن أردت أن تزيد فى الموزون شيئا زدته أيضا فى الزنة » يفهم منه أن كل زيادة تحصل فى الموزون لابد أن تزاد بنفسها فى الميزان ، فيدخل فى ذلك الزيادة الناشئة من التكرير للالحاق أو غيره ؛ وعليه إذا أردنا أن نزن قطع ـ التضعيف ـ قلنا : فعطع ، واذا أردنا أن نزن جلبب قلنا : « فعلب »

ولكن الصرفيين على أن الزيادة الناشئة من تكرار حرف للالحاق أو غيره لاتزاد بنفسها فى الميزان ؛ بل تكون بتكرير الحرف المكرر فى الموزون ، فاذا أردنا وزن قطع ، قلنا : « فعل » بتشديد العين ، واذا أردنا وزن جلبب ، قلنا : « فعلل »

بتكرير اللام ، فتسمى الدالُ فاءَ الفعل ، والحاء عينَ الفعل ، والراء لامَ الفعل الأولى ، والجيمُ لامَ الفعل الثانية ، وعلى هذا القياس فى سائر الأفعال ، فيعبر عن الزائد بلفظ ذلك الزائد إلا المبدل من تاء الافتعال ؛ فانه يعبر عنه بتاء[1] الافتعال الذى هو المبدل منه ، لا بالطاء الذى هو المبدل ، فلا يقال : اضطرب واطرد واصطلح على وزن افْطَعَل ، بل يقال على وزن افْتَعَل ؛ لمجيء افتعل فى كلامهم وعدم مجيء افطعل ، ولأن افتعل أخف من افطعل ؛ والمصير إلى ماهو أخف أولى من العكس ، وإذا حذفت من الموزون حرفا أسقطت من الزنة أيضا ذلك الحرف فى ذلك الموضع ، فتقول فى وزن « خُذْ » عُلْ ، بحذف الفاء ، وفى وزن «قُلْ »فُلْ ، بحذف العين ، وفى وزن « ارْمِ » إفْعْ ، بحذف اللام

وحاصله : أنك إذا أردت أن تعرف السالم من غيره فقابِلْ

---

(١) ظاهر هذا الأطلاق أن الصرفيين اتفقوا على أن تقول : « اضطرب » على وزن افتعل ، ولا تقول على وزن « افطعل » ، ولكن الرضى قال فى الميزان الصرفى : وهذا مما لايسلم ، بل تقول اضطرب على وزن افطعل ، وخصط على وزن فعاط . . ثم قال . فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه

بـ(ف ع ل) ، فأن وجدت فى حروفه الأصلية حرفا من حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه بأنه غير سالم ؛ فان لم تجد فيها شيئا من هذا فاحكم عليه بأنه سالم ، مثلا إذا قابَلْتَ نَصَرَ بفَعَل فنون نصر فى مقابلة فاء فَعَل ، وصاده فى مقابلة عينه ، وراؤه فى مقابلة لامه ؛ فاحكم على نصر بأنه سالم ؛ إذ ليس فى حروفه الأصلية التى قابلتها بفَعَل شىء من حروف العلة ولا من الهمزة والتضعيف ، وكذلك ضَرَبَ وقَتَلَ وَجَلَسَ ، وإذا قابَلْتَ وعَدَ وأَكلَ وَمَدَّ فاحكم على كل واحد منها بأنه غير سالم ، وكذلك الكلام فى الرباعى ، مثلا إذا قابلت دَحْرَج بفَعْلَلَ فاحكم عليه بأنه سالم ، وإذا قابَلْتَ بَيْطَرَ فاحكم عليه بأنه غير سالم .

السالم عند النحويين والصرفيين

وانما قال: «ونعنى بالسالم» — باسناد الفعل إلى الصرفيين — ولم يقل : والسالمُ ؛ ليعلم أن السالم عند الصرفين غير ما عند النحويين ؛ لأن السالم عند الصرفيين ماذكرناه ، وعند النحويين ماليس فى آخره حرف العلة ، سواء أكان فى غيره أولا ، فيكون نَصَرَ سالما عند الطائفتين ، وَرَمَى غيْرَ سالم عندهما ، وباع غيرَ سالم عند الصرفيين وسالما عند النحويين ، واسانق سالما عند الصرفيين وغيْرَ سالم عند النحويين .

وإنما قال : « ماسلمت » دون ماصحت ؛ ليعلم أن

الصحيح ليس بمعناه ؛ لأن الصحيح ماليس أحد أصوله حرف علة ؛ وإن كان فيه الهمزة والتضعيف ، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق ،فيكون كل سالم صحيحاً من غير عكس ، ومنهم من لم يَفْرُق بينهما وأراد بالصحيح ما أراد بالسالم .

وإنما وصف الحروف بالأصلية ؛ ليعلم أن الزائدة لم تخرج الفعل عن السلامة ؛ لأن السالم ما سلم عن الإعلال ، فلما سلمت أصوله المعتبرة كان سالما ، فيكون قَاتَلَ وأَكْرَمَ وَفَرَّح سالما ، بزيادة الألف والهمزة والتضعيف

وإنما قال : « بالفاء والعين واللام » لا بالباء والتاء والثاء ؛ ليعلم اختصاص «ف ع ل» بالميزان ، وذلك لعمومه لفظا ؛ لاشتمال مخارج حروفه على مخارج غيره ، وَمَعْنًى ؛ لشمول الأفعال كلها ؛ لكون كل فعل فى معناه

وإنما فَكَّ تركيب حروفه ليُعْلَمْ عدم اختصاص الصيغة ؛ لأنه لو قال : بفَعَل بالفتح ، لاحتمل أن يتوهم الأختصاص ، فلم تمكن مقابلة مثل عَلِم وحَسُن .

قال : « أَمَّا الثُّلاَثِيُّ الْمُجَرَّدُ ؛ فإِن كَانَ مَاضِيهِ فَعَلَ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ فمُضَارِعُهُ يفعُل بِضَمِّ العَيْن أَوْ كَسْرِهَا ، نحو نَصَرَ يَنْصُر وضَرَبَ يَضْرِبُ » .

الثلاثى المجرد

أقول : لما فرغ من تقسيم الفعل شرع فى بيان أقسامه بقوله « أما الثلاثى المجرد » فبدأها بالمجردات ؛ لأنها أولى بالتقديم ، ثم الثلاثيات ؛ لكثرتها عدداً واستعمالا ؛ كما مر بيانه .

فنقول : الثلاثى المجرد الماضى على ثلاثة أوزان ؛ لأن اعتبارها بحركات عينه ؛ لأن سكونه ممتنع لالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك ، وكذلك سكون الفاء ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، والحركة المعتبرة فى فاء الفعل هى الفتحة ؛ لأن الفعل ثقيل والضمة والكسرة أيضا ثقيلتان ، والابتداء بالضمة والكسرة فى الفعل الثقيل يستكره ، وتنفر عنه الطبائع ، فلا يناسب اعتبارهما ، فتعيّن الفتحة ، لأنها أخف الحركات ، والطبائع تميل إليها .

ولا يُشْكِلُ بناء الفعل للمفعول على الضم ؛ لأنه للفرق بين بنائه للفاعل وبين بنائه للمفعول ، ولا يشكل بِشهِد بكسر الشين ؛ لأنه ليس بأصل ؛ بل فرع شَهِدَ (١) بفتح الشين وكسر الهاء ،

---

(١) معنى أنه فرع شهد - بفتح الفاء - أن أصل البناء شهد ، ثم انتقل منه إلى شهد - بكسر الفاء - اتباعا للعين ، وفيها تفريعان آخران ، هما شهد - بفتح الفاء وسكون العين - وشهد - بكسر الفاء وسكون العين - وكل ذلك عند بنى تميم : أما الحجازيون فلا يفرعون

وأحوال اللام غير معتد بها ؛ لأن لام الفعل محل التغيير والتبديل ؛ لسكونها مع التاء ، وانضمامها مع الواو ، وانفتاحها إذا تجرد عنهما ، وحركات العين ثلاثة : فتحة وضمة وكسرة ؛ فتكون أوزانه ثلاثة ؛ والقسمة تقتضى أن تكون أوزان مضارع كل باب ثلاثة ؛ لأن تحريك عينه واجب ، فتكون حركته فتحة أو ضمة أو كسرة ؛ فيكون المجموع تسعة ، لكنه ماجاء فى مضارع فَعُل الفتح والكسر وفى مضارع فَعِل الضم ، فبقيت ستة .

والقياس يقتضى أن تكون أوزان مضارع كل باب وزنين ؛ لأن معنى الماضى لما خالف معنى المضارع اقتضت مخالفة المعنى مخالفة فى اللفظ ؛ للمطابقة فتكون ستة ، لكن لما لم يجىء الضم ، والفتح والكسر فى مضارع « فَعِل ، وَفَعل »[1] بقيت ثلاثة ، لكن الواقعة ستة ، بعضها على القياس ، و بعضها على غيره .

ونوضح هذه المعانى لبيان ما وقع ، فنقول : إن كان الثلاثى المجرد على وزن فَعَل مفتوح العين فمضارعه يجىء على وزن يَفْعُل بضم العين ؛ نحو نَصَرَ ينْصُر ، أو على يفعِل بكسرها ؛ نحو ضرب

---

(١) قد جعل المؤلف هذين الوزنين موزعين على الحركات التى قبلهما ، فالضم لم يجىء فى الأول : والفتح والكسر لم يجيئا فى الثانى

يضرب على القياس ، لأن بين الماضى والمضارع مغايرة من حيث المعنى ؛ إذ الماضى يدلّ على الحدث الواقع فى الزمان السابق ، والمضارعُ يدل على الحدث الذى يقع فى الزمان اللاحق ، فأرادوا أن يكون بين عين الماضى والمضارع مغايرة فى الحركة من حيث اللفظ ؛ ليكون مطابقاً للمعنى

وفيه نظر ؛ لأن المغايرة تحصل بحرف المضارعة ، فلم يكن للحركة فيها مدخل ، وإلا لانتفت مخالفة المعنى عند انتفاء مخالفة اللفظ ، وإن سلم أنها قياسية فخصوصيتها سماعية ؛ بدليل عدم جواز الكسرة فى ينصر والضمة فى يضرب مع حصولهما(١) .

قال: « وَيَجِيءُ عَلَى يَفْعَلُ ـ بفتح العين ـ إذا كانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْلامُ فِعْلِهِ حَرْفا مِنْ حُرُوفِ الحَلْق ، وهى الهَمْزَةُ والهَاءُ والحَاءُ والخَاءُ والعَيْنُ وَالْغَيْنُ نحو سَأَلَ يَسْأَلُ ومَنَعَ يَمْنَعُ » شرط باب فتح

أقول: ويجيء مضارعه أيضا على وزن يفْعَل ـ بفتح العين ـ إذا كان عين فعله أولامه حرفا من حروف الحلق ، والحلقيةُ التى تقع إحداهما : هى الستة المذكورة فى المتن ، وإنما اشترط أن يكون

---

(١) يريد تحققهما فى غير ضرب ونصر مما كان ماضيه على فعل ـ بفتح العين ـ من غير مادتهما

عينُ فعله أو لامُه حرفا من حروف الحلق ؛ لأن القياس يقتضى أن يكون بين الماضى والمضارع مغايرة فى الحركة كما مر ؛ فالعدول عن ذلك لا يجوز إلا لعذر ، وهو : أنه إذا كان عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق ؛ إذ حروف الحلق ثقيلة ؛ لخروجها من أقصى الحلق ؛ والضم والكسر ثقيلان ، فلو جاء مضارعه على يفعُل أو يفعِل (بضم العين أو كسرها) — حالَ كون عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق — لأدى إلى الجمع بين الثقيلين ؛ فيجىء مضارعُه على يفْعَل بفتح العين ؛ إذ الفتح أخف الحركات ؛ لحصوله بتحريك هواء الفم من غير عمل عضو ، ليكون خفة الفتحه فى مقابلة ثِقَل حروف الحلق ، ويحصل الاعتدال

وقد يجىء مضارع ما كان عينُ فِعْله أو لامُهُ حرفا من حروف الحلق على يفعُل أو على يفعِل — بضم العين أو كسرها — نحو دَخَلَ يدْخُل ونكَح ينكِحُ ؛ لأنه لم يقل : إن كل ما كان عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق يجب أن يكون مضارعه على وزن يَفْعَل ؛ بل إنما قال : « إن الثلاثى المجرد إذا كان على وزن فعل — بفتح العين — فمضارعه يجىء على وزن يَفْعَل — بفتح العين —

إذا كان عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق » (١)

وإنما لم يعتبر الفاء ؛ لأن الفاء يكون ساكنا فى مضارعه ، وسكونه فيه يدفع ثقله ، ولأن الساكن كالميت فلم يعدل به عن الأصل

واعلم أن مَخْرَج الهمزة أول مخارج الحروف مما يلى الصدر ، ثم بعده مخرج الهاء ، ثم العين ، ثم الحاء ، ثم الغين ، ثم الخاء فالخاء أقربها إلى الفم وأبعدها إلى الصدر ، وإنما سميت هذه الحروف الستة حروف الحلق ؛ لأن مخرجها الحلق ، ومَخْرَج الحرف هو المكان الذى يخرج منه الحرف

كلمات شاذة منه

قال : « وَأَبَى يَأْبَى شَاذٌّ »

---

(١) حاصل هذا : أن فتح العين فى المضارع مشروط بحلقية العين أو اللام ؛ فلا يتحقق إلا بتحقق الشرط ؛ ضرورة انتفاء المشروط لانتفاء الشرط ، ولا يقتضى هذا أنه متى تحققت حلقية العين أن يوجد فتح العين حتما ؛ لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، والقاعدة « أن كل ما كان على وزن فعل يفعل - بفتح العين فيهما - يكون حلق العين أو اللام ؛ وليس كل ما كان حلق العين أو اللام يكون على وزن فعل يفعل - بفتح العين فيها -

أقول هذا جواب عن سؤال مقدر ، تقدير السؤال أنتم قلتم إن مجيء يفعَل بفتح العين مشروطٌ بكون عينه أولامه حرفا من حروف الحلق ، ويجيء عينُ أبَى يأبَى مفتوحاً ، وليس عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق

أجاب المصنف عنه « بأنه شاذ » : أى : مجيء أبى يأبى على يفعل بفتح العين — من غير كون عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق — شاذ ، ويمكن أن يجاب عنه بوجه آخر ، وهو أنه لما كان أبى يأبى بمعنى منع يمنع حمل أبى يأبى على منع يمنع فى جواز مجيء مضارعه على يفعل بفتح العين ؛ وإن لم يوجد فيه حرف من حروف الحلق ؛ لكونه بمعنى منع يمنع ، وقد تحقق حرف الحلق فيه ، كما حمل يذر على يدع فى العدول من الكسر إلى الفتح ؛ لأجل حرف الحلق ؛ وإن لم يوجد فى يذر حرف الحلق ؛ لكون يذر فى معنى يدع ؛ كما سيجيء فى موضعه إن شاء الله تعالى

وأما رَكَنَ يَرْكَن بفتح العين فى الماضى والمضارع فمن اللغة المتداخلة ، يعنى أنه جاء رَكَن يرْكُن — بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع — ورَكِنَ يَرْكَنُ — بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع — فَأُخِذَ الماضى من اللغة الأولى ، والمضارع من اللغة الثانية فقيل رَكَنَ يَرْكَنُ بالفتح فيهما

الشاذ والنادر والضعيف

واعلم أن الشاذ فى كلامهم ما يكون بخلاف القياس ، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته ؛ كاستحوذ ، والنادر ما يكون وجوده قليلا ؛ لكن يكون على القياس ، والضعيف مالم يصل حكمه إلى الثبوت

واعلم أنه قد وصف المجرد بـ « السالم » فى بعض النسخ ، والحقُّ عدمه ؛ لأنه لَوْ وُصِفَت الثلاثيات لَوُصفت الرباعيات المجردة والمزيدة كلها بالسالم أيضا ، لكنها لم توصف ، ولم يتجه وصف البعض دون البعض ، ولأنه يلزم مِنْ وصفه تخصيصُ البحث بالسالم . ومن ذِكْر سأل يسأل عَدَمُهُ

فان قيل : ذِكْرُه للتمثيل (١) ، قلنا لا نسلم ذلك ؛ لعدم انحصار الحرف (٢) فيه ؛ لوجوده فى غيره ، نحو ذهب يذهب ، وإن سلم به فلم يتجه ذكر يأبى لأنه ليس منه

مضارع فعل بكسر العين

قال : « وإنْ كانَ فَعِلَ مَكْسورَ العين فَمُضارِعُهُ يفْعَل ـ بفتح الْعَيْن ـ نحو عَلِمَ يَعْلَمُ إلا ما شَذَّ ؛ نحو حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته »

أقول : وإن كان الثلاثىُّ المجردُ على وزن فَعِل ـ بكسر العين ـ

(١) أى : بما عينه أو لامه حرف حلق (٢) أى : حرف الحلق .

فمضارعه يجيء على وزن يفْعَل — بفتح العين — نحو عَلِمَ يعلَمُ على القياس ، إلا ما شذ من حَسِبَ يَحْسِب وأخواته « نَعِمَ ينعِم وفَضِل يفضِل » فان مضارعهما يجيء على يفْعِل — بكسر العين — وشذوذ يحسِب وأخواته — بكسر العين — من كون القياس فتحه

قوله « إلا ما شذ » استثناء من قوله « وإن كان على فَعِل بكسر العين فمضارعهُ يفعَل بفتح العين » أى : لا غير إلا ما شذ من نحو حَسِب يحسِب وأخواته ، فإن مضارعهما يجيء على يفعِل بكسر العين

مضارع باب حسن

قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فعُل مَضْمُوم الْعَيْنِ فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ بِضَمِّ العَيْنِ نحْو حَسُنَ يحْسُن »

أقول : وإن كان الثلاثى المجرد على وزن فعُل بضم العين فمضارعهُ يجيء على وزن يفعُل بضم العين لاغير ؛ ولو جيء به على خلاف القياس [1] ؛ لأنه لما كان لازما دائما التزِم الضم فيه ؛ ليكون ثقله عوضا عما نقص من زيادة معنى التعدية

---

(١) معنى كونه جيء به على خلاف القياس أن عين مضارعه لم تخالف عين ماضيه ، إذ القياس يقتضى المخالفة بينهما ، وقد مر بك ذلك فى كلام المؤلف رحمه الله

أو نقول إنما اختاروا الضم فى الماضى والمضارع ؛ لأن باب فعُل ـ بضم العين ـ لازم لا يتجاوز فعلُه الفاعلَ ، فأرادوا أن حركة عين الفعل الماضى لا تتجاوزها حركة عين الفعل المضارع ، لتكون حركتا عين الفعل الماضى والمضارع متوافقتين ؛ ليدل اللزوم اللفظى على اللزوم المعنوى ؛ حتى يكون اللفظ مطابقا المعنى

فان قيل : يلزم من ضمهما شذوذ يحسُن ؛ لكون القياس هو المخالفة

قلنا : جبر ما نقص قياس أيضا ، وتركه له قياس (١)

قال : « وَأَمَّا الرُّباعِيُّ المجرَّدُ فله بِنَاءٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ فَعْلَلَ ؛ نَحْوُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجاً »

أقول : لما فرغ المصنف من ذكر أقسام الثلاثى المجرد شرع فى بيان الرباعى بقوله « وأما الرباعى المجرد »

بناء الرباعى المجرد

واعلم أن الرباعى المجرد باب واحد ، وهو فَعْلَلَ ؛ نحو دحرج ومصدره يجىء على وزن فَعْلَلَةٍ و فِعْلَالٍ ، كدحرج دحرجة

---

(١) الضمير فى « تركه » يرجع إلى القياس السابق فى قوله « القياس هو المخالفة » والضمير فى « له » يرجع إلى الجبر الذى حكم بقياسيته .

ودِحْراجا ، لأن تعدد أبواب الفعل بتعدد حركة عينه ، وتحريك عين الرباعى ممتنع ، لتوالى أربع حركات فى كلمة واحدة

فان قيل : عدمه يحصل بتسكين أىِّ حرف من حروفه ، فَلِمَ خُصَّ عيْنُه بالسكون ؟

قلنا: خُصَّ ، لتعذر سكون غيره : أما تسكين الفاء فلأنه لو سكن لزم الابتداء بالساكن ، وأما تسكين اللام الأولى فلأنه لو سُكِّن لزم التقاء الساكنين بين اللام الأولى واللام الثانية عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك الواجب سكون ماقبله ، وأما تسكين اللام الرابعة فلوجوب بناء الماضي على الفتح مالم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك

والرباعى المجرد يجىء متعديا ، نحو دحْرَجْتُ الحجرَ ، وهو الأصل، وقد يجىء لازما ، نحو دربج الرجل ، إذا طأطأ رأسه

قال: « وَأما الثُّلاثِيُّ المزِيدُ فِيهِ فَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أقْسَامٍ: الأوّل مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أرْبَعَةِ أحْرُفٍ ؛ كأفْعَلَ: نحو أكْرَمَ يُكْرِم إكْراماً ، وفَعَّلَ: نحو فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحاً ، وفَاعَلَ ؛ نَحْوُ قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وقِتَالاً وَقِيتَالا »

أقسام الثلاثى المزيد

أقول : اعلم أن الثلاثى المزيد فيه على ثلاثة أقسام : قسم زيد فيه حرف واحد ، وقسم زيد فيه حرفان ، وقسم زيد فيه ثلاثة أحرف .

ولم يزد فيه أكثر من ثلاثة أحرف ؛ لأنه لو زيد أكثر من ثلاثة أحرف لأدى إلى الثقل وتوهم التركيب ؛ لتكثير الحروف حينئذ ؛ إذ يمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان ركبت إحداهما مع الأخرى ولزم مزية الفرع على الأصل ؛ فيكون واحدا أو اثنين أو ثلاثة ،

الثلاثى المزيد بحرف

والقسم الأول من الثلاثى المزيد فيه ما كان الزائد فيه حرفا واحداً ؛ فيكون هذا القسم على أربعة أحرف : ثلاثة أصلية ، وواحد زائد ، وهو ثلاثة أبواب :

باب الاكرام

الباب الأول : الإفعال ؛ نحو أكْرم ، أصله كَرُم زيدت فيه الهمزة فصار أكرم

ويجىء هذا الباب غالبا للتعدية ، بأن يُصَيِّر اللازمَ متعديا ؛ نحو أكرمته ، وللتعريض ، وهو أن يجعل المفعول مُعَرَّضا لأصل الفعل ، كقولك : أبعته ، أى : عرضته للبيع وجعلته منتسبا إليه ، وللصيرورة نحو أغَدَ البعير : أى صار ذا غدة ، و « الغدة » قطعة لحم صلبة تكون بين اللحم ، ومنه أحصد الزرع أى قارب وقت حصاده ، وأفطر تقول فطرته بالتشديد:

أى أبطلت صومه ، فأفطر : أى صار ذا فِطر ، ولوجود الشىء على صفة ، نحو أبخلته : أى وجدته بخيلا ، وأحمدته : أى وجدته محمودا ، وللسلب : أى ولسلب الفاعل عن المفعول أصْلَ الفعل ، نحو أشكيته : أى أزلت عنه الشكاية ، و بمعنى فَعِل ؛ نحو أَقَلْتُ البيع : أى قِلْتُهُ ، و « أصل قِلْتُ » قَيَلْتُ ، فأبدلت فتحة الياء كسرة ، فصار قَيِلْت ، ثم نقل كسرة الياء إلى القاف بعد سلب حركته ، وحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين بينه و بين اللام فصار قِلْتُ ، و إنما عمل هذا العمل ؛ لتدل كسرة القاف على الياء المحذوفة

ومصدرُه يجىء على وزن إفْعَالٍ كإكرام ، بكسر الهمزة ، و إنما كسرت الهمزة فرقا بينهُ و بين الجمع ؛ لأن الهمزة فى الجمع مفتوحة فى باب الأفعال ؛ نحو أَجْمَال ، ولو فتحت الهمزة فى المصدر لا لتبس مصدر باب الإفعال بجمعه ، وإنما لم يجعل الأمر بالعكس ؛ لأن الجمع أثقل من المصدر ؛ لأن المصدر مفرد ، والجمع متعدد من حيث المعنى ، والفتح أخف من الكسر ؛ فأعطى الأخف للأثقل والأثقل للأخف ؛ ليحصل الاعتدال

باب التفعيل

الباب الثانى : التفعيل ؛ نحو فرّح ، أصله فَرِح فَثُقِّل حَشْوُهُ فصار فرّح

ويجىء هذا الباب غالبا للتكثير ، وهو إما فى الفعل ، نحو جوَّلت وطوَّفت ، أو فى الفاعل ، نحو مَوَّتت الأبل : أى مات أعداد كثيرة من الأبل ، أو فى المفعول ، نحو غَلَّقْت الأبواب : أى أغْلَقْتُ أبوابا كثيرة ، قال الله تعالى (وغلَّقتِ الْابْوابَ)

وقد يجىء للتعدية ، نحو فرَّح زيد عمرا ، فإنه كان لازما فصار بالتضعيف متعديا ، وللسلب نحو فزّعته : أىْ أَزَلْتُ عنه الْفَزَعَ والخوف ، وقذَّيت عينه : أى أزلت القذى عن عينه ، تقول : قَذِيَت عينهُ ، إذا وقع القذى فى عينه ، وأقْذَيْتُ عينه ؛ إذا أوقعتَ القذى فى عينه ، وقذَّيتُ عينه بالشديد ؛ إذا أزلت القذى عن عينه ، وقرَّدت البعيرَ : أى أزلتُ القراد عنه ، والقراد : دُوَيْبَّة صغيرة تلزق بالبعير ، فتُزال بالظفر ، وبمعنى فَعَلَ ، نحو زال وزيَّل ، وعاض وعوَّض — بمعنى واحد ، معناهما إعطاء العوض — وماز وميّز بمعنى واحد

ومصدره يجىء على وزن تفعيل[1] ، كتفريح ، وفى التنزيل (وكلم الله موسى تكليما)

---

(١) ويبقى كذلك بدون نقل إلى تفعلة مادامت لامه صحيحة غير همزة : أما إذا كانت لامه همزة فأنه يغلب نقله إلى تفعلة ـ بكسر العين ـ وذلك يكون بحذف ياء التفعيل والتعويض عنها بالتاء فى

واختلفوا [١] فى الزائد فى التضعيف ، فقال الأكثرون: هو الثانى ، وقال الخليل : هو الأول ، وجوز سيبويه الأمرين

باب المفاعلة

الباب الثالث: المُفَاعلة ؛ نحو فاعَل كقاتَل ، أصله قَتَل ، زِيد فيه الألف فصار قَاتَل

وغالب هذا الباب لمشاركة الاثنين فى أصله فى الصدور والوقوع [٢] ، بشرط أن يكون أحدهما [٣] غالبا والآخر مغلوبا ،

آخره ، وأما إذا كانت لامه حرف علة فانه يجب نقله إلى تفعلة ، ونقل عن ابن الحاجب أن الأولى أن التفعلة بناء لمصدر المعتل من أول الأمر ، لا أنه تفعيل ثم نقل إلى تفعلة ؛ لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اه ولكن الأول أولى لأننا وجدناهم يرجعون إلى تفعيل فى المعتل فى بعض الأحيان كقوله

بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

(١) الذين قالوا بزيادة الأول نظروا إلى أنه ساكن والساكن فى حكم المعدوم ، فهو أولى بالزيادة ، والذين قالوا بزيادة الثانى نظروا إلى أنه وقع آخرا والزيادة بالآخر أولى : أما سيبويه فقد رأى تعارض التعليلين فأجاز الأمرين

(٢) المراد من قول المؤلف « أصله » المصدر الذى أخذ منه هذا الفعل ، ولعل المراد من « الصدور » الصدور منه ، ومن « الوقوع » الوقوع عليه ، إذ بهذا يتحقق بوضوح كون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا

(٣) ظاهر صنيعه أن المراد من « أحدهما » الأحد غير الدائر

فيكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ؛ لاشتراكهما فيهما ، لكن الغالب يكون فاعلا ، والمغلوب مفعولا لفظا ، وبالعكس معنى (١)

وقد يجيء لغير المشاركة ؛ نحو قاتلهم الله ، وسافر زيد ، يقال سَفَرَ يسفِر ، وسافر يسافر ؛ إذا خرج إلى السفر ، وبمعنى أفعل ، نحو عافاك الله ، بمعنى أعفاك الله : أى أعطاك الله العافية وبمعنى فعَّل : بتشديد العين ؛ نحو ضاعفت ، بمعنى ضعفت بالتشديد

قال : « وَالثَّانِي مَا كَانَ ماضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ : إِمّا أَوَّلُهُ التّاء ، مِثْلُ تَفَعَّلَ ؛ نَحْوُ تَكَسَّرَ تَكَسُّرًا ، وَتَفَاعَلَ ؛ نَحْوُ تَبَاعَدَا تَبَاعُدًا ، وَإِمّا أَوَّلُهُ الْهَمْزَةُ ، مِثْلُ انْفَعَلَ ؛ نَحْوُ انْقَطَعَ انْقِطَاعًا ، وَافْتَعَلَ ؛ نَحْوُ اجْتَمَعَ اجْتِمَاعًا ، وَافْعَلَّ ، نَحْوُ احْمَرَّ احْمِرَاراً »

حتى يمكن أن يكون الغالب منهما هو الفاعل فى اللفظ والمغلوب هو المفعول ، وهذا يخالف ما ذكره الصرفيون من أن كل واحد منهما فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به من غير اشتراط غلبة

(١) المراد أن الذى يكون فاعلا فى اللفظ يكون غالبا والذى يكون مفعولا يكون مغلوبا ، والمراد بعكس ذلك فى المعنى أن الفاعل لفظا مفعول معنى والمفعول لفظا فاعل معنى ، ضرورة اشتراكهما فى الصدور والوقوع من غير نظر إلى الغلبة

الثلاثى المزيد بحرفين

أقول : القسم الثانى من الثلاثى المزيد فيه : ما كان ماضيه على خمسة أحرف : ثلاثة أصلية و اثنان زائدان

وهو على قسمين: أحدهما مافى أوله التاء: والثانى مافى أوله الهمزة

أما ما فى أوله التاء ، فهو بابان :

باب التفعل

أحدهما : تَفَعَّلَ ؛ نحو تَـكَسَّرَ ، أصله كَسَر ، زِيدَت التاء فى أوله وثُقِّل حشوُه ، فصار تـكسَّر

وغالب هذا الباب المطاوعة ، وهى قبول الشىء أثرا يحصل له من تعلق المتعدى به ؛ فيـكون ذلك الشىء مُطَاوِعا لفَاعِل الفعل المتعدى ، لـكنه يقال للفعل الذى يدل عليه «مطاوِع» تسمية للشىء باسم متعلقه ؛ فيكون الفعل المطاوع فِعْلاً يدل على أثره ، نحو كسَّرت الـكوز فتـكسر

وقد يجىء للتـكلُّف : أى لإظهار شىء عن نفسه وليس فيه ذلك الشىء ، كتشجع إذا أظهر عن نفسه الشجاعة وليست فيه الشجاعة ، وتحلَّم إذا أظهر عن نفسه الحلم

واعلم أن تفعَّل وتفاعَل يجيئان للتـكلف ، إلا أن بينهما فرقا ، وهو أن تفعَّل يُظْهِر صاحبُه عن نفسه ماليس فيه، ولـكنْ يريد ويجتهد أن يكون ذلك الشىء فى نفسه ، وتفاعل لايريد أن يكون ذلك فيه .

وإلى هذا أشار جار الله فى المفصَّل بقوله : « وليس تَحَلَّم مثل تجاهَلَ ؛ لأن الفاعل فى تحلَّم يطلب أن يكون حليما ، والفاعل فى تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلا » (١) وبمعنى استفعل ، نحو تَكَثَّر ، بمعنى استكثر ، واستكثر معناه طلب أن يكون كثيراً ، ونحو تَكَبَّر بمعنى استكبر ، ومعناه طلب أن يكون كبيرا ، وتَعَظَّمَ : أى جعل نفسه عظيما ، وللعمل بعد العمل ؛ نحو تجرع ؛ إذا شرب الماء جُرْعة بعد جُرْعَة ، وتَعَرَّق ؛ إذا قضم اللحم بفمه من العظم قِطْعَةً بعد قِطْعَة ، وتَفَهَّم ؛ إذا فهم شيئاً بعد شىء ،

---

(١) نص عبارة المفصل كما يأتى : -

« وتفعل يجىء مطاوع فعل نحو كسرته فتكسر ، وقطعته فتقطع ، وبمعنى التكلف ؛ نحو تشجع وتصبر وتحلم وتمرأ ؛ قال حاتم :

تَحَلَّم عَنِ الْأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ
وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

قال سيبويه : وليس هذا مثل تجاهل ؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليما ، ومنه تقيس وتنزر » اه

فأنت ترى أن العبارة التى عزاها المؤلف إلى الزمخشرى إنما هى لسيبويه ونقلها عنه الزمخشرى ، وأن المؤلف رواها بالمعنى ، ومعنى تقيس انتسب إلى قيس ، وتنزر انتسب إلى نزار

وتَسَمَّع ؛ إذا استمع إلى أحد ليسمع منه شيئاً بعد شىء ، بحيث لا يعلم هو ، والاتخاذ ، والمراد بالاتخاذ جَعْل الفاعل المفعولَ أصلَ الفعل — نحو تَوَسَّدْتُ التراب : أى اتخذتُه وسادة ؛ فإن الفاعل جعَلَ المفعولَ — وهو التراب — أصلَ الفعل ، وهو الوسادة ، وللتجنب : أى يدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل ، نحو تأثَّم وتحرَّج : أى جانب الإثم والحرج

ومصدره يجيء على وزن تَفَعُّل — بضم العَيْنِ — لأنه لو فتح لالتبس بالفعل ، إلا أنهم إذا بنوه من الفعل الناقص تُكسرُ العين منه ، نحو تمنى تَمَنِّيا ، ليسلم الياء ، لأنه لو ضموا العين لانقلبت الياء واواً ، لسكونها وانضمام ماقبلها ، فعدلوا عن الضم إلى الكسر لتسلم الياء،ور بما أدغموا تاء تفعل فيما يقاربها فى المخرج فسكنوا التاء ، فاحتاجوا إلى همزة الوصل ، ليقع الابتداء بها ، نحو اطَّهَّر اطَّهُّراً فى تطهَّر تطهُّرا

باب التفاعل

الثانى : تَفاعَلَ ، نحو تباعد ، أصله بَعُد ، زِيدت التاء فى أوله ، والألف بين الفاء والعين ، فصار تباعد

وهذا الباب لمشاركة الأمرين فصاعدا فى أصل الفعل ، وهو المصدر مع تساويهما فيه

ويجيء لإظهار شيء ليس ذلك الشيء فيه ، نحو تغافَلَ وتجاهَلَ : أى أظهر الغفلة وليس فيه غفلة ، وأظهر الجهل فى نفسه ، وليس فيه فى الحقيقة جهل ، وبمعنى فَعَل نحو توانيت : أى ونَيْت ، من الوَنْى وهو الضعف ، ويجيء لمطاوع فاعل ، نحو باعدته فتباعد

ومصدره يجيء على وزن تَفَاعُلٍ ، ولم يتصرفوا فى مصدره ، إلا أنهم ضموا عينه ؛ للفرق بينه وبين فعله ؛ نحو تباعد تباعُداً ، وإذا أرادوا أن يبنوا التفاعُل من الناقص كسروا العين منه ، نحو تجافى تجافِيا ، وربما أدغموا تاء تفاعل فيما يماثلها ويقاربها فى المخرج ؛ فسكنوا التاء ؛ فافتقروا إلى همزة الوصل ؛ نحو اثَّاقَل اثَّاقُلاً ، وفى التنزيل : (اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الارْضِ)

وأما ما زيدت فى أوله الهمزة فهو على ثلاثة أبواب

باب الانفعال

أحدها : انْفَعَل ، نحو انقطع ، أصله قطع زيدت الهمزة والنون فى أوله فصار انقطع

ووضع هذا الباب لمطاوعة فَعَل إذا نقل إلى هذا الباب ، نحو قَطَعْتُهُ فانقطع ، قال جار الله فى المفصل : « وانفعل لا يكون إلا مطاوع فَعَل نحو كَسَرْته فانكسر وحطَمْتُه فانْحَطَم — أى انْكسر — إلا ما شذ ؛ فانه يكون مطاوعا لأفْعَل نحو أقْحَمْتُهُ

—أى أدخلته فى موضع بالعنف — فانقحم »أى دخل بنفسه

ومصدره يجىء على وزن انْفِعال، نحو انقطع انقطاعا، زيدت الألف قبل آخره ، فصار انقطاعا

باب الافتعال

والثانى : افتعل ؛ نحو اجْتَمَع — على وزن افتعل — أصله جمع ، زيدت الهمزة فى أوله ، والتاء بين الفاء والعين ؛ فصار اجتمع

وهو للمطاوعة ، وقد عرفت معناها فلا نعيدها ، وللاتِّخَاذ نحو اشتوى : أى أخذ الشوى لنفسه ، و بمعنى التفَاعُل نحو اجْتَوَرُوا واختصموا : أى تجاوروا وتخاصموا ، و بمعنى فَعَل : نحو قرأت واقتَرَأْت ، وللزيادة على معناها ، قال الله تعالى : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) كقولك اكتَسَبْتُ فى كسَب ، واعتمل فى عمل ، فإن قولك « كسب زيد مالا » معناه أصابه ، « واكتسب زيد مالا » معناه تصرف وتردد و بالغ فى تحصيله ، وعمِل ؛ إذا فعل فِعْلا ، واعتمل ؛ إذا اضطرب : أى تردد و بالغ فى العمل ، و إنما زاد معنى افْتَعَل على فَعَل ؛ لأنهم إذا أرادوا زيادة المعنى زادوا الحروف ، وهذا يتعلق بالنقل عن أهل اللغة

ومصدره يجىء على وزن افتعال ؛ نحو اجتماع ، زيدت

الألف قبل آخره ؛ لأن ماقبل الآخر أقرب إلى لام الفعل الذى هو محل الزيادة والنقصان

باب الافعلال

والثالث : الافْعِلال ؛ نحو احمر — على وزن افعَلَّ — زيدت الهمزة فى أوله ، وكرر لام الفعل ، فصار أحمر

وهذا الباب مختص بالألوان والعيوب ، وفيه مبالغة

ومصدره يجىء على وزن افْعِلَال ؛ نحو احْمِرَار ، زِيدت الهمزة فى أوله والألف قبل آخره

قال : « الثَّالِثُ مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ مثل اسْتَفْعَلَ ؛ نَحو اسْتَخْرَجَ استِخْرَاجاً ، وَافْعَالَّ ؛ نَحْوا حمَارَّ احْمِيرَارًا ، وَافْعَوْعَلَ ؛ نَحْو اعْشَوْشَبَ اعْشِيشَاباً ، وَافْعَنْلَلَ ؛ نَحْوِ اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاساً ، وافعنلى ؛ نحو اسلنقى اسْلِنْقَاءً ، وافْعَوَّل ؛ نحو اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذاً »

الثلاثى المزيد بثلاثة

أقول : القسم الثالث من الثلاثى المزيد فيه ما كان ماضيه على ستة أحرف : ثلاثة أصلية ، وثلاثة زائدة ، وَهو خمسة (١) أبواب :

---

(١) قد ذكر المصنف فيما كان ماضيه على ستة أحرف ستة أبواب ؛ ولكن الشارح عدها خمسة ، وأهمل باب افعول ؛ — بتشديد الواو — ولعل السبب فى ذلك أن نسخة المتن التى وقعت

باب الاستفعال

الأول : الاستفعال ؛ نحو استخرج — على وزن اسْتَفْعَلَ — أصله خرج ، زيدت فى أوله الهمزة والسين والتاء ؛ فصار استخرج

وغالب هـذا الباب للطلب ؛ نحو استخرج زيد المـال ، وللسؤال ؛ نحو استَغْفَرَ الله : أى ألتمس من الله المغفرة ، وللتحول من حال إلى حال ؛ نحو استحجر الطين : أى صار الطين حجراً وللإصابة ؛ نحو استعظمته : أى أصبته عظيما ، و بمنزلة فعل ؛ نحو قَرَّ واستَقَرَّ

ومصدره يجىء على وزن استفعال ؛ كاستخراج ، زيدت الألف فيما قبل آخره ، وكسرت التاء فرقا بينه و بين فعله

باب الافعيلال

الثانى : الافعيلال ؛ كاحْمَارَّ — على وزن افْعَالَّ — أصله حَمِرَ ، زيدت الهمزة فى أوله ، وكرر لامه ، وألحق الألف قبل لامه ؛ فصار احمارَّ

وهو للألوان كالافعِلاَل ؛ لـكنه أبلغ منه

للعلامة السيد كانت خالية من افعول ؛ كما أن النسخة التى وقعت للسعد كانت كذلك ، وقد نبه السعد رحمه الله على أن بعض النسخ فيه افعول ؛ نحو اجلوذ ، وهو مزيد بالهمزة والواوين ، ومصدره الاجلواذ وهو الاسراع

ومصدره يجىء على وزن افْعِيلَال ؛ نحو احْمِيرَار ، زيدت الألف بين حرفى التضعيف ، وكسرت عينه ؛ فقلبت الألف ياء ؛ لكسر ما قبلها

باب الافعيعال

الثالث : الافْعِيْعَال[1] ؛ نحو اعشَوْشَب ، أصله عَشِب ، زيدت الهمزة فى أوله ، وكررت عينه ، وزيدت الواو بين حرفى التضعيف ؛ فصار اعشوشب — على وزن افْعَوْعَل —

وهو للمبالغة أيضا ؛ لأن معنى اعشوشب أبلغ من عَشب : أى نبت

ومصدره يجىء على وزن افْعِيعال ؛ كاعشيشاب ، أصله اعْشِوْشاب ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

باب الافعنلال

الرابع : افْعَنْلَلَ ؛ نحو اقعنسس — على وزن افْعَنْلَلَ —

---

(١) ما ذكروه فى الميزان الصرفى من أن القلب الاعلالى فى الموزون لا يدعو إلى القلب فى الميزان كان يقتضى أن يقال : الافعوعال ؛ لكن الذى جعلهم يقلبون ويقولون الافعيعال هو أن موجب القلب وجد فى الميزان نفسه ، إذ الواو فى « افعوعال » سكنت إثر كسرة وذلك يقتضى قلبها ياء ، فليس القلب فيها للقلب فى الموزون حتى يرد عليه ما ذكروه هناك

أصله قَعِس زيد فى أوله الهمزة ، وكرر لامه ، وزيدت النون بين العين واللام ، فصار اقعنسس اقعنساسا

ومصدره يجىء على وزن افْعِنلاَل

هذا الباب أيضا للمبالغة ؛ فيكون اقعنسس أبلغ من قَعِس : أى خرج صدره ودخل ظهره

باب الافعنلاء

الخامس : افعنلى ؛ نحو اسْلَنْقَى ، أصله سَلَق ، زيدت فى أوله الهمزة ، وبين العين واللام النونُ ، وفى آخره الياء ، فصار اسلنقى — على وزن افْعَنْـلَى —

ومصدره يجىء على وزن افْعِنْـلاء ؛ نحو اسْلِنقَاء ، أصله أسلنقاى فقلبت الياء همزة ، لوقوعها بعد ألف زائدة ، كما فى رداء

وهذا الباب للمطاوعة ، يقال سلقيته — بمعنى رميته على قفاه [فاسلنقى]

قال : « وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ مِثْلُ تَفَعْلَلَ ؛ كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا ، وَافْعَنْلَلَ ؛ كَاحْرَنْجَمَ احْرِنْجَامًا ، وَافْعَلَلَّ كَاقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا »

مزيد الرباعى

أقول : لما فرغ من بيان الثلاثى المزيد فيه شرع فى بيان الرباعى المزيد فيه بقوله « وأما الرباعى المزيد فيه »

واعلم أن الرباعى المزيد فيه ثلاثة أبواب

باب التفعلل

الأول : تفعلل ؛ كتَدَحْرَج ، أصله دَحْرَج ، زيدت التاء فى أوله ؛ فصار تَدَحْرَجَ — على وزن تَفَعْلَلَ —

ومصدره يجىء على وزن تَفَعْلُلٍ — بضم اللام الأولى — فرقاً بينه و بين فِعْله

وهو للمطاوعة نحو دَحْرَجْتُ الحجرَ فتدحرج

باب الافعنلال

الثانى: الافعِنْلال ؛ نحو احْرَنْجَم ، أصله حَرْجَمَ ، زيدت الهمزة فى أوله والنونُ فى وسطه فصار احرنجم — على وزن افْعَنْلَلَ —

ومصدره يجىء على وزن افعِنْلال ؛ كاحْرِنْجام ، زيدت الألف فيه قبل آخره ، وكُسِرَت الراء ؛ فرقا بينه و بين فعله ، ومعنى احرنجم اجتمع ، والاحرنجام الاجتماع — وهو للمطاوعة أيضا

باب الافعلال بالتشديد

الثالث : الافْعِلاَّل ؛ نحو اقْشَعَرَّ — على وزن افْعَلَّل — أصله قَشْعَرَ ، زيدت الهمزة فى أوله ، وكُرِّرَ لامُه : فصار اقْشَعَرَّ

ومصدره يجىء على وزن افْعِلاَّل ؛ كاقْشِعْرَار ، كرر لامه الأولى ، وزيدت الألف قبل آخره ؛ فرقا بينه و بين فِعْلِهِ

وهو للمبالغة ؛ فيكون اقشعر أبلغ من قَشْعَرَ ، والاقشعرار : ارتفاع شعر البدن

فتكون أبوابها عشرين : ثلاثة للثلاثى المجرد ، وثلاثة

عشر[1] لمزيده ، وواحد للرباعى المجرد ، وثلاثة لمزيده

قال : « تنبيه : الْفِعْلُ الْمُجَرَّدُ : إمَّا مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِى يَتَعَدَّى إلَى مَفْعُولٍ به ، كَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَيُسمَّى أَيْضا وَاقِعاً ومُجَاوِزًا »

المتعدى واللازم

أقول : لما فرغ من تقسيم الفِعْل باعتبار لفظه بأنه مجرد أو مزيد فيه شرع فى تقسيمه باعتبار معناه بأنه متعد أو لازم بقوله « تنبيه » ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، تقديره هذا تنبيه للمتعلم على أن الفعل الذى ذكرناه فى أول الكتاب قسمان : متعد ، ولازم ، والألفُ واللامُ فى الفعل للعهد ، والتنبيه فى اللغة : هو الدلالة على ماغفل عنه المخاطب ، وفى الاصطلاح مايفهم من مجمل بأدنى تأمل ، والدليل على انحصاره فيهما أن الفعل لايخلو من أن يكون فَهْمُ معناه موقوفا على ذكر المتَعَلَّق أولا ، فان كان موقوفا فهو المتعدى ، وإلا فهو اللازم ، مثال المتعدى نحو ضربت زيداً ،

الفعل المتعدى

---

(١) عده أبواب المزيد ثلاثة عشر مبنى على ذكره خمسة أبواب للمزيد بثلاثة أحرف ، وقد عرفت أنها ستة ، فتكون أبواب المزيد أربعة عشر ، وحينئذ تكون جملة الأبواب واحداً وعشرين

فضرب فعلٌ ماض، والتاء فاعِلُه ، وزيداً مفعول به ، ففَهْمُ معنى ضَرَبَ فى « ضربت زيداً » موقوف على ذكر متعلّقه الذى هو زيدا فى « ضربت زيداً » ، وهو مفعول به ؛ لأن الضرب يقتضى المضروب ، ويسمى المتعدى واقعاً ، ومجاوزاً : أما تسميته متعدياً ، فلتعدى الفعل عن فاعله إلى المفعول به ، وأما تسميته واقعاً فلوقوعه عليه ؛ وأما تسميته مجاوزا فلتجاوزه عن الفاعل

واعلم أن الفعل الذى يتجاوز عن الفاعل على ضربين : حِسِّيٌّ ، كضربت زيداً ، وغيرحِسِّىٍّ ، كسمعت حديثا ، وذكرت الرجل .

قال : « وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الذِى لَمْ يَتَجَاوَزْ الفَاعِلَ ، كَقَوْلِكَ حَسُنَ زَيْدٌ ، وَيُسَمَّى لَازِماً وَغَيْرَ وَاقِع »

الفعل اللازم

أقول : وإما غير متعد عطف على قوله « إِمَّامُتَعَدٍّ » . وغير المتعدى : الذى لم يتجاوز الفاعل ؛ بل يلازمه ؛ نحو حَسُنَ زَيد ، فان الحُسْنَ لم يتجاوز عن زيد ، ويسمى لازما ، وغيرَ واقع : أما تسميته لازما فللزومه له دائما ، وأما غير واقع فلعدم وقوعه على المفعول به .

فان قيل : لا يتجاوز « ما ضربت زيداً » ؛ لأن تجاوزه فرع صدوره ، ولا صدور ههنا ، ويتجاوز « صمت يوم الجمعة »

لوقوعه فيه ؛ فلم يكن تعريفهما جامعا ومانعا

قلنا : التجاوز المعتبر ههنا تجاوز الذهن ، وفهم ضرب فى «ما ضربت زيداً » موقوف على فهم زيد . وفهم صام في «صمت يوم الجمعة » لم يتوقف على فهم يوم الجمعة فى الذهن ؛ فيكون تعريفهما جامعاً ، ومانعا

و إنما قدم المصنف المتعدى على غير المتعدى ؛ لأنه عرف المتعدى بأمر إيجابى ، وغيرَ المتعدى بأمر سلبى ، والإيجاب أشرف من السلب ، فالأشرف أولى بالتقديم

قال : « وَتَعْدِيَتُهُ فِى الثُّلَاثِىِّ الْمُجَرَّدِ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ أَوْ بِالْهَمْزَةِ ، كَقَوْلِكَ فَرَّحْتُ زَيْدًا وَأَجْلَسْتُهُ ، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ فِي الْكُلِّ ، نَحْوُ ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وانْطَلَقْتُ بِهِ »

أقول : اعلم أن الفعل إما متعد بنفسه ، أو بغيره ، والأول ظاهر ، والثانى : إما ثلاثى ، أو غيره ، وَالأول : إما مجرد ، أو مزيد فيه .

طرق التعدية

فان كان ثلاثياً مجرداً فتعديته بأحد الأمور الثلاثة : أعنى التضعيف أوالهمزة[1] أوحرف الجر ؛ و إن كان غَيْرَه فبحرف الجر

(١) ظاهر كلام سيبويه أن النقل بالهمزة قياسى ، أما بالتضعيف فغير قياسى ، وكذا ظاهر كلام ابن يعيش ؛ وقدحكى عن

— مثال التضعيف فرَّحت زيداً ، ففَرَّحَ فعل ماض ، والتاء فاعله ، وزيداً مفعول به ؛ وأصله فَرِحَ ؛ فثُقِّل حشوه . واتصل به ضمير الفاعل ؛ فعدى الفعل بواسطة تثقيل الحشو إلى زيد ، فقلت فرحت زيدا ؛ فصار ما كان الفاعلَ مفعولا ، والفاعلُ ، شيئا آخر — ومثال الهمزة أجلست زيدا ؛ فأجلست فعل ماض ، والتاء فاعله ، وزيدا مفعول به ، أصله جَلَسَ زيد ، فزيدت الهمزة فى أوله ، وأُتِىَ بضمير الفاعل متصلا بالفعل فقلت أجلست زيدا ، فصار ما كان فاعلا فى الأول مفعولا فى الثانى ، والفاعلُ شيئا آخر — ومثال حرف الجر قولك ذهبت بزيد ؛ فذهبت فعل ماض ، والتاء فاعله ، وبزيد الجار والمجرور فى محل النصب ؛ بأنه مفعول به ، أصله ذهب زيد ، زيدت الباء للتعدية ، وألحقت بأول زيد الذى هو الفاعل واتصل بالفعل ضمير الفاعل ، وعدى الفعل بواسطة الباء إلى زيد ؛ فقلت : ذهبت بزيد ، فصار

العلماء أنهم اختلفوا فى كل منهما ؛ فقال بعضهم : إن النقل بالهمزة سماعى كله ، وقال آخرون قياسى كله ، ورجح ابن هشام أنه قياسى فى تعدية اللازم سماعى فى تعدية المتعدى : وأما النقل بالتضعيف فقد قال بعضهم : إنه قياسى فى اللازم والمتعدى لواحد من المتعدى إلى اثنين ، واختار ابن هشام أنه سماعى فى الأولين ولم يسمع فى الأخير . والذى يظهر من كثرة ماورد من النقل بالتضعيف والهمزة أنهما قياسيان

ما كان الفاعلَ فى الأصل مفعولا . والفاعلُ شيئا آخر ، وانطلقْتُ به : أى بزيد ؛ فانطلق فعل ، والتاء فاعله ، و به الجار والمجرور فى محل النصب ، بأنه مفعول به

فإن قيل : هل يجوز أن يجعل الفعل المتعدى لازما كما يجعل اللازم متعديا أولا

جعل المتعدى لازما

قلنا : يجوز بأن تَرُدَّ الفعلَ المتعدى الذى تريد أن تجعله لازما إلى باب الانفعال أو إلى باب الافتعال إن كان ثلاثيا ؛ كقولك : قطع زيد ماء النهر ، وانقطع الماء بنفسه ، وجمع زيد القوم ، واجتمع القوم بأنفسهم ، و إلى باب التَّفَعْلُل وغيره إن كان رباعيا ، نحو دحرجت الحجر ؛ فإنه متعد بنفسه ، وتقول فيه تدحرج الحجر ؛ فصار لازما .

« فصل فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ : أَمَّا الْمَاضِي فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي »

أقول : لما فرغ المصنف مِنْ بيان أقسام الفعل شرع فى بيان صرفه بقوله « هذا فصل » ، وهو فى الأصل مصدر ، جعل ههنا بمعنى اسم الفاعل ، أعنى الفاصل والفارق ، وفى الاصطلاح علامة تفرق بين البَحْثَيْن ، والأمثلة جَمْعُ مثال جَمْعَ قلة ، و «هذه

الأفعال » إشارة إلى الأفعال المجردة والمزيد فيها ، والمراد بأمثلة تصريف هذه الأفعال أمثلة الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والنهى ، واسما الفاعل والمفعول ، وصَرْفُها بأن تلحق بهـذه الأفعال علامة للتثنية ، والجمع ، والتأنيث .

أنواع الأفعال

فنقول : الفعل مادل على حدث مقترن بزمان معين ؛ فان كان ماضيا فماض ، و إن كان آتيا أو حالا فمضارع ، و إن كان مستقبلا فأمر

و إنما قدم الماضى على الأمر والمضارع لأمرين — الأول — أنه متقدم عليهما طبعا فقدمه وضعا ؛ ليكون الوضع مطابقا للطبع — الثانى — أنه أصل بالنسبة إليهما ؛ لأن المضارع مأخوذ منه ؛ لأنه هو المـاضى بزيادة حرف من حروف أتين ، والأمر والنهى واسما الفاعل والمفعول مأخوذات من المضارع ، و إذا كان جميع الأمثلة راجعا إلى الماضى بحسب الاشتقاق يكون أصلا بالنسبة إلى ماعداه ، فلهذا قدمه على ما عداه ، وقال : « أما الماضى فهو الفعل الذى دل على معنى وُجِدَ فى الزمان الماضى » بالوضع ، هذا حد المـاضى ، وحد الشىء يشتمل على الجنس ، والفصل ، قوله : « فهو الفعل الذى دل على معنى » بمنزلة الجنس يشمل المـاضى وغيره من الأفعال التى هى المضارع والأمر والنهى ؛ لأنه صدق

تعريف الماضى

على كل واحد منها أنه فعل دل على معنى ، وقوله : «فى الزمان الماضى» يميزه عما عداه ؛ لأن المضارع دل على معنى وجد فى الزمان الحال والاستقبال ، والأمر والنهى يدلان على معنى يوجد فى الزمان الآتى .

ولقائل أن يقول : تعريف الماضى بما ذكره تعريف الشىء بنفسه ، وتعريف الشىء بنفسه فاسد . بيانه أنه عرف الماضى بأنه الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى ، فمعرفة المحدود متوقفة على معرفة الحد، ومعرفة الحد متوقفة على معرفة اجزائه ، ومن أجزائه الماضى ، فمعرفة الماضى متوقفة على معرفة الماضى ؛ إذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوفٌ على ذلك الشىء ؛ فيكون تعريفا للماضى بالماضى .

وإنما قلنا : تعريف الشىء بنفسه فاسد ؛ لأنه يلزم توقف الشىء على نفسه ، وهو محال

ويمكن أن يجاب عنه بأنه عرف الماضى الاصطلاحى بالماضى اللغوى ، واللغوى غير الاصطلاحى

ولقائل أن يقول : الحد الذى ذكره للماضى ليس بمطرد[1] ؛

---

(١) التعريف المطرد هو المانع لدخول غير المحدود فيه ؛ إذ الطرد صدق المحدود على كل ماصدق عليه الحد ؛ والمنعكس هو

لأنه صدق على « لم يضرب » أنه دل على معنى وجد فى الزمان الماضى ؛ مع أنه ليس بماض ، ولا بمنعكس ؛ لأنه صدق على قولنا « إن ضَرَبْتَ ضرِبْتَ » أنه ماض ؛ مع أنه لم يدل على معنى وجد فى الزمان الماضى ، بل يدل على معنى يوجد فى زمان الاستقبال

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من الدلالة فى قوله «مادل على معنى وجد فى الزمان الماضى» الدلالة الوضعية ؛ فحينئذ لا يتوجه النقض المذكور ؛ لأن دلالة « لم يضرب » على الزمان الماضى ليست بوضعية ؛ بل بواسطة دخول لم ، ودلالة « ان ضربت ضربت» على زمان الاستقبال ليست بوضعية أيضا ؛ بل بواسطة دخول حرف الشرط

قال : « فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحاً ؛ أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحًا ؛ مِثَالُهُ نَصَرَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوا ، نَصَرَتْ ، نَصَرَتَا ، نَصَرْنَ ، نَصَرْتَ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتِ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُنَّ ، نَصَرْتُ ، نَصَرْنَا »

أقول : لما فرغ من تحقيق الماضي شرع فى تقسيمه ، وهو

الجامع لكل افراد المحدود ؛ إذ العكس صدق الحد على كل ما صدق عليه المحدود

باعتبار الإسناد على قسمين ؛ لأنه لما دل على حدث احتاج إلى مسند إليه ليقوم به ، فان أسند إلى الفاعل فهو مبنى له ، و إن أُسند إلى المفعول فهو مبنى له

الماضى المبنى للفاعل

والمبنى للفاعل على نوعين — أحدهما — ما كان أوله مفتوحا ، وهو كل فعل لم يصدَّر بهمزة الوصل ؛ نحو نَصَرَ ، نَصَرا — والثانى — ما كان أول متحرك منه مفتوحا ، وهو كل فعل مُصَدَّرٍ بهمزة الوصل ؛ نحو اقتدر ؛ فأن الثانى ساكن ، والأول لم يعتبر ، فيكون الثالث هو المتحرك ،

وما قبل آخره يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا فى الأول ، ومفتوحا فى الثانى .

و إنما قال « أوله مفتوحا » لأنه لولم يكن مفتوحا لكان ساكنا أو مضموما أو مكسورا ؛ إذ الحال لايخلوعنها ، ولاسبيل إلى الأول ؛ لامتناع الابتداء بالساكن ، ولا إلى الثانى ؛ لأنه لوكان مضموما لالتبس مبنى الفاعل بمبنى المفعول منه ؛ لأمكان ذهول السامع عن حركة عين الفعل ، ولاإلى الثالث ؛ لأن الكسر ثقيل ؛ فتعين الفتح ؛ لأنه أخف الحركات

ولقائل أن يقول : لوقال المصنف فالمبنى للفاعل ما كان أول

متحرك منه مفتوحا لـكان أخصر ؛ لتناوله لهما

فان قيل : لم بنى الفعل الماضى ؟ وإذا بنى فلم بنى على حركة مع أن الأصل فى البناء السكون ؟ وإذا بنى على حركة فلم بنى على الفتح ؟

بناء الماضى

قلنا : أما بناؤه فلفوات مُوجِب الأعراب : أعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ، وأما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم فى وقوعه صفة لنـكرة ؛ نحو مررت برجل ضرب ، وضارب ، وفى وقوعه خبرا ، نحو زيد ضرب ، وضارب ، وأما بناؤه على الفتح فللخفة .

دوال الضمائر

وإنما زيدت الألف والواو والنون فى آخره ليدللن على هما وهمو وهن

وضم لام الفعل فى الجمع لأجل الواو ، بخلاف رموا ؛ فان الميم ليست لام الفعل

وكتبت الألف فى ضربوا ؛ للفرق بين واو العطف وواو الجمع فى مثل حضر وتـكلم زيد ، وجعلت التاء علامة للمؤنث ؛ لأن التاء من المَخْرَج الثانى [1] ، والمؤنث أيضا ثان فى التخليق

---

(١) يريد بالمخرج الثانى اللسان لأن المخارج وإن كانت سبعة عشر ،

وأُسْكِنَت الباء فى ضَرَبْنَ إلى آخره ؛ حتى لا يجتمع أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة ، ومن ثمة لايجوز العطف على ضميره بغير تأكيد ، فلا يقال ضربتَ وزيد ؛ بل يقال ضربت أنت وزيد ؛ لئلا يكون عطف الاسم على الفعل ؛ لأن الضمير لما اتصل بالفعل صار كالجزء منه

وحذفت التاء فى ضَرَبْن ، حتى لا يجتمع علامتا التأنيث ، كما فى مُسْلِمَات

وفتحت التاء فى نَصَرْتَ ؛ لأنه مخاطب ؛ والمخاطب اسم المفعول ؛ وعلامة المفعول النصب ، أولأنه كثير ، وهو يوجب الثقل ، وهو يستدعى الخفة ، ففتح لخفته ، أو لخوف الالتباس بالمتكلم

وتعين الضم المتكلم ؛ لقوة دلالته على المذكر والمؤنث

وكُسِرَت التاء فى نَصَرْتِ ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث

وإنما زيدت الميم فى نَصَرْتُمَا ؛ حتى لايلتبس بألف الأشباع فى مثل قول الشاعر :

أَخُولَكأخومُكاَ شرَةٍ وضحك فحياك الإلَه فكيف أنْتَا

أو خمسة عشر على الخلاف فيه فأنها ترجع إلى مخارج كلية ثلاثة : الحلق ، والفم ، والشفتان ، فهو أخذ فى تعبيره اللسان بدل الفم

وخصت الميم فى نصرتما ؛ لأن تحته أنتما مضمر ، وأُدخلت الميم فى أنتما ؛ لقرب الميم من التاء فى المخرج ، وضمت التاء ؛ لأنها ضمير الفاعل ، وقيل اتباعا للميم ؛ لأن الميم شفوية ؛ فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى ، وزيدت الميم فى نصرتم ، حتى يطرد بتثنيتهِ وجمعه ، وضمير الجمع فيه محذوف ، وهو الواو ، وأصله نصرتمو ، فحذفت الواو ؛ لأن الميم بمنزلة الاسم ، ولا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها مضموم إلا هو ، بخلاف نصروا ؛ فان الراء فيه ليست بمنزلة الاسم ؛ وَبخلاف نصرتموه ؛ لأن الواو خرج من الطرف بسبب الضمير

فان قيل : لم خففت النون فى « نصَرْنَ » وشدِّدَت فى « نَصَرْتُنَّ »

قلت : حق هـذه النون أن تقع بعد ساكن ؛ كنصَرْنَ و ينْصُرْنَ وانْصُرْنَ ، وتاء المخاطب أن تقع متحركة ؛ فأرادوا أن يحفظوا هذا الحكم ، وههنا لو أسكنت التاء لالتقى ساكنان ، وهما التاء واللام ؛ فأدخلت النون بعد التاء قبل نون جمع المؤنث لقرب النون إلى النون ، وأدغمت إحداهما فى الأخرى ؛ فقيل نَصْرْتُنَّ ، وقيل : أصله نصرتُمْنَ فادغمت الميم فى النون ؛ لقرب الميم من النون

وزيد التاء فى ضربتُ ؛ لأن تحته أنا مضمر ، وزيدت النون فى ضَرَبْنَا ؛ لأن تحته نحن مضمر ، ثم زيدت الألف ؛ حتى لا يلتبس بضَرَبْنَ

قوله « وَقِسْ عَلَى هَذَا » : أى المبنى للفاعل مثل نصر « فَعْلَلَ ، وَتَفَعْلَلَ ، وَافْتَعَلَ ، وَانْفَعَلَ ، وَاسْتَفْعَلَ ، وَافْعَالَّ ، وَافْعَوْعَل فى الصَّرْفِ ، ولا تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ الأَلِفَاتِ فى الْأَوَائِل ، فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ تَثْبُتُ فى الابْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فى الدَّرْج »

أقول : قوله « ولا تعتبر حركات الألفات فى الأوائل » جواب عن سؤال مقدر ؛ تقديره « أنتم قلتم : إن المبنى للفاعل من الثلاثى المزيد فيه ما كان أول متحرك منه مفتوحا » ، وأول المتحرك فى الأمثلة المذكورة الهمزة ، وهى مكسورة

أجاب عنه بأن حركات الألفات التى فى أوائل هذه الأفعال غير معتبرة ؛ فانها زائدة ؛ تثبت فى الابتداء ؛ لوجود الاحتياج إليها ؛ لكونها فى الأول ، وتسقط فى الدرج : أى فى وسط الكلام ؛ لعدم الاحتياج إليها ؛ لحصول النطق بما قبلها ، فاذا لم تعتبر فبالأولى أن لاتعتبر حركاتها ؛ لأنها فرعها

فإن قيل : يلزم من عدم اعتبار الهمزة عدمُ اعتبار تاءاقتدر ؛ لزيادتها أيضا ؛ فَلِمَ تعتبر حركتها

قلنا : لانسلم ذلك ؛ لأن التاء زيدت لمعنى لم يحصل ذلك المعنى إلا بها ، والهمزة زيدت للتوصل الذى يحصل بغيرها ، فتكون التاء أصلية بالنسبة إليها . ويقال لهمزة الوصل « الف الوصل » لكتابتها على صورتها . ولقربهما فى المخرج ، ولأن الألف إذا حركوها تصير همزة

قال : « وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ منه وَهُوَ الذى لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه : هُوَ مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُومًا ؛ كَفُعِلَ وَفُعْلِلَ وأُفْعِلَ وَفُوعِلَ وَفُعِّلَ وتُفُوعِل ، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُومًا ؛ نَحْوُ افْتُعِلِ واسْتُفْعِلَ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَتْبَعُ هَذَا المَضْمُومَ فِى الضَّمِّ ، وَمَا قَبْلَ آخِرِه يَكُونُ مَكْسُورًا أَبَدًا ، تقُول : نُصِر زَيْدٌ ، واسْتُخْرِجَ الْمَالُ »

تعريف المبنى للمفعول

أقول : لمافرغ من بيان الْمَبْنِىِّ للفاعل شرع فى بيان المَبْنِىِّ للمفعول ، وَالمبنىُّ للمفعول من الفعل الماضى هوالذى لم يسم فاعله ، أو حذف فاعله ، وأقيم غيرُ الفاعلِ مُقامَهُ وأعربَ بأعرابه ؛ للعلم به كقوله تعالى (وخلق الإنسان ضعيفا) ، أو لجهله ؛ نحو سُرِقَ

المالُ ، أولتعظيم الفاعل أو تحقير المفعول ؛ نحو ضُرِبَ النُّوتِيُّ ، أو لِعَكْسه ؛ نحوضُرِبَ الأمير : أو للابهام نحو قُتِل زيدٌ ؛ وأنت تعلم القاتلَ فتبهم أمرَ الفاعل على المخاطب ، أو لتطهير اللسان عنه ، أو تطهراً له عن لسانك ، أو للاختصار فى الكلام

أنواع الماضى المبنى للمفعول

وتقرير الكلام أن المبنى للمفعول من الماضى على نوعين أيضا — أحدهما — ما كان أولُهُ مضموما ، كَفُعِلَ وفُعْلِلَ وفُوعِلَ وتُفُعِّلَ ، وإنما أورد الأولين ؛ ليعلم عدم اختصاصه بالثلاثى دون الرباعى ، والآخرين ؛ لما فيهما من مزيد بحث وهو قلب ألف فَاعَلَ بالواو ؛ لانضمام ماقبلها ، وضم الثانى مع التاء فى تُفُعِّلَ ؛ لئلاَّ يلتبس مجهول تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ ، وهو تُعُلِّمَ وَتُجُوهِلَ بمضارع عَلَّمَ وَجَاهَلَ — والثانى — ما كان أول متحرك منه مضموما ، نحو افْتُعِلَ واسْتُفْعِلَ ، وإنما أوردهما ليُعْلَمَ اختصاصه بالمصدَّر بهمزة الوصل من تخصيص المثال بالمخصوص بها ، وهمزة الوصل فيه تتبع هذا المضموم في الضم ؛ لأن قياسَها كسرُها ، فلو روعى لزم النقل من كسر ثقيل إلى ضم أثقل منه ، وهو قبيح ، فوجب ضمها ؛ للاتباع ، وما قبل آخره يكون مكسورا أبداً : أى فى النوعين ، نحو نُصِرَ زيدٌ ، واستُخْرِج المال ، فـ « نُصِرَ زيد » مثال المبنى للمفعول من الثلاثى المجرد ، أصله نَصَرَ عَمْرو

طريق بناء الماضى للمفعول

زَيْدًا ، فضم أوله ، وكسر ما قبل آخره ، وحذف عمرو الذى هو الفاعل ، ورفع زيد الذى هو المفعول ، وأقيم مقام الفاعل ، و « استُخْرِجَ المال » مثال المبنى للمفعول من الثلاثى المزيد فيه ، أصله استَخْرجَ زيد المال ، فَضُمَّتْ الهمزة والتاء ، وَكُسِرَت الراء ، وحذف « زيد » الذى هو الفاعل ، ورفع « المال » الذى هو المفعول ، وأقيم مقام الفاعل

فان قيل : لِمَ غُيِّرَ الفعل ؛ مع أن الأصل عدمه ، وإن سُلِّمَ تغيره فلِمَ لَمْ يُكْتَفَ بأحدها ؛ مع أن الأصل عدم الكثرة فيه

قلنا : أما تغيره فلأن الأصل فيه إسناده إلى الفاعل ؛ لكونه موجِدًا له ، فإذا أسند إلى المفعول خرج عن الأصل ؛ فيحتاج إلى مايدل على خروجه عنه ؛ فغُيِّرَ لفظه ؛ ليدل تغيره على تغير الإسناد ، وأما عدم الاكتفاء بأحدها فلأنه لو اكتفى بالضم لاشتبه مجهول الماضى بمجهول المضارع فى باب الإفعال ، بِضَمِّ الأول وفتح ما قبل الآخر ، ولو اكتفى بالكسر لاشتبه مجهوله بمعلومه فى نحو عَلِمَ ، فوجب الضم والكسر

لكنك تقول : فيلتبس بمعلوم مضارع أعْلَمَ ، فيقع فيما هرب منه

قال : « وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَهُوَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ ، وَالنُّونُ ، وَالتَّاءُ ، وَالْيَاءُ ، وَتَجْمَعُهَا — أَنَيْتُ أَوْ أَتَيْنَ أَوْ نَأْتِي — فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَالنُّونُ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ — مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا — وَلِلْغَائِبَةِ الْمُفْرَدَةِ وَالْمُثَنَّاةِ ، وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ الْمُذَكَّرِ — مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا — وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ)

أقول : لما فرغ من تحقيق الماضى وأقسامه وأحكامه شرع فى تحقيق المضارع وأقسامه وأحكامه

تعريف المضارع

اعلم أن المضارع فى اللغة اسم فاعل من المُضَارَعَة ، وهِيَ المشابَهَةُ ، وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف ، وهو « ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع » وإنما سمى المُضَارِع مُضارِعا ؛ لمشابَهَتِه الاسم من جهة العموم ؛ لاشتراكه بين الحال والاستقبال كما أن الاسم مثل رجل مشترك بين زيد وعمرو ؛ إذ الرجل بدون الألف واللام عام ، يصلح لأن يطلق على كل واحد من أفراد الرجال ، ومن جهة الخصوص ؛ إذ المضارع يختص — مع القرينة — بأحد الزمانين أعنى الحال والاستقال ، كما أن رجلا يختص بالألف واللام بواحد من جميع أفراد الرجال

فان قيل : التعريف الذى ذكره المصنف للمضارع غير مانع ؛ لدخول ماليس منه فيه ؛ نحو يزيد ويشكر ويعوق ويغوث ؛ لأنه يصدق على كل واحد منها أن فى أوله إحدى الزوائد الأربع ؛ مع أنه ليس بمضارع ، ويصدق أيضا على نَصَرَ لأن فى أوله إحدى الزوائد الأربع ، مع أنه ليس بمضارع

أجيب عن — الأول — بأن كل واحد منها فِعْلٌ مضارع فى أصل الوضع ، فنقل عنه إلى الاسمية وجعل علما ، فباعتبار الوضع الأصلى كل واحد منها فعل مضارع ، وداخل فى تعريفه ، ولا يضر غلبة الاسمية ؛ لأن مراده بقوله « ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع » باعتبار الوضع الأصلى ، وعن — الثانى — بأن مراده بقوله « ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع » فعل ماض زِيدَ فى أوله إحدى الزوائد الأربع ، والنون فى نصر ليست مزيدة على نفس الكلمة ؛ بل من نفس الكلمة .

ولقائل أن يقول : فعلى هذا ينبغى أن يكون أَكْرَمَ ، وتَكَسَّر ، وتباعد ، كل واحد منهامضارعا ؛ لأنه يصدق على كل واحد منها أن فى أوله إحدى الزوائد الأربع ، مما ليس من نفس الكلمة ، بل زائدة عليها ، مع أن كل واحد منها ليس بمضارع .

قلنا : مراده بقوله « ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع »

ما زيدت لقصد المضارعة ، والزوائد فى أكرم وتكسر وتباعد ليست بقصد المُضَارَعَة ، وتلك الزوائد هى : الهمزة والنون والتاء والياء ، تجمعها « أنيت » أو « أتين » أو « نأتى » أى تجمع هذه الحروف الأربعه لفظة « أنيت » ولفظة « أتين » ولفظة « نأتى » يعنى لفظة هذه الكلمات تشتمل على هذه الحروف الأربعة ، ومعنى الثلاثة كلها الإتيان ،

معانى حروف المضارعة

قوله : « الهمزة للمتكلم » أى الهمزة التى هى من حروف الزوائد الأربع المتكلم وحده ، كقولك أَنْصُرُ أنَا ، والنون للمتكلم إذا كان مع المتكلم غيره ، سواء كان واحدا أو كثيراً مذكرا كان أو مؤنثا ، أو كان المتكلم عظيم الشأن ، كقوله تعالى (نحن نرزقكم ، نحن نقص ، نحن نحيي الموتى) ، والتاء للمخاطب ، سواء كان مفردا مذكرا ؛ نحو تنصرأنت ، أو مفردا مؤنثا ؛ نحو تَنْصُرِينَ أنْتِ ، أو مثنى ، سواء كان المثنى مذكرا أومؤنثا ، نحوتنصران أنتما ، وهو مشترك بين المخاطب والمخاطَبَةِ ولجمع المذكر ، نحو تَنْصُرُون أنتم ، ولجمع المؤنثة المخاطَبَة ، نحو تنصرْن أنتن ، وللغائبة المفردة ، نحو تَنْصُر هى ، ولتثنية الغائبة نحوتنصران هما ، والياءللغائب المذكر ، نحو يَنْصُرُهو ، ولتثنيته ،

نحو يَنْصُرَان هما ، ولجمعه ، نحو ينصرون هم ، ولجمع المؤنثة الغائبة ، نحو يَنْصُرْنَ هُنَّ .

فان قيل : إذا احتجت إلى الفرق بين الماضى والمضارع احتجت إلى زيادة ، لـكنها لِمَ خَصَّصَهَا بهذه الحروف .

طريق انتخاب حروف المضارعة

قلنا : الأصل فى الزيادة أن تكون من حروف المد واللين ؛ لأنها تستلزم الثقل وحروفه أخف الحروف ؛ لجريانها مجرى النفَس فزيدت حروفه ، ثم قلبت الألف همزة ؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن ، مع قربهما فى المخرج ، ولـكتابة الهمزة ألفا فى كثير من المواضع ، وقلبت الواو تاء ؛ لـكون الابتداء به مستكرها ؛ لثقله . لاسيما فى صورة اجتمعت فيها الواوات ؛ لأنه قد يـكون أول الماضى وآخر المعطوف عليه واوا ، فلو زيد للمضارع والعطف واوان اجتمعت أربع واوات ، فيلزم منه المشابهة بنبح الكلب ، وهوصوت مستقبح ، فقلبت بالتاء ؛ لأن التاء قد تبدل من الواو فى كثير من المواضع ، نحو تراث وتجاه وتكلان ، أصلها وُرَاث ووُجَاه ووُكْلَان ، وليس فى التاء مايوجب التغيير ، ثم زيدت النون لشبهه بها ؛ لأن فى النون غنة ، كما أن فيها مداولينا ، ولأن النون تنوب عن الحركات الإعرابية فى الأمثلة الخمسة ، كما أن حروف المد واللين تنوب عن الحركات الإعرابية فى الأسماء الستة

و إنما خصت الهمزه بالمتكلم ، للمناسبة ، وهى أنها من مبدأ المخارج ، والمتكلمُ مبدأ الكلام ، والتاء للمخاطب ، لما بينهما من المناسبة ، ووجهها أن التاء تبدل من الواو الذى هو من منتهى المخارج ، والمُخَاطَبُ ماينتهى إليه الكلام، والياء للغائب، لكونهما وسطين ، فالياء من وسط المخارج ، وهو وسط اللسان ، وذكرى الغائب دائرة بين المتكلم و بين المخاطب ، فناسب الوَسَطِىُّ لْلْوَسَطِىِّ ، والنونُ للمتكلم إذا كان معه غيره ، حملا على الماضى ؛ لكونها علامة لجمع المتكلم فى الماضى فى نحو نصرنا

لكنك تقول : لِمَ خصت فيه له

و يمكن أن يجاب عنه : خصت له فيه ليوافق نون نحن ؛ لأن تحته نحن مضمرا ، فيكون المعانى ثمانية عشر

قال : « وَهَذَا يَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالْاسْتِقْبَالِ . تَقُولُ يَفْعَلُ الآن ، وَيُسَمَّى حَالاً وحَاضِرًا ، أو يفعل غدا ، و يُسَمَّى مُسْتَقْبلا ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ أَوْ سَوْفَ فَقُلْتَ : سَيَفْعَلُ أَوْ سَوْف يَفْعَلُ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاسْتِقبَال »

زمان المضارع

أقول : هذا : أى الفعل المضارع يَصْلُحُ بحسب الاستعمال لأحد الزمانين . أعنى الحال والاستقبال ؛ لأنك إذا قلت زيد يفعل

فإنه يحتمل أن يَفْعَلَ فى الساعة التى أنت فيها ، ويحتمل أن يفعل ساعة أخرى ؛ لاشتراكه بينهما بالوضع ، فيجوز استعماله فى الحال إذا كان معه قرينة الحرفية من نحو اللام ، أو الظرفية من نحو الآن . تقول : « زيد لَيَفْعَلُ » وزيد « يفعل الآن » ، ويسمى ذلك الفعل الذى دخل عليه « الآن » حَالا وحاضِرًا ، لاشتغال الفاعل بإيجاده فى الآن ، وهو اسم زمان أنت فيه ، وفى الاستقبال إذا كان معه قرينة الحرفية ، من نحو لن ، أو الظرفية ، من نحو الغد . تقول : « زَيْدٌ لَنْ يَفْعَلَ » ، و « يَفْعَلُ غَدًا » ، ويسمى مستقبلا ، لكون الفاعل مشتغلا بإيقاعه فى الاستِقْبَالِ ، فإذا أَدْخَلْتَ على الفعل المضارع الذى يصلح للحال والاستقبال كلمة السين ، أو كلمة سوف ، فقلت « سيفعل » أو « سوف يفعل » اختص المضارع بزمان الاستقبال ، بعد أن كان صالحا لأحد الزمانين ؛ لكونهما من قرائنه ، فإذا لم يكن معه قرينتهما لم يجز للسامع حمله على أحد الزمانين قطعا ؛ لاحتمال غيره ، ولا يجوز الجمع بين الحرفية والظرفية ؛ لاستغنائه بأحدهما ، والفرق بين السين وسوف أن فى سوف زيادة تراخ

قال : « وَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحًا ؛ إِلاَّ مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، فَإِنَّ حَرْفَ

الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا ، نَحْوُ يُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ وَيُفَرِّحُ ، وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْآخِرِ مَكْسُورًا أَبَدًا ، مِثَالُهُ مِنْ — يَفْعُلُ — يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ ، تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ ، أَنْصُرُ نَنْصُرُ ، وَقِسْ عَلَى هَذَا يَضْرِبُ وَيَعْلَمُ وَيُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ وَيُقَاتِلُ ، وَيُفَرِّحُ وَيَتَكَسَّرُ وَيَتَبَاعَدُ وَيَنْقَطِعُ وَيَجْتَمِعُ وَيَحْمَرُّ وَيَحْمَارُّ وَيَسْتَخْرِجُ وَيَعْشَوْشِبُ وَيَقْعَنْسِسُ وَيَسْلَنْقِي وَيَتَدَحْرَجُ وَيَحْرَنْجِمُ وَيَقْشَعِرُّ »

أقسام المضارع

أقول : لما فرغ من تحقيق المضارع و بيان معانى حروفه شرع فى تقسيمه ، وهو باعتبار الاسناد على قسمين : مبنى للفاعل ، ومبنى للمفعول ، كما مر بيانه فى الماضى ، فالمبنى للفاعل من المضارع ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا ؛ إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف من باب الإِفعَال وَالتَّفْعِيلُ وَالْمُفَاعَلَةِ والْفَعْلَلَةِ ؛ فإِنَّ حرف المضارعة منه يكون مَضْمُومًا أَبَدًا

حركة حرف المضارعة

وإِنما فُتِحَ حَرْفُ المضارعة فيما لم يكن ماضيه على أربعة أحرف ؛ لأنه لو لم يكن مفتوحا لايخلو من أن يكون ساكنا

أو مضموما أو مكسورا . لاسبيل إلى الأول ؛ لامتناع الابتداء بالساكن ، ولا إلى الثالث ؛ لأنه لوكان مكسوراً لأدى إلى الثقل ؛ لأن الكسرة ثقيلة ، ولا إلى الثانى ؛ لأنه لوكان مضموما لالتبس مبنى الفاعل من المضارع بمبنى المفعول منه ؛ إذ حرف المُضَارَعَةَ فى المبنى للمفعول مضموم ، ويمكن أن يذهل السامع عن حركة ماقبل آخره ، ولأدى إلى الثقل ؛ كما في الكسرة ؛ فتعين الفتح ؛ لخفته

وإنما ضُمّ حرف المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرف ؛ لأنه لو لم يكن مضموما فلا يخلو من أن يكون ساكنا ، أومكسورا أو مفتوحا . لاسبيل إلى الأول ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، ولا إلى الثانى ، لأن من جملة حروف المضارعة الياء ، وهى لاتحتمل الكسرة ؛ إذا الياء بمنزلة الكسرتين ، وإذا كسرت الياء أدى إلى اجتماع الكسرات ، بخلاف الضمة على الياء ، فإن الضمة على الياء وإن كانت ثقيلة أيضا ، لكن لاتبلغ فى الثقل مبلغ الكسرة عليها ، ولا إلى الثالث ؛ لأنه لوكان حرف المضارعة مفتوحا فيما كان ماضيه على أربعة أحرف لالتبس مضارع المجرد بمضارع المزيد فى باب الإفعال ؛ لأنك لوقلت جلس يَجلس ، وأجلس يَجْلِسُ — بفتح الياء وكسر اللام — لَمْ يَعْلَمْ أَحَدٌ أنه مضارع

الثلاثى المجرد ، أو الثلاثى المزيد فيه ، فضُمَّ حرف المضارعة فى المبنىِّ للفاعل من المضارع فى باب الإفعال ؛ لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل من المضارع المجرد ، ثم حُمِلَ باقى أخواته مما كان ماضيه على أربعة أحرف عليه وإنْ لَمْ يُؤَدِّ إلى اللبس لو كان حرف المضارعة فيها مفتوحا ، طردا للباب ،

ولم يفعل الأمر بالعكس ؛ بأن يفتح حرف المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرف ويضم فيما سواه ولو حصل الفرق بينهما ؛ لأن الثلاثى أكثر والرباعى أقل عددا واستعمالا ، والفتح أخف والضم أثقل ، فالأخف للأكثر والأثقل للأقل أنسب من عكسه ، ليجبر خِفَّتُهُ ثِقَل كثرته ، وقِلَّتُهُ ثِقَل ضمته ،

والمراد بالرباعى ههنا ما كان ماضيه على أربعة أحرف ، سواء كان رباعيا مجردا ، نحو يُدَحْرِجُ ، أو ثلاثيا مزيدا ، نحو يُفَرِّحُ ويُكْرِمُ ويقاتل

فان قيلَ : حروف المضارعة فيها مجهولةً مضمومةٌ فلو ضمت فيها معلومةً أيضا لزم اللبس

قلنا : لانسلم اللبس ؛ لأن علامة بناء هذه الأربعة للمفعول كون الحرف الذى قبل الآخر مفتوحا ، وعلامة بناء هذه الأربعة

للفاعل كون الحرف الذى قبل الآخر مكسوراً ؛ فلا يلتبس

لكنك تقول : فيلتبس بمجهول الماضى فى أَعْلَمَ ؛ لعدم اعتبار حركة الآخر

« مثاله » أى : مثال المبنى للفاعل من باب فَعَلَ يفعُل — بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع — ينصُرُ ينصُرَان الخ

قوله : « وقس على هذا يضرب » : أى وقس على ينصر يضْرِبُ و يَعْلَم و يُدَحْرِجُ إلى قوله « و يقشعر » فى الصرف ، فاصرفها إلى أربعة عشر مثالا كما صرفت إلى أربعة عشر مثالا

قال : « وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُوماً وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَفْتُوحًا ، نَحْوُ يُنْصَرُ وَيُدَحْرَجُ وَيُكْرَمُ وَيُقَاتَل وَيُفَرَّحُ وَيُسْتَخْرَجُ »

المضارع المبنى للمفعول

أقول : المبنى للمفعول من المضارع كل فعل حذف فاعله ورفع مفعوله وأقيم مقام فاعله وغيرت صيغة فعله ؛ بان ضم حرف المضارعة وفتح ماقبل آخره ، نحو يُنْصَرُ وَيُدَحْرَجُ وَيُكْرَمُ وَيُفَرَّحُ وَيُقَاتَلُ وَيُسْتَخْرَجُ ، وإنما ضم أوله وفتح ماقبل آخره ، ليتميز عن بناء الفاعل ، ولم يجز الاقتصار على أحدهما ؛ لأن الاقتصار على الضم لم يُفِدْ فى مثل يُكْرِم ، وعلى فتح ماقبل آخره لم يُفِدْ

فى مثل يَعْلم ؛ فَتَبَيَّنَ لك فائدة الضم والفتح

وإنما حذف فاعله ؛ للعلة التى ذكرناها فى أول الماضى ، وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل لئلا يخلو الفعل عن المسند ، وإنما رفع المفعول ؛ لأنه قائم مقام الفاعل ؛ أو هو فاعل على مذهب بعض النحويين ، منهم الزمخشرى ، فلا بد من رفعه

قال : « وَاعْلَمْ أنَّه يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ مَا وَلَا النَّافِيَتَان فلا تُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ ، تَقُولُ : لَا يَنْصُرُ لَا يَنْصُرَان لَا يَنْصُرُون ، وَكَذَلِكَ مَا يَنْصُرُ مَا يَنْصُرَان مَا يَنْصُرُونَ »

نفى المضارع بما ولا

أقول : لما فرغ من بيان أقسامه شرع فيما يتعلق به ، فمنها أنه يدخل على الفعل المضارع ماولا النافيتان ؛ فلا تغيران صيغته بحذف حركة الإعراب ونونه ؛ لأن التغير من أثر العوامل ، وكلاهما ليس بعامل ، بل تغيران معناه ، بأن تنفياه ؛ لكن ما النفى الحال ولا لنفى الاستقبال ، والنفى عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل فأذا أردت نفى ينصر ، ينصران ، استقبالا تقول : لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الخ ، وإذا أردت نفى ينصر حالا تقول : ما ينصر ما ينصران ماينصرون الخ

قال : « وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الْوَاحِدِ وَنُونَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ وَالْوَاحِدَةَ الْمُخَاطَبَةِ ، وَلَا تَحْذِفُ نُونَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنَّهُ ضَمِير كَالْوَاوِ فِى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ ؛ فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقول لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرْنَ ، لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرِى لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرْنَ ، لَمْ أَنْصُرْ لَمْ نَنْصُرْ »

عمل الجازم

أقول : ومنها أنه يدخل على الفعل المضارع الجازمُ فيحذف حَرَكةَ الاعراب فى المفردات الخمسة ، من الفعل الواحد ، ومن المفرد المتكلم ، وجمعه ، والمخاطب ، والغائب ، والغائبة ، ونُونَ الإعراب من الأمثلة الخمسة : من التثنية ، والجمع المذكر مخاطبين وغائبين ، والواحدة المخاطبة ؛ لأن النون فيها بمنزلة الحركة فى الواحد ، فكما أن الجازم يحذف الحركة من الواحد يحذف ما هو بمنزلتها منها ، ولايحذف نون جماعة المؤنث ، لأن الجازم يُسقِطُ حَرَكةَ الإعراب ونُونَه ، ونُونُها ليست بنون الإعراب ؛ بل هى ضمير كالواو فى الجمع المذكر ، فتثبت على كل حال ، سواء دخل عليه الجازم أولا ، كالواو تثبت فى الجمع المذكر ، وإنما لم تحذف الواو فى الجمع المذكر ؛ لأنه ضمير الفاعل ، ومن المحال أن يَحذِف العاملُ

الفاعل ، أو ما هو ضمير الفاعل

ومن الجوازم — لم — وله أثران لَفْظِيٌّ مِنْ حذفِ حرَكةِ الإعراب أونونٍ تقوم مقامها ، وَمَعْنَوِىٌّ مِنْ نَقْلِ المضارع المُثْبَتِ إلى الماضى وَنَفْيِه ، فاذا أردت أن تنقل المضارع المثبت إلى الماضى ونفيه تقولُ : لم ينصُرْ لم يَنْصُرُوا إلى آخره ، ويقال له حَجْدٌ ، وهو إخبار عن ترك الفعل [فى الماضى] (١) فيكون النفى أعم منه

قال « وَيَدْخُلُ الناصبُ فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً ، وَيُسْقِطُ النُّونَاتِ ، سِوَى نُونِ جَمْعِ المؤَنَّثِ ، فَتَقُول : لَنْ يَنْصُرَ ، أَنْ ينصُرَا لن يَنْصُرُوا إلى لن أَنْصُرَ لن نَنْصُرَ »

عمل الناصب

أقول : ومنها أنه يَدْخُلُ على الفعل المضارع الناصبُ فَيُبْدِل من الضمة فتحةً فى المفردات الخمسة ، ويُسقط النونات من الأمثله الخمسة سوى نون الجمع المؤنث ؛ لأنه ضمير الفاعل . كما أن الواو

---

(١) قد عرف السيد الجرجانى « الجحد » فى كتابه التعريفات بأنه « عبارة عن الاخبار عن ترك الفعل فى الماضى » ثم قال : « فيكون النفي أعم منه » ، ولكن نسخ المؤلف التى بين يدى خلت من كلمة « الماضى » التى وضعت بين قوسين فى شرح المؤلف ؛ مع أنها لازمة ، ليتحقق أن النفى أعم من الجحد ، إذ لو حذفت هذه الكلمة لكانا سواء فى المعنى فأثبتها كما ترى

ضمير الفاعلين، ومِن المحال أن يَحْذفَ العاملُ الفاعِلَ أوماهوضمير الفاعل ، وحُمِلَ النصبُ على الجزم كما حُمِل النصب على الجر فى الأسماء ؛ لأن الجزم فى الأفعال بمنزلة الجر فى الأسماء

ومن النواصب لن ، وله أثران : لفظى : وهو الإبدالُ أو الإسقاط ، ومعنوى : وهو تخصيص المضارع بالمستقبل ونفيه على سبيل التأكيد ، فإذا أردت تخصيصه ونفيه تقول : لن يَنْصُرَ ، لن ينصرا ، لن ينصروا الخ . وذكره الناصب لم يتجه لتعرضه بحث الجوازم بالأجنبى

وأصل لن عند الخليل لا أن ؛ فحذفت الهمزة تخفيفا ؛ فالتقى ساكنان : وهما الألف والنون ؛ فحذفت الألف ، ثم ركبت اللام مع النون فصار لن ؛ فعلى هذا لن مُرَكب من لا وأنْ ؛ فلهذا عمل لن عمل لا وأن . أعنى النفى والنصب ، فنفيه مستفاد من لا ، ونصبهُ مستفاد من أن

وذهب سيبويه إلى أنها كلمة برأسها موضوعةٌ للنفى والنصب ، وليست بمركبة من لا وأن

قال : « وَمِنَ الجَوَازِمِ لَامُ الأَمْرِ ؛ فَتَقُول فى أمْرِ الْغَائِبِ : لِيَنْصُرْ ، لِيَنْصُرَا ، لِيَنْصُرُوا ، لِتَنْصُرْ ، لِتَنْصُرَا ، لِيَنْصُرْنَ ، وَكَذَلِكَ لِيَضْرِبْ وَلِيَعْلَمْ وَلِيُدَحْرِجْ »

لام الامر

أقول : ومن الجوازم لامُ الأمر [1] ، وهو لامٌ يطلب به الفعل ، وله أثران : لفظى : وهوحذف حركة الإعراب أومايقوم مقامها ، ومعنوى : وهوتخصيص المضارع بالمستقبل مع إفادة الطلب ، وطلبه إما من الفاعل الغائب ، أو المفعول الغائب ، أو الفاعل المتكلم ، أو المفعول المتكلم ، أو المفعول المخاطب ، فتقول فى أمر الغائب : لِيَنْصُرْ لِيُنْصَرَا لِيَنْصُرُوا لِتَنْصُرْ لِتُنْصَرَا لِيُنْصُرْنَ معلوما ومجهولا ، وفى أمر المتكلم لِأَنْصُرْ لِنَنْصُرْ ؛ معلوما ومجهولا أيضا ، وفى أمر المخاطب المفعول لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرُوا لِتُنْصَرِى

---

(١) هذه اللام تكون مكسورة ، ويصح فتحها على لغة بنى سليم ، ولكنها إذا دخلت عليها الواو أو الفاء أو ثم صح سكونها : أما مع الواو والفاء فمن جهة أن لام الأمر إذا وقعت مكسورة بعد الواو أو الفاء المفتوحتين وبعدها حرف المضارعة مفتوح ، فحينئذ تشبه عين فعل ـ المكسور العين ـ فى حركتها كما تشبه فعل فى كثرة الاستعمال ومن حيث أنه جاز تخفيف عين فعل بأسكانها ، كما تقدم فى « شهد » جاز تخفيف هذه اللام بالاسكان ، وقد جاء التنزيل بذلك فى كثير من الآيات ، قال تعالى (فليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا) : وأما مع ثم فمن جهة أن ثم مع الفعل تشبه الواو والفاء معه لكنها أقل لأنها على ثلاثة أحرف ، وقد جاء بذلك التنزيل قال تعالى (ثم ليقضوا تفثهم) .

لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرْنَ ؛ مجهولا[1] ؛ فتكون الأمثلة اثنين وعشرين

قال : « وَمِنْهَا لَا النَّاهِيَةُ ؛ فَتَقُول فى نَهْى الغَائِبِ لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا يَنْصُرْنَ ، وَفِى نَهْى الْحَاضِرِ لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا لَا تَنْصُرِى لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرْنَ ، وَهَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْأَمْثِلَةِ »

لا الناهية

أقول : ومن جوازم الفعل المضارع لا الناهية ، وهى لام يُطْلَبُ بها ترك الفعل ، ولها أثران : لفظى : وهو حذف حركة الإعراب أو نون يقوم مقامها ، ومعنوى : وهو تخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال مع إفادة تركه ، والتنحى عنه . وطلب النهى إما من الغائب أو المخاطب أو المتكلم فاعلا أو مفعولا ، فتقول فى نهى

---

(١) إنما جعل الطلب بلام الأمر من الغائب والمتكلم فى حالى الفاعلية والمفعولية (معلوما ومجهولا) وجعل الطلب بها من المخاطب فى حال المفعولية فقط ، لأن للطلب من المخاطب فى حال الفاعلية صيغة خاصة هى الأصل فى الطلب ، وهى صيغة فعل الأمر ، وحينئذ لاداعى إلى العدول عنها إلى الطلب بصيغة المضارع التى دخلت عليها لام الأمر ، ولا يرد على هذا قراءة (فبذلك فلتفرحوا) لأنها شاذة قياسا وإن كانت فصيحة استعمالا ، وإنما اختص أمر غير المخاطب باللام واختص أمر المخاطب بالصيغة ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فراعوا فيه التخفيف لأنه به أحق .

الغائب : لَا يَنْصُرْ لَا يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا لَا يَنْصُرْنَ معلوما ومجهولا ، وفى نهى الحاضر لَا تَنْصُرْ لَا تَنْصُرَا ، لَا تَنْصُرُوا الخ معلوما ومجهولا ، وفى نهى المتكلم لاأَنْصُرْ لَا نَنْصُرْ معلوما ومجهولا ، فتكون الأمثلة ثمانية وعشرين

وأمْرُ المتكلم لنفسه ونهيُه وأمرُ المخاطب باللام نادر ، فلهذا لم يذكرهما باللام ، ولم يذكر المتكلم فى النهى

قوله « وهكذا قياس سائر الأمثلة » أى : حكم النهى فى بواقى الأمثلة : من الثلاثى المجرد والمزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه من الحاضر والغائب إذا دخل عليها لا الناهية كحكم الأمثلة التى ذكرها فى المتن ؛ فقسها عليها

فان قيل : ماالفرق بين لاللنفى ولا للنهى ؟

الفرق بين لا النافية ولا الناهية

قلنا : الفرق بينهما من وجهين — أحدهما — أن لا للنهى لا تكون إلا جازمة بخلاف لاللنفى ؛ فانها لاتكون جازمة ؛ إذ لا عمل لها فى الفعل من حيث اللفظ ؛ كقوله تعالى (وما لكم لاتؤمنون بالله) — والثانى — أن لاللنفى لاطلب فيها ؛ بل هو لمجرد الاخبار عن ترك الفعل ، بخلاف لاللنهى ؛ فان فيها طلب ترك الفعل

قال : « وَأَمَّا الْأَمْرُ بالصِّيغةِ وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ الْمُضَارِعِ المجزوم ، فإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ متحركا فَتَسْقُطُ مِنْهُ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ؛ فَتَقُولُ فى الأمر مِنْ تَدَحْرَجَ : دَحْرِجْ ، دَحْرِجَا ، دَحْرِجُوا ، دَحْرِجِي ، دَحرجا ، دَحْرِجن ، وهكذا تقول : فرِّح وَقَاتِلْ ، وَتَكَسَّرْ وَتَبَاعَدْ وَتَدَحْرَجْ ، وإن كَانَ سَاكِنًا فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ وَتَأْتِي بصُورَة الْبَاقِي مَجْزُومًا مَزِيدًا فى أوّله هَمْزَةُ وَصْل مَكْسورَة ، إلا أنْ يَكونَ عَيْنُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ مضمومًا فَتَضُمُّهَا . تقول : انْصُرْ ، انْصُرَا ، انْصُرُوا ، انصُرِى ، انْصُرَا ، انْصُرْنَ ، وكذلك اضْرِبْ واعْلَمْ وَانْقَطِعْ واجْتَمِعْ وَاسْتَخْرِجْ ، وفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمَ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ فإِن أَصْلَ تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ »

أقول : اعْلَم أنَّ الْأَمر بالصيغةِ هو صيغة مضارع يطلب بها الفعلُ من الفاعل المخاطَب بحذف حرفه ، ولهذا قال « وهو أمر الحاضر » ؛ لأن الأمر طلبُ الفعل ، وطلبه من الفاعل المخاطب طلب من الحاضر ؛ فيكون أمره أمرًا له

الامر بالصيغة

والمراد بـ« الجارى على لفظ المضارع » أن لفظ الأمر كلفظ المضارع المجزوم فى حركاته وسكناته ، فمتحرِّكه بإزاء متحرِّكِه ، وساكنه

بازاء ساكنه ، فقولنا «اُنصُرْ» مثل تنصر فى سكون النون وضم الصاد ، ولا مخالفة بين صيغتيهما إلا فى حذف حرف المضارعة

و إنما يجرى الأمر على لفظ المضارع دون الماضى ؛ لأن فى الأمر طلبا . والطلب لايكون فى الماضى ؛ بل فى المضارع . فتكون مشابهتُه بالمضارع أكثرَ من مشابهته بالماضى ، ولذلك أجرى على لفظ المضارع دون لفظ الماضى

و إنما قال : « فهو جار على لفظ المضارع المجزوم » ولم يقل : هو مجزوم ؛ لوقوع الاختلاف بين البصريين والكوفيين فى أن الأمر بالصيغة مبنى أم معرب ؛ فمذهب البصريين أنه مبنى على السكون لأن سبب إعرابه مشابهته الاسم بواسطة حرف المضارعة ، وقد انتفى حرف المضارعة فيه ، فانتفى الإعراب الذى هو المسبب ؛ لأن انتفاء السبب يستدعى انتفاء المسبب ؛ إلا أنهم يعاملونه معاملة المجزوم فى كون بنائه على السكون ؛ لأن السكون شبيه بالجزم من حيث الصورة ،

حكم الامر

و إنما بنى الأمر على السكون ؛ لأن الأصلَ فى المَبْنِى أن يكون مبنيا على السكون ؛ إذ البناء مقابل الإعراب والحركة مقابل السكون ، والأصل فى الإعراب أن يكونَ بالحركةِ ،

فينبغى أن يكون الأصل فى البناء السكون . ومذهب الكوفيين أنه معرب ، وحرف المضارعة مقدر فيه ، وإنما حذف حرف المضارعة منه ؛ لأن أمرَ المخاطَب كثيرُ الاستعمال ؛ فحذف منه حرف المضارعة للتخفيف ، والذى يدل على أن حرف المضارعة مقدر فيه كونه بمعنى الحال ، والحال أحد مفهومى المضارع ، وجزمه عند الكوفيين باللام المضمرة ؛ إذ أصل « افْعَلْ » عندهم « لِتَفْعَلْ » باثبات لام الأمر فيه ، ويدل عليه قراءة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم (وبذلك فَلْتَفْرَحُوا) ؛ إلا أن اللام حذفت لكثرة الاستعمال ، ولكل واحد من الفريقين على ماذهبوا حجج ومناقضات وترجيحات تركت ذكرها حذرا من الاطناب ، فلما اختار المصنف مذهب البصريين قال : « فهو جار على لفظ المضارع المجزوم » ولم يقل فهو مجزوم .

قوله : « وإن كان مابعد حرف المضارعة متحركا » هذا إشارة إلى كيفية أخذ الأمر من الفعل المضارع .

مأخذ الامر

اعلم أن الأمر المذكر إنما يؤخذ من الفعل المضارع دون الماضى ؛ لأن فى الأمر طلبا ، والطلب فيما فات محال ، فإذا أردت أن تأخذ الأمر من الفعل المضارع فالطريق فيه أن تحذف منه

حرف المضارعة وتنظر إلى مابعد المحذوف فى أنه متحرك أو ساكن ، فإن كان متحركا فتأتى بباقى الكلمة بعد حذف حرف المضارعة بصورة المجزوم ؛ فتقول فى الأمر المأخوذ من تَدَحْرَجَ : دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا للمذكر ، ودَحْرِجِى دَحْرِجَا دَحْرِجْن للمؤنث ، وكذا تقول فى الأمر من تَفَرَّحَ : فَرِّح ، ومن تقاتل : قَاتِلْ ، ومن تَتَكَسَّر تَكَسَّرْ ، ومن تَتَبَاعدُ : تَبَاعَدْ ، ومن تَدَحْرَجَ : تَدَحْرَجْ ، وإن كان مابَعْدَ حرف المضارعة ساكنا فلا يخلو من أن يكون عينُ الفعل مفتوحا أو مضموما أو مكسورا ، فإن لم يكن مضموما سواء كان مفتوحا أو مكسورا فتزيد همزة الوصل مكسورة ليمكن النطق بها ؛ فتقول فى الأمر المأخوذ من تَضْرِبُ : اضْرِبْ ، ومن تَعْلَمَ : اعْلَمَ ومن تَسْتَخْرِجُ : اسْتَخْرِجْ ، ومن تَنْقَطِع : انْقَطِعْ ؛ لأن الهمزة لو لم تكن مكسورة لكانت مضمومة أو مفتوحة : فلو كانت مضمومة لالتبس الأمر من تضرب مثل أُضْرِبْ بالماضى لما لم يسم فاعله من باب الإفعال ؛ نحو أُضْرِبَ ؛ لجواز ذهول السامع عن حركة لام الفعل ، ولو كانت الهمزة مضمومة فى الأمر من تَعْلَمُ نحو أُعْلَمْ لالتبس الأمر منه بالمضارع لما لم يسم فاعله ؛ نحو أُعْلَمُ ، لإمكان غفلة السامع عن حركة لام الفعل ، ولو كانت الهمزة مفتوحة فى الأمر من تضربُ مثل أَضْرِبْ لالتبس بالماضى

حركة همزة الوصل فى الامر

من باب الإفعال نحو أَضْرِب ، لأنك تقول فى الأمر منه أَضْرِبْ ، ولو كانت الهمزة مفتوحة فى الأمر من تَعْلَمُ نحو أَعْلَمْ لا لتبس الأمر منه بالماضى المعلوم من باب الإفعال ، نحو أَعْلَمَ ، لاحتمال ذهول السامع عن حركة لام الفعل ، فتعين الكسر

وإن كان عين الفعل مضموما وجب ضم همزة الوصل ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: « إلا أن يكون عين المضارع منه مضموما فتضمها » أى تضم همزة الوصل ؛ لأنه لو لم تكن مضمومة فلا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة ، فلو كانت مفتوحة لالتبس الأمر بالمضارع المتكلم ؛ لجواز غفلة السامع عن حركة لام الفعل ، ولو كانت مكسورة لزم الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، وهو مستثقل ؛ فوجب الضم للاتباع ، ولأن فى ضم همزة الوصل إذا كان عين فعله مضموما نوعا من الخفةِ وتسهيلِ النطق وتيسير التلفظ ، بسبب إتباع حركةِ همزةِ الوصل حركةَ عينِ الفعل فيرى اللسان على وتيرة واحدة : نحو أُنْصُرْ أُنْصُرَ أُنْصُرُوا الخ .

واعلم أنهم التزموا حذف الزيادة ، لأنها أمارة المضارع ، فلا بد من إزالتها لينمحى إطلاق تلك الصيغة ، وأما الزيادةُ فلرفضهم الابتداء بالساكن ، وأما خصوصيتها بالهمزة فلأن الهمزة

من مبدأ المخارج ، فناسب الابتداء ، وأما كونها متحركة فلئلا يلزم العود إلى المهروب عنه ، وذلك للهرب من حرف ساكن إلى حرف آخر مثله ، وأما كسرة الهمزة فلأنها قياس الوصلية

فتح همزة أكرم أمرا

قوله : « وفتحوا همزة أَكْرِمْ بناء على الأصل المرفوض » جواب عن سؤال مقدر ؛ تقديره أنتم قلتم إذا لم يكن عَيْنُ الفعل المضارع مضموما سواء كان مفتوحا أو مكسوراً فهمزة الوصل فيه مكسورة ، وعين الفعل المضارع فى تُكْرِم ليس مضموما ؛ بل مكسورا ، فينبغى أن تكون الهمزة فى الأمر من تكرم مكسورة

أجاب عنه بقوله : وفتحوا همزة أَكْرِم بناء على الأصل المرفوض ، فإن أصل تُكرم تُؤَكْرِمُ ، لما اجتمعت الهمزتان فى المتكلم نحو أُأَكْرِمُ حذفت منه همزة الإفْعَال ، ثم من أخواته وإن لم يكن فيها اجتماع الهمزتين ؛ طردا للباب ، فإذا أرادوا أن يبنوا الأمر منه حذفوا حرف المضارعة ، وأعادوا الهمزة المرفوضة ، وأبقوها على حركتها الأصلية ، وقالوا أَكْرِمْ ؛ فلم يكن أَكْرِم من بحثنا ؛ لأنه لا يكون إلا فيما يكون ما بعده ساكنا ، وما بعده فى أَكْرِم متحرك بالحقيقة

ويقال لهذا الامر : الأمرُ بالصيغة ؛ لكونه على صيغة

مخصوصة ليس على صيغة المضارع ، بخلاف الأمر باللام ؛ فانه مضارع مجزوم ؛ لسلامة صيغة المضارع فيه

قال : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعْلَلَ فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا ؛ نَحْوُ تَتَجَنَّبُ وَتَتَمَاتَلُ وَتَتَدَحْرَجُ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى) و (نَارًا تَلَظَّى) و (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ)[1] »

---

(١) تصدى : أصلها تتصدى ، وتتصدى هذه يصح أن تكون مأخوذة من الصدى بمعنى الصوت . قال فى اللسان : « وقيل فى ولهم فلان يتصدى لفلان : إنه مأخوذ من اتباعه صداه : أى صوته » اه ، ويكون معنى ذلك أنه يتبع صوته فيتعرض له . ويصح أن تكون مأخوذة من الصدد وهو القرب ، وحينئذ يكون أصلها تتصدد ، ثم قلبت الدال الأخيرة ياء لاستثقال تتابع الأمثال ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها . قال فى اللسان : « وقوله تعالى (فأنت له تصدى) أى : تتعرض . يقال : تصدى : أى تعرض له . قال الشاعر

مِنَ الْمُتَصَدِّيَاتِ بِغَيْرِ سُوءٍ تَسِيلُ إِذَا مَشَتْ سَيْلَ الحبابِ

يعنى الحية ، والأصل فيه الصدد ، وهو القرب ، وأصله يتصدد فقلبت إحدى الدلات ياء » اه ، وقلب أحد المتماثلات ياء ثم ألفا منقول فى اللغة ؛ فقد قالوا : تقصى ـ بتشديد الصاد ـ من القصة ،

حكم التاءين أول المضارع

أقول : لما فرغ من بيان الأفعال الثلاثة شرع فى المسائل المتفرعة عليها ؛ فمنها ماتختص بالمضارع ، وهو أنه إذا اجتمع تاءان مفتوحتان فى أول مضارع باب تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وَتَفَعْلَلَ أحدهما تاء المضارعة والثانى تاء المشاركة أو المطاوعة فيجوز إثباتهما ؛ لكون الأصل عدم الحذف ، ولأن كل واحد منهما وُضِعَ لمعنى ، فلو حذف أحدهما احتُمِلَ فوتُه ، ويجوز حذف إحداهما وإثبات الأخرى ؛ لأنه يتولد من اجتماعهما ثقل ، ودفعه إما

وأصله تقصص ، وقالوا تقضى البازى من القض ، وأصله تقضض ، غير أنه مسموع لا اطراد فيه . قال سيبويه (حـ ٢ ص ٤٠٠) : « هذا باب ماشذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد ، وذلك قولك : تسريت وتظنيت وتقصيت من القصة وأمليت » وقوله تسريت من السر وتظنيت من الظن وأمليت من الاملال بمعنى الاملاء كقوله تعالى (وليملل الذى عليه الحق) . تلظى أصلها تتلظى : اى تلتهب وتتوقد ؛ فهى مأخوذة من اللظى ؛ فألفها ياء ، وقد تكون ألف تلظى منقلبة عن ياء وهذه الياء منقلبة عن ظاء ؛ فيكون أصلها تتلظظ ، ومن معانى التلظظ الدوام والثبات والبهاء . قال فى اللسان : « الأزهرى فى ترجمة لظظ . وجنة تتلظى من توقدها وحسنها ، كأن الأصل تتلظظ ، وأما قولهم فى الخمر تلظى فكأنه يلتهب كالنار من اللظى » اه

بالإدغام أو بالحذف : لا سبيل إلى الأول ؛ لأن الشرط تسكين أول المثلين ، وتسكينه ههنا يستلزم الابتداء بالساكن

فإن قيل : لا نسلم لزوم الابتداء بالساكن ، وإنما يلزم لو لم يتوصل بالهمزة الوصلية

قلنا : التوصل بالوصلية إنما يجوز أن لو جاز دخولها على الفعل المضارع ، وهى لا تدخل على الفعل المضارع ؛ لأن المضارع مشابه لاسم الفاعل من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف ، فلا تدخل همزة الوصل على اسم الفاعل ، فكما لا تدخل عليه لا تدخل على الفعل المضارع ، ولأن إدخالها ليس بقياس ، والمضارع مما لا يدخل فيه الوصلية سماعا ، وإذا لم يمكن الإدغام تعين حذف أحدهما ؛ ليندفع به الثقل ، ولأن حذف أحدهما وقع فى التنزيل الفصيح ، والوقوع فيه دليل الجواز ؛ كقوله تعالى : (فأنتَ له تَصَدَّى) و (ناراً تَلَظَّى) و (تَنَزَّلُ المَلَائكَةُ) أصلها تَتَصَدَّى وتَتَلَظَّى و تَتَنَزَّلُ

المحذوف من التاءين

واختلفوا فى المحذوف منهما ؛ فذهب سيبويه والبصريون إلى أن المحذوف هو الثانى ؛ لأن الثقل إنما نشأ منه ؛ فهو أولى بالحذف ، ولأن الاولى إنما زيدت للمضارعة ؛ فإذا حذفت الأولى اختل المعنى . وذهب الكوفيون إلى أن المحذوف هى الأولى

دون الثانية ؛ لأنها زائدة ؛ فهى أولى بالحذف من الأصلية [١]

لا يقال : تلظى فى قوله تعالى (فانذرتكم نارًا تلظى) فعل ماض فلا يكون مما نحن بصدده ؛ لانا نقول : لو كان تلظى فعلا ماضيا لَقِيلَ فيه تَلَظَّتْ ؛ بالحاق تاء التأنيث ؛ لإسناد الفعل حينئذ إلى ضمير المؤنث ، وهى النار [٢]

هذا إذا كانت مبنية للفاعل بقرينة الأمثلة المعلومة ، فلو كانت مبنية للمفعول لم يجز حذف أحدهما ؛ لأنه لو حذف الأول لالتبس بمعلومه [ولو حذف الثانى لالتبس بالمجهول من مضارع] [٣] تفعيل ومفاعلة وفعللة

---

(١) ليس معنى كون التاء الثانية أصلية أنها تقابل حرفا من حروف ـ ف ع ل ـ بل المراد أنها لما دلت على المطاوعة والمطاوعة معنى يفهم من نفس الفعل كانت كأنها حرف من حروف الفعل الأصلية ، ولذا اعتبرها المؤلف أصلية وإن كانت فى الحقيقة زائدة كتاء المضارعة .

(٢) لكن إذا لم تحذف إحدى التاءين وأمكن إدغام ثانيتهما فى الحرف الذى بعدها لتقارب مخرجيهما مثلا سكنت ثم أدغمت وقد جاء فى التنزيل (تساقط عليك رطبا جنيا) بتشديد السين فى قراءة ، وما ذلك إلا لادغام التاء الثانية فيها ، وقد جاء (تذكرون) بتشديد الذال ، وما ذلك إلا لادغام التاء فيها

(٣) كانت عبارة المؤلف فى النسخ التى بيدى هكذا : « لأنه

قال : « وَمَتَى كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ صَادًا أَوْ ضَادًا أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً قُلِبَتْ تَاؤُه طَاءً ؛ فَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الصُّلْحِ اصْطَلَحَ ، وَمِنَ الضَّرْبِ اضْطَرَبَ ، وَمِنَ الطَّرْدِ اطَّرَدَ ، وَمِنَ الظُّلْمِ اظْطَلَمَ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مُتَصَرَّفَاتِه ؛ نَحْوَ يَصْطَلِحُ فَهُوَ مُصْطَلِحٌ ، وَذَاكَ مُصْطَلَحٌ عليه ، اصْطَلِحْ ، لَا تَصْطَلِحْ »

قلب تاء الافتعال طاء.

أقول ومنها مايشترك بين الأفعال الثلاثة ، وهو قلب تاء افتعل طاء ، يعنى إذا كان فاء افتعل أحد حروف الإطباق : أعنى الصاد والضاد والطاء والظاء — قلبت تاء افتعل طاء ؛ لأنها مستعلية ؛ فتقتضى ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى ، والتاء منخفضة ؛ فيقتضى عدم الارتفاع ؛ فوجب القلب ؛ ليندفع به المنافاة من الصفة ، وإنما قلبت تاؤه طاء ؛ لقربهما فى المخرج ، ولم تدغم فى التاء مع قربهما فيه ، لذهاب الإطباق .

لوحذف الأول لالتبس بمعلومه ، والمجهول تفعيل ومفاعلة وفعللة » اه ، وأنت ترى أن الشق الثانى منه لامعنى له ، وأن المؤلف لما بين ما يترتب على حذف التاء الأولى لابد أن يبين مايترتب على حذف التاء الثانية ؛ لأنه حكم بعدم جواز حذف واحدة منهما ، ولابد أن يكون قد بينه ؛ ولكن أيدى النساخ سامحهم الله تتناول الصحيح بالتحريف ، فرأيت إثبات هذا الشق الثانى على النحو الذى تراه بين القوسين ليفى بالمطلوب .

فحينئذ إن كان الفاء طاء وجب الادغام ، وإن كان صادا أوضادا امتنع [1] وإن كان ظاء جاز بقلب الظاء طاء وبعكسه ، فتفول فى افتعل المأخوذ من الصلح اصْطَلَح ، ومن الضرب

---

(١) لايصح أن يراد من الامتناع عدم حصوله البتة ، بل يراد عدم الكثرة فيه ، لأنه قد ورد اصلح واضجر (بتشديد الصاد والضاد) فى اصطلح واضطجر . قال سيبويه (ج ٢ ص ٤٢١) : «وأراد بعضهم الادغام حيث اجتمعت الصاد والطاء ، فلما امتنعت الصاد أن تدخل فى الطاء (لأن مخرج الطاء أدخل من مخرج الصاد) قلبوا الطاء صادا ، فقالوا مصبر (أى : بتشديد الصاد) وحدثنا هرون أن بعضهم قرأ (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا) - بتشديد الصاد - ... ثم قال : وقالوا فى اضطجر اضجر (بتشديد الضاد) كقولهم مصبر » اه . وهذا الأدغام الذى ذكر عكس قياس الادغام ، لانه إذا قصد إدغام أحد المتقاربين قلب الأول ، لأنه ساكن والساكن أولى بالتغيير ، ثم يدغم فى الثانى ، ولكن لضرورة دخول الطاء عن الدال فى المخرج اضطررنا الى تغيير الطاء من جنس الصاد أو الضاد ، ثم كان الادغام بعد ذلك . وإنما كان الأكثر عدم إدغام الصاد فى غيرها ، لانها من حروف الصفير ، فلو أدغمت فى غيرها ذهبت صفتها وهو الصفير ، وكذلك الضاد لاتدغم فيما يقاربها كالطاء ، لان من صفتها الاستطالة ، فلو أدغمت فى الطاء ذهبت هذه الصفة ، وذلك إجحاف بكل منهما ، فكثر عدم إدغامهما

اضْطَرَبَ ؛ بغير الإدغام ، وفى المأخوذ من الطرد : اطَّرَد ؛ بالإدغام ، ومن الظّلم : اظْطَلَمَ [واطّلم[1]] واظّلَم بالإدغام ، وفكه

قوله « وكذلك سائر تصرفاته » أى : وكذا يجب القلب فى جميع متصرفات باب الافتعال ، من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والأمر والنهى ، نحو يصطلح فهو مصْطَلِح وذاك مُصْطَلح عليه والأمر اصطَلِحْ والنهى لا تصطلح . أصلها يَصتَلِح ، مُصْتَلِح ، اصْتَلِح ، لا تصتلح

قال : «وَمَتَى كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ دَالاً أَوْ ذَالاً أَوْ زَايًا قُلِبَتْ تَاؤُهُ دَالاً ، فَتَقُولُ فِى افْتَعَلَ مِنْ الدَّرْءِ وَالذِّكْرِ وَالزَّجْرِ : ادَّرَأَ وَاذَّكَرَ وَازْدَجَرَ »

قلب تاء الافتعال دالا

أقول : إذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا قلبت تاؤه دالا ، لأنها مجهورة ؛ فتقتضى انحصارَ النفس عند التَّلَفُّظِ بها ، والتاء مهْمُوسَةٌ ؛ فتقْتضي عدمَ انحصاره ؛ فوجب القلب ؛ ليندفع به المنافاة وتحصل المجانسة بينهما .

---

(١) الكلمة التى بين القوسين من زياداتى ؛ ليتطابق ماذكره فى التفريع مع ما ذكره فى القاعدة ، وهو قوله «وإن كان ظاء جاز بقلب الظاء طاء وبعكسه » ، إذ يظهر لى أنها سقطت مما نقل عن الأصل

و إنما قُلِبَتْ تاؤُه دالا لقربهما فى المخرج ؛ ولم تدغم فى التاء مع قربهما فيه ؛ لذَهاب جَهْرها ، فحينئذ إن كان فاؤه دالا وجب الادغام ، و إن كان زايا امتنع ، و إن كان ذالا جاز بقلب الذال دالا وبعكسه ، فتقول فى افتعل المأخوذ من الدرء : ادَّرأ ؛ بالادغام ، ومن الذكر : اذَّكر ؛ بالادغام وفكه ، ومن الزجر : ازدجر ؛ بغير الادغام

قال : « و يَلْحَقُ الْفِعْلَ غَيْرَ المَاضِى والحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ : خَفِيفَةٌ ساكِنَة ، وثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَة ؛ إلاَّ فِيمَا تَخْتَصُّ بِهِ ، وهُوَ فِعْلُ الاثْنَيْنِ وجَمَاعَةِ النِّسَاء ، فَهِى مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا . تَقُولُ : إذْهَبَانَّ للإِثْنَيْنِ واذْهبنانِّ للنِّسْوَةِ ؛ فَتُدْخِلُ أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِيَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ »

نونا التأكيد

أقول : ومنها ما تختص بالمستقبل ، وهو أنه تلحق آخرَ الفعل الذى لم يكن ماضيا ولا حالا . وهو الفعلُ المستقبلُ الذى فيه معنى الطلب . نونان : إحداهما خفيفة ساكنة ، والثانية ثقيلة مفتوحة ، و إنما لم يؤكَّد بهما الفعلُ الماضى ؛ لأن الماضي قد فات ، وتأكيد الفائت يمتنع ، وكذا الحال ؛ لأن فاعله لما اشتغل بإيجاده فكأنه موجود ثابت ، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد ، و إنما يؤكد بهما الفعل الذى فيه معنى الطلب ؛ ليكون معنى باعثا

للفاعل على الفعل ، وذلك لا يكون إلا فى الفعل المستقبل

وإنما أُلحقا آخر الفعل دون أوله ؛ لئلا يجتمع زيادتان فى أوله ، وهما نون التوكيد وحرف المضارعة

وإنما كانت الخفيفة ساكنة ؛ لأنه مبنى ، والأصل فى المبنى البناء على السكون ، لأنه أخف

اختلاف حركتى النونين

وإنما كانت الثقيلة مشدَّدَةً متحرِّكةً مَفْتُوحَةً : أما كونها مشددة فلأن النون الثقيلة نونان ، أدغمت إحداهما فى الأخرى ، وأما كونها متحركةً فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده ؛ لأن المدغم ساكن ، فلو كان المدغم فيه ساكنا أيضا لزم التقاء الساكنين ، وأما كونها مفتوحة فلأنها أخف الحركات

والتأكيد بالثقيلة أشد وأبلغ من التأكيد بالخفيفة ، لدلالة زيادة الحرف على زيادة معنى

كسر النون الثقيلة

قوله « إلا فيما تختص به » استثناء من قوله « وثقيلة مفتوحة » أى : فى جميع المواضع إلا فى فعل الاثنين وجماعة النساء ، فهى مكسورة فيهما تشبيها بنون التثنية ، لوقوعها موقعه بعد ألف زائدة ، ولأنها لو كانت مفتوحة فيهما لتوالى أربعُ فتحات فى كل واحد منهما ؛ إذ الألف فى كل واحد منهما بمنزلة فتحتين ؛ فتقول : اذهبانِّ فى «اذهبا» للاثنين واذهبْنَانِّ فى « اذْهَبْنَ » للنسوة

قوله «فتُدْخل ألفا بعد نون جمع المؤنث» أى : إذا دخل النون الثقيلة فى فعل جماعة النساء فتدخل فيه ألفا بعد نون جمع المؤنث ، ليكون الألف فاصلا بين النونات ، لأن الثقيلة إذا دخلت فيه اجتمع فى جميع الصور ثلاث نونات ، وفى بعضها أربع نونات ، نحو صُنَّانِّ ، واجتماع النونين مستكره ، ولهذا يُفَرُّ منه إلى الإدغام ، فكيف الثلاث ، فوجب إدخالها لتفصل بين النونات ، ولا يرد عليه صُونَن المذكر ، لندرة اجتماعها فيه .

قال : « وَلَا تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيفَةُ ، لأَنَّهُ يَلْزَمُ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ ؛ فإِنَّ الْتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَالثَّانِى مُدْغَماً فِيهِ ، نَحْوُ دابَّة »

ما تختص بدخوله النون الثقيلة

أقول : كل موضع تدخل فيه النون الثقيلة تدخل فيه النون الخفيفة إلا فى فعل الاثنين وجماعة النساء ، فانه تدخل فيهما الثقيله دون الخفيفة ، فلا يقال اذهَبانْ ولا اذهبْنانْ — باسكان النون فيهما — بل بالكسر والتشديد ؛ إذ لو دخلت فيهما الخفيفة لزم أحد المحذورين ، وهو إما تحريك النون الخفيفة ، أو إبقاؤها على السكون . لاسبيل إلى الأول ؛ لخروجه عن الوضع الأصلى ، وهو السكون ، ولا إلى الثانى ؛ لأنه يلزم التقاء الساكنين

على غير حده ، ولا يجوز حذف الألف ؛ لأنه يلتبس المثنى بالمفرد ، و يجتمع المثلان فى الجمع من غير الإدغام ، ولا يجوز حذف النون ، لفوات التأكيد

لكنك تقول : امتناع التقائهما لتعذر التلفظ بالثانى ، كارعووا ، وههنا لم يتعذر ، فَلِمَ لايجوز

مواضع التقاء الساكنين

قوله « وحده أن يكون أول الساكنين حرف مد والثانى مدغما فيه ، نحو دابَّة » أصلها دَابِبَة حذفت حركة الباء الأولى وأدغمت فى الباء الثانية ، و إنما سوغوا التقاء الساكنين إذا كان الأولُ حرفَ مدٍّ والثانى مدغما[1] لأن حرف المد بمنزلة

---

(١) ان اغتفار التقاء الساكنين ليس قاصرا على هذه الحالة التى ذكرها ؛ بل كما يغتفر فيها يغتفر فيما يأتى : إذا كان الأول حرف لين والثانى مدغما نحو خويصة ودويبة ـ وإذا كان الساكنان فى لفظ بنى لعدم التركيب نحو ميم وعين وصاد ـ وإذا كانا فى كلمة أولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام ؛ نحو آلحسن خير أم ابن سيرين ؟ ـ وإذا كانا فى نحو لاها الله بمد ها التنبيه . وأصلها لا والله فحذف حرف القسم وعوض عنه هاء التنبيه ـ وإذا كان الثانى موقوفا عليه مطلقا نحو غلام ـ بسكون الميم ـ وزيد وهند ـ بسكون الدال

المتحرك ، إذ المد فى حرف المد بمنزلة الحركة ، والساكن الثانى إذا كان مدغما يجرى مجرى المتحرك ؛ للتلفظ بالمدَغَم والْمُدْغَم فيه دفعة واحدة ، ولهذا لم يتعذر على اللسان التلفظ بهما

وسوغ يونس النون الخفيفة فى فعل الاثنين وجماعة الأناث ، وذلك لأن فى الألف زيادة مد ، والمد يقوم مقام الحركة ، ويؤيد مذهب يونس قراءة من قرأ « محياىْ » باسكان الياء الثانية ، وذلك يوجب التقاء الساكنين ، وهما الألف والياء

قال : « وَيُحْذَفُ مِنَ الْفِعْلِ مَعَهُمَا النُّونُ فِى الْأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ ، وهِىَ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وتفعلين ؛ كما يُحْذَفُ مَعَ الْجَازِمِ ، ويحذف وَاوُ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَيَاءُ تَفْعَلِينَ ، إلاَّ إذَا انْفَتَحَ مَاقَبْلَهُمَا ، نَحْوَ لاتَخْشَوُنَ ، ولا تَخْشَيِنَّ ، ولَتبلوُنَ . فإمَّا تَرِيَنَّ »

حذف النون لنون التوكيد

أقول : ويحذف من الفعل المضارع مع دخول النون الخفيفة أو الثقيلة النون من الأمثلة الخمسة ، وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، لأن نونها علامة إعراب ، ونون التأكيد علامة البناء ، فلو جمع بينهما لزم الجمع بين علامتيهما ، وهو محال .

أثر نونى التوكيد فى المضارع

اعلم أن النون الخفيفة والثقيلة تؤثران فى الفعل المضارع إذا أكد بهما تأثيرين : لفظيا ، وهو إخراج الفعل المضارع من الاعراب إلى البناء ، و يصير الفعل بسبب دخولها عليه مبنيا بعد أن كان معربا . ومعنويا ، وهو تخصيص المضارع بالاستقبال بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال

و إنما يؤثران فيه البناء ؛ لأن الأصل فى الأفعال البناء ، والفعل المضارع إنما كان معربا بسبب مشابهته الاسم ، ونونُ التأكيد سواء كانت خفيفة أو ثقيلة من خصائص الأفعال ، فلما دخلت على الفعل المضارع ضعف مشابهته الاسم ؛ فرجع إلى الأصل الذى هو البناء ، فيصير مبنيا

ولقائل أن يقول : إن قول المصنف من أنه تحذف معهما النون فى الأمثلة الخمسة ليس بصواب من وجهين — الأول — أن النونين لا يدخلان معا دفعة واحدة فى الأمثلة الخمسة ؛ حتى يحذف معهما النون فيها ؛ بل يدخل كل واحد منهما عليها منفردا ، وحذف النون منها مشروط بدخول أحدهما فيها ، لا بدخولهما معا ، وكلامه يشعر حيث قال : « ويحذف معهما النون فى الأمثلة الخمسة » بأن حذف النون منها مشروط بدخولهما معا ، ولو قال ويُحْذَفُ مع كل

واحد من الثقيلة والخفيفة النون في الأمثلة الخمسة لكان أقرب إلى الصواب ـ الثانى ـ أنه قد ذكر من قبل أن النون الخفيفة لاتدخل على فعل الاثنين وجماعة النساء وقال ههنا « ويحذف معهما النون فى الأمثلة الخمسه » ومن جملة الأمثلة الخمسة فعل الاثنين ، فاذا لم تدخل الخفيفة على فعل الاثنين فكيف تحذف منه النون؟ فحاصل كلامه فى الموضعين راجع إلى أن النون الخفيفة لاتدخل على فعل الاثنين ، وأن هذه النون تدخل على فعل الاثنين ، وهل هو إلا تناقض بيّن لايخفى على المتأمل ؟ !

ويمكن أن يجاب عن ـ الأول ـ بأن مراده بقوله « وتحذف من الفصل معهما النون فى الأمثلة الخمسة » على سبيل البدل والمعاقبة لا على سبيل الجمع ، حتى يرد عليه ماذكرتم ، وعن ـ الثانى ـ بأن المصنف ذكر من قبل أن الخفيفة لاتدخل على فعل الاثنين على مذهب سيبويه ، واختار ثمة مذهبه ، وههنا قال إن النون الخفيفة تدخل على الأمثلة الخمسة على مذهب يونس ؛ فانه جوز دخول النون الخفيفة فى فعل الاثنين ، كما ذكرناه ؛ فلا تناقض

أو نقول هذا عام خص بقوله « ولا تدخلهما »

حذف الواو والياء لنونى التوكيد

قوله « و يحذف واو يفعلون وتفعلون و ياء تفعلين » عطف على قوله « و يحذف معهما النون فى الأمثلة الخمسة» أى : وتحذف معهما النون من الأمثلة الخمسةويحذف معهما واو يفعلون وتفعلون و ياء تفعلين . وتحرير المعنى أنه إذا دخلت النون الخفيفة أوالثقيلة على جمع المذكر أو على الواحدة المخاطبة يحذف منهما الواو والياء ، بشرط أن يكون ما قبل الواو مضموما ، وما قبل الياء مكسورا ؛ لتدل الضمة على الواو والكسرة على الياء المحذوفين ، و إن كان القياس إبقاء الضمير مع النون الثقيلة ، لأن الأول حرف مد والثانى مدغم ، كما بقى الألف فى فِعْل الاثنين ، نحو اذهبانّ لكن لَمّا وجب حذفه مع الخفيفة حُذِفَ مع الثقيلة طرداً للباب

عدم حذف الالف لنونى التوكيد

ولقائل أن يقول و لِمَ حذفوا الواو والياء من يفعلون وتفعلين إذا دخل عليهما النون الثقيلة ، ولم تحذف الألف من التثنية إذا دخل عليهما النون الثقيلة ، مع أن الساكن الأول حرف مد والثانى مدغم فى الجميع

يمكن أن يجاب عنه بوجهين ـ الأول ـ إنما لم تحذف الألف من التثنية بناء على أن فى الألف زيادة مدٍّ دُون الواو والياء ، وهما و إن كانا حرفى مد أيضا لكن مدهما لا يبلغ مبلغ مد الألف

ـ والثانى ـ أنه لو حذفت الألف منها لالتبس التثنية بالمفرد بخلاف الواو والياء ؛ فان حذفهما لايؤدى إلى اللبس . ولاتحذف نون التأكيد ، لفوات التأكيد ، ولعدم الدليل على حذفها

هذا إذا لم يكن الفعل ناقصا ، نحو هل يَضْرِبُنَّ ، فى الجمع وهل تَضْرِبِنَّ فى المخاطبة ، أوناقصا مضمومَ العين فى الجمع المذكر ومكسورَ العين فى المخاطبة ، سواء كان ذلك الضم والكسر أصليا ، نحوهل يغزُنَّ للجمع وهل تَرْمِنّ للمخاطبة ،أو عارضا ، نحو هل تَرْمُن للجميع وهل تَغْزِنَّ للمخاطبة

وكيفية الناقص تأتى فى بابه

موضع عدم حذف الواو والياء.

قوله : «إلا إذا انفتح ما قبلهما» استثناء من قوله « ويحذف واو يفعلون وياء تفعلين» أى : ويحذف واو يفعلون وياء تفعلين مع نونى التأكيد ، إلا إذا كان ماقبلهما مفتوحاً فإنهما لاتحذفان ، لعدم الدليل ، بل تحركان بحركة من جنسهما ، حذراً عن التقاء الساكنين

هذا إذا كان الفعل ناقصا مفتوحَ العين ؛ نحو لاتخشوُنَّ ، أصله تخشَيُون ؛ فقلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فالتقى ساكنان ، وهما الألف والواو ، ثم حذفت الألف ؛ لدلالة الفتحة عليها ، ثم حذف نون الإعراب ؛ للا الناهية ، ثم

أكد بنونه ؛ فالتقى ساكنان ، وهما النون والواو ، فضمت الواو للساكنين ولم تحذف ؛ لعدم الدليل . ولا تخْشَيِنَّ للمخاطبة ، وأصله تخْشَيِين ، فقلبت الياء الأولى ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فالتقى ساكنان ، وهما الألف والياء ؛ فحذفت الألف لدلالة الفتحة عليها ، ثم نون الإعراب ، ثم أكد بنونه ؛ فالتقى ساكنان ، وهما النون والياء ، فكسرت الياء للساكنين . ولتُبْلَوُنَّ للجمع ، أصله لتُبْلَوُون ، ففعل به ما فعل بتَخْشَوُنَّ ، وفَصَله لكونه واويا

قوله : « فَإِمَّا تَرَيِنَّ » للمخاطبة ، أصله تَرْأيِينَ — على وزن تفْعَلِين — فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ، فحذفت الهمزة تخفيفا ، فصار تَرَيِينَ ، فقلبت الياء الأولى ألفا ، فحذفت الألف للساكنين ، فصار تَرَيْنَ [1] فزيد إن للشرط ، وحذف نون الاعراب ، للجزم ، فصار إن تَرَىْ ، ثم زيدت ما فصار إن ما تَرَىْ ،

---

(١) يسلك بعض الصرفيين طريقاً آخر فى تصريف هذه الكلمة ، وهو : حذف كسرة الياء الأولى لثقلها عليها ، ثم حذف هذه الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ولكن ماذكره المؤلف أقيس ؛ لأن القوانين الصرفية تقضى بقلب الياء والواو ألفا متى تحركتا وانفتح ماقبلهما

فقلبت النون ميما وأدغمت ، ثم أكد بنونه ، فالتقى ساكنان ، وهما الياء والنون ، ثم كسرت الياء للساكنين ، فصار إمّا تَرَيِنَّ

و إنما أورد المصنف للمخاطبة مثالين ، لأمرين — أحدهما — أن سقوط النون من تَخْشَيِنَّ بسبب دخول نون التأكيد ، وسقوط نون الإعراب من فإما تَرَيِنَّ بسبب دخول كلمة إما التى هى حرف الشرط [1] — والآخر — أن تَخْشَيِنَّ معتل اللام غير المهموز ، وتَرَيِنَّ معتل اللام المهموز ، فأراد لكل واحد منهما مثالا ، لتنبيه المبتدى على أن حكمهما واحد

قال : « وَيُفْتَحُ آخِرُ الفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الوحِدِ وَالْوَاحِدَةِ الغَائِبَةَ »

---

(١) هذا يخالف ما سار عليه بعضهم من أن حذف النون لاتصال نون التوكيد بالفعل ، ضرورة اجتماع ثلاث نونات وهو مستكره . وما سار عليه المؤلف هو الصواب ، لأن حذف النون لأجل نون التوكيد يقتضى أن حذفها قبل دخول اما على الفعل ، وهو قبل دخول إما لا يصح توكيده ، لأنه ليس فيه معنى الطلب ولا شبهه ، وذلك شرط لصحة توكيده ، وإذا قيل: إن توكيده كان بعد دخول إما ولكن الحذف لنون التوكيد : قيل : متى دخل الجازم عمل عمله فتجىء نون التوكيد بعد حذف نون الفعل ، فلا يكون الحذف لأجلها

مواضع فتح آخر الفعل بالنونين

أقول : متى دخلت النون الثقيلة أو الخفيفة على الفِعْل من المفردات الخمسة : من مفرد المتكلم وجمعه والمخاطب والغائب والغائبة يفتح آخرها ، لأنه لو لم يفتح فلا يخلومن أن يُسَكن أو يُضَم أو يُكسر . لاسبيل إلى الأول ، لأنه يؤدى إلى التقاء الساكنين ، ولا إلى الثانى ، لأنه يلتبس الواحد المذكر بالجمع ، ولا إلى الثالث ، لأنه يلتبس الواحدُ المذكر أو الواحدةُ الغائبة بالواحدة المخاطبة ، ولأن نون التأكيد كلمة برأسها انضمت إلى كلمة أخرى ، ومن عادتهم أنهم إذا ركبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر الكلمة الأولى : نحو خمسةَ عشرَ ، ولأن الفتح أخف الحركات

قال « ويُضَمّ إذَا كَانَ فِعلَ جَمَاعَةِ الذُّكُور »

مواضع ضم آخر الفعل بالنونين

أقول : ويضم آخر الفعل إذا كان الفعل فعل جماعة الذكور ، لأنه لو لم يضم فلا يخلو من أن يسكن أو يفتح أو يكسر . لاسبيل إلى الأول ؛ لالتقاء الساكنين ، ولا إلى الثانى ؛ لالتباس فعل جماعة الذكور بفعل الواحد والواحدة الغائبة ، ولا إلى الثالث ، لالتباس فعل جماعة الذكور بفعل الواحدة المخاطبة .

أو نقول : إنما يضم آخر الفعل ليدل على أن المحذوف واو

موضع كسر آخر الفعل بالنونين

قال : « وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ »

أقول : ويُكْسَر آخر الفعل إذا كان الفعلُ فعلَ الواحدة المخاطبة ، لأنه لولم يكسر فلا يخلو من أن يسكن أو يفتح أو يضم . لاسبيل إلى الأول ، لالتقاء الساكنين ، ولا إلى الثانى ، لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل الواحد والواحدة الغائبة ، ولا إلى الثالث ، لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل جماعة الذكور .

أو نقول : إنما كسر آخر فعل الواحدة المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة

إذا عرفتَ كيفية الإلحاق وكيفية الملحق به فتقول فى أمر الغائب — مؤكّدًا بالنون الثقيلة — لَيَنْصُرَنَّ ، لَيَنْصُرَانِّ لَيَنْصُرُنَّ ، لَتَنْصُرَنَّ ،لَتَنْصُرَانِّ ، لَيَنْصُرْنَانِّ — و بالخفيفة — لَيَنْصُرَنْ ، لَيَنْصُرُنْ ، لَتَنْصُرَنْ — وفى أمرالحاضر — مؤكّدًا بالنون الثقيلة — أُنْصُرَنَّ انْصُرَانِّ ، انْصُرُنَّ ، انْصُرِنَّ ، انْصُرَانِّ انْصُرْنَانِّ — و بالخفيفة — انْصُرَنْ ، انْصُرُنْ ، انْصُرِنْ ، وقس على هذا نظائره من نحو ليضربن واضربن ، إذا الحكم لم يختلف باختلاف الأبواب

قال : « وأمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ والْمَفْعُولِ مِنَ الثُّلاَثِىِّ المجَرَّدِ

فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ . تَقُولُ نَاصِرٌ ، نَاصِرَانِ ، نَاصِرُونَ ، نَاصِرَةٌ ، نَاصِرَتَانِ ، نَاصِرَاتٌ وَنَوَاصِر »

أقول : لما فرغ من بيان الأفعال شرع فى بيان كيفية بناء اسمى الفاعل والمفعول ، لأن اسم الفاعل صفة لمن صدر منه الفعل ، واسم المفعول صفة لمن وقع عليه الفعل ، فيحتاج إلى بيانهما

و إنما قدم اسم الفاعل على اسم المفعول لأمرين — أحدهما — أن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول ، فلذا قدم اسم الفاعل — الثانى — أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم ؛ لأنه يعمل عمله ، واسم المفعول بمنزلة فعل مالم يسم فاعله ، فكما أن الفعل المعلوم أصل بالنسبة إلى فعل مالم يسم فاعله ، فكذا اسم الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول ،

بنا اسم الفاعل من الثلاثى المجرد

وهو ما اشتق من يَفْعَلُ لمن قام به الفعل : بمعنى الحدوث : وهو إما مأخوذ من الثلاثى المجرد أو غيره ، فأما المأخوذ من

المجرد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل من المضارع المعلوم[1] على وزن فاعل .

وكيفية أخذه منه أن يحذف حرف المضارعة منه ويزاد ألف بين الفاء والعين ويكسر ماقبل الآخر

أمَّا حذف حرف المضارعة فلتزول صيغته ، وأمَّا الزيادة فلئلا يلتبس بالماضى ، وأما كونُها الألفَ فلأنها تستلزم الثقل والألف أخف الحركات ، وأمَّا كونها بين الفاء والعين فلأنه لو زيد فى الأول لزم الابتداء بالساكن ، ولو حرك لخرج عن حقيقة وضعه الأصلى ؛ إذ وضعُ الألفِ عَلَى السكون ، وعلى تقدير كونها متحركا ، فلا يخلو من أن يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا . لا سبيل إلى الأول ، لالتباسه بالمضارع المتكلم ، ولا إلى الثانى ، لالتباسه بالأمر ولا إلى الثالث ؛ لأنه لو كسر لزم الخروج من الكسرة الثقيلة إلى الضمة الأثقل ،

---

(١) كون اسم الفاعل من الثلاثى مأخوذا من المضارع رأى لبعض الصرفيين ، وقال بعضهم : بل هو مأخوذ من الماضى ، لكون الماضى أصلا بالنسبة للمضارع ، ولقلة التصرف فى أخذه منه بخلاف المضارع وممن قال بذلك صاحب متن المقصود حيث قال : « وتقول فى اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل ، وكان فى الماضى قال فزيدت الألف لاسم الفاعل الخ »

ولو زيد فى الآخر لالتبس بالمثنى ، ولو زيد قبل الآخر لالتبس بالمصدر ؛ نحو ذهاب : وأما كسر ماقبل الآخر فلأنه لو لم يكسر فلا يخلو من أن يفتح أو يضم . لاسبيل إلى الأول ؛ لأنه لو فتح لالتبس اسم الفاعل بماضى المُفَاعلة ، ولا إلى الثانى ؛ لأنه لو ضم لكان مستثقلا

لكنك تقول فحينئذ يلتبس بأمر المفاعلة ، نحو قاتِل .

فإذا عملت هكذا فى يَنْصُر يحصل نَاصِر — على وزن فاعل — فتقول : ناصِرٌ ، نَاصِرَان ، ناصِرُون ، ناصِرَةٌ ، ناصِرَتَان ، ناصِرَات فى جمع ناصرة جمع المؤنث السالم ، ونَوَاصِر فى جمعها جمع التكسير على صيغة منتهى الجموع ؛ إذ الفاعلة يجمع على فَوَاعِل ، كضاربة على ضَوَارِب ونائمة على نوائم وقائمة على قوائم ، ويجوز أن يكون نواصر جمع ناصر على غير القياس ؛ إذ الفاعل إذا كان صفة لمن يعقل يجمع على فواعل على الشذوذ ؛ نحو فَوَارِس ونَوَاكس فى جمع فارس وناكس (١)

---

(١) خلاصة هذا أن فواعل لايكون جمعا قياسيا إلا لفاعلة ؛ كصاحبة وصواحب ، أوفاعل إذا كان صفة لمؤنث ، كحائض وحوائض ، أو كان لغير من يعقل كجمل بازل : أى طلع نابه بدخوله فى السنة التاسعة ، وجمعه بوازل ، وحائط وحوائط . أما

وزن اسم الفاعل بغير فاعل

وإنما قال فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على وزن فاعل ؛ لأنه قد يجيء اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على وزن فعَّال وفَعُول وفَعِيل وفَعِل للمبالغة نحو غفَّار ورحيم وكريم وحَذِر (١)

الذى للمذكر العاقل فلا يجمع على فواعل إلا فى ألفاظ عدها صاحب الصحاح ثلاثة ، وهى فوارس وهوالك ونواكس ؛ ففوارس جمع فارس : أى راكب الفرس ، وقد وجه بأنه شىء لا يكون فى المؤنث فلم يخف فيه اللبس ، وأما هوالك فجمع هالك ، وقد وجه بأنه جاء فى المثل . يقال « هالك فى الهوالك » فجرى على الأصل ؛ لأنه قد يجيء فى الأمثال ما لا يجيء فى غيرها ، وأما نواكس فجمع ناكس ، وهو المطأطىء رأسه ، وقد ذكر أنه جاء فى الشعر للضرورة ؛ قال الفرزدق

وَإذا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ
خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

والجمع على فواعل فى هذه الألفاظ الثلاثة شاذ ، والقياس أن تجمع على فعل وفعال - بضم الفاء وتشديد العين فيهما -

وخضع فى البيت جمع خضوع - بفتح الخاء - وهو تكثير خاضع

(١) هذا الصنيع من المؤلف يشعر بأن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد لا يخرج عن وزن فاعل ؛ إلا لصيغ المبالغة ، وتحرير هذا الموضوع

بناء اسم المفعول من الثلاثى المجرد

قال : « وَأَمَّا اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ فَعَلَى وَزْنِ مَفْعُول ، تَقُولُ : مَنْصُورٌ ، مَنْصُورَانِ ، مَنْصُورُونَ ، مَنْصُورَةٌ ، مَنْصُورَتَانِ ، مَنْصُورَاتٌ ، ومَنَاصِر »

أن للصرفيين فى هذا اصطلاحين : أحدهما أن اسم الفاعل ، من الثلاثى يكون على وزن فاعل ، وعلى ذلك يكون نحو فرح وكريم وضخم وأهيف ليست أسماء فاعلين ، بل صفات مشبهات ، ويكون من أطلق عليها أسماء فاعلين قد تجوز ، لأنها صفات لمن قام به الفعل ، ولم ينظر إلى معنى الحدوث الذى يتميز به اسم الفاعل عن الصفة المشبهة ، وهذا هو الاصطلاح المشهور كما صرح بذلك العلامة الصبان فى حاشيته على الأشمونى (ج٢ ص ١٨٠ أميرية) . والثانى أن اسم الفاعل من الثلاثى قد يخرج قياسا عن صيغة فاعل إلى صيغ أخرى متى كان الفعل غير متعد على وزن فعل ـ كفرح ـ أو كان على وزن فعل ـ كضخم ـ إذ يصح حينئذ أن يجىء على فعل ـ بكسر العين ـ وفعيل ، وفعل ـ بسكون العين ـ وأفعل ، نحو فرح وجميل وأحمر ، ويكفى لتمييز اسم الفاعل من الصفة المشبهة إرادة الحدوث منه وممن سلك هذا الطريق صاحب متن المقصود حيث قال : « وأما اسم الفاعل فينظر فى عين الفعل الماضى فان كان مفتوحا فوزنه ناصر ، وإن كان مضموما فوزنه عظيم وضخم ، وإن كان مكسورا فوزنه من المتعدى عالم ومن اللازم يأتى على أربعة أوزان نحو مريض وزمن ـ بفتح الزاى وكسر الميم ـ وأحمر للمذكر وحمراء للمؤنث » اهـ . ومثل هذا المسلك سلك ابن مالك فى الألفية وفى لامية الأفعال

أقول : والأكثر أن يجيء اسم المفعول من المضارع المجهول على وزن مفعول . وكيفية أخذه منه أن يحذف منه حرف المضارعة كما مر ، وتُزاد ميم مفتوحة فى موضعه ، ويُضَمُّ ماقبل الآخر ، ثم يشبع ليتولد منه الواو : أما الزيادة فلئلا يلزم الابتداء بالساكن ، وأما الميم فاشبهه بالواو فى الشفوية مع تعذر زيادة حرف المد ، وأما فتحه فللخفة ، وأما ضم ماقبل الآخر فلئلا يلتبس باسم المكان ، كمَقْتَل ، وأما إشباعه فلعدم مَفْعُلٍ غير مَكْرُمٍ ومَعُونٍ(١) .

(١) ووجه الشذوذ فى هذا الوزن أن المصدر من مثل فعله يكون على وزن مفعل - بفتح الميم والعين - وقد ورد غير المكرم بمعنى المكرمة والمعون بمعنى المعونة على وزن مفعل - بضم العين وبغير هاء - مهلك بمعنى المهلكة : أى الهلاك ، ومألك من الألوكة بمعنى الرسالة ، وميسر بمعنى اليسر . فقول سيبويه « لم يرد على وزن مفعل (بضم العين) من كلام العرب غير مكرم ومعون » كما نقل عنه الرضى فى باب المصدر مما يستدرك عليه ، ومثل قول سيبويه حكى صاحب اللسان حيث قال : « ومن العرب من يحذف الهاء فيقول معون ، وهو شاذ ، لأنه ليس فى كلام العرب مفعل (بضم العين) بغير هاء . قال الكسائى : لا يأتى فى المذكر مفعل بضم العين إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما : المعون والمكرم » اه . ولكن الفراء قد خرج مثل هذا بأنه جمع للمؤنث الذى على مفعله - بضم العين - قال صاحب اللسان : « وقيل : معون جمع معونة ، ومكرم جمع مكرمة . قاله الفراء » اه .

فإذا فعلت هـكذا فى يَنْصُر يحصل منصور — على وزن مفعول — فتقول : مَنْصُورٌ مَنْصُورَانِ مَنْصُورُونَ للمذكر ، مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتَانِ مَنْصُورَات للمؤنث

بناء اسم المفعول من اللازم

قال : « وَتَقُولُ مَمْرُورٌ بِهِ مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِمْ ، مَمْرُورٌ بِهَا مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِنَّ ، فَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ الضَّمِيرُ فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ لَا اسْمُ الْمَفْعُولِ »

أقول : ولايجىء اسم المفعول من الفعل اللازم ، لأنه صفة لمن وقع عليه الفعل ، واللازم لايقع على شىء ، فـكيف يوصف به

فإذا أردت بناء اسم المفعول منه فطريقه أن تعديه بحرف الجر ثم تبنيه منه ، فإذا أردت بناءه من مَرَّ تعديه ثم تأخذ منه كما مر فى كيفية أخذه ؛ فتقول : ممرور به ممرور بهما ممرور بهم للمذكر ، ممرور بها ممرور بهما ممرور بهن للمؤنث ؛ فيثنى ويجمع ويؤنث الضمير الذى عديت الفعل إليه ، ولايثنى ولايجمع ولايؤنث اسم المفعول ؛ لأن ماتعدى به اسم المفعول يصير كالجزء منه ، فلو ألحق علامة التثنية والجمع قبله لزم توسطها ، وهو ممتنع ، ولو ألحق بعده لزم إلحاق علامته بغيره ، وهو أيضا ممتنع .

فعيل بمعنى فاعل ومفعول

قال : « وَفَعِيلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، كَالرَّحِيمِ ، وَبِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، كَالْقَتِيلِ » .

أقول : اعلم أن الفَعِيل قد يجيء بمعنى اسم الفاعل ، كالرحيم ؛ فإنه بمعنى الراحم ، وقد يجيء بمعنى اسم المفعول ، كالقتيل ؛ فإنه بمعنى المقتول ، فأما إذا كان بمعنى الفاعل ، فلا يستوى فيه المذكر والمؤنث ، تقول رجل رحيم وامرأة رحيمة ، وإذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث إن تقدم الموصوف ، نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل ، وإلا فيقال مررت بقتيلك وبقتيلتك

قال : « وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فَالضَّابِطُ فِيهِ أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ الْمِيمَ الْمَضْمُومَةَ فِي مَوْضِعِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْفَاعِلِ وَتَفْتَحَهُ فِي الْمَفْعُولِ . نَحْوُ مُكْرِم وَمُكْرَم ، وَمُدَحْرِج وَمُدَحْرَج ، وَمُسْتَخْرِج وَمُسْتَخْرَج .

بناء اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثى

أقول : لما فرغ من بيان اسمى الفاعل والمفعول المأخوذين من الثلاثى المجرد شرع فى بيان اسم الفاعل والمفعول المأخوذين من غير الثلاثى المجرد

إذا أردت أن تبنى اسميهما مما زاد على ثلاثة أحرف (وما زاد على ثلاثة أحرف هو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه) فالضابط فيه أن تحذف منه حرف المضارعة ، وتضع مكانه

الميم المضمومة ، وتكسر ما قبل آخره فى الفاعل وتفتحه فى المفعول : أما الحذف فلتزول صيغته ، وأما الزيادة فلئلا يلزم الابتداء بالساكن فى نحو مُكْرِمٌ ، ويلتبس بالأمر فى نحو مُدحْرج ، وأما الميم فَلِمَا مر[1] وأما ضمه فلئلا يلتبس باسم زمان أو مكان أو باسم آلة على تقدير الفتح والكسر ، وأما الكسر والفتح فللفرق بين اسم الفاعل والمفعول ولم يعكس ليطابق الفعل

إذا عملت هذا فى نحو يكرم ويدحرج ويستخرج يحصل مُكرِم ومُكرَم ، ومُدَحْرِج وَمُدَحْرَج ،وَمُسْتَخْرِج وَمُسْتَخْرَج

وإنما قال هناك «فالأكثر» وهنا «فالضابط» ؛ لعدم مجيئهما من الثلاثى المجرد على طريق واحد ؛ لكنه الغالب عليهما ، ولمجيئهما من غيره على نسق واحد[2]

---

(١) الذى مر هو ماذكره فى صوغ اسم المفعول من الثلاثى حيث قال « وأما الميم فلشبهه بالواو فى الشفوية مع تعذر زيادة حرف المد »

(٢) قد يجى اسم الفاعل على غير ماذكر شذوذا كقولهم مسهب بمعنى أطال فى الكلام بما لا يعقل ، ومحصن بمعنى صار محصنا : أى متزوجا ، وملفج بمعنى صار مفلسا - بفتح العين فى الجميع - من أسهب وأحصن والفج . وكقولهم عاشب من أعشب المكان ، إذا صار ذا عشب . ووارس من أورس ؛ إذا صار لونه يشبه لون الورس ، وهو نبات أصفر كالزعفران . ويافع من أيفع الغلام ، إذا شب وترعرع ،

استواء لفظى الفاعل والمفعول

قال : « وَقَدْ يَسْتَوِى لَفْظَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، كَمُحَابٍّ وَمُتَحَابٍّ وَمُخْتَارٍ وَمُضْطَرٍّ وَمُعْتَدٍّ وَمُنْصَبٍّ وَمُنْصَبٍّ فِيهِ وَمُنْجَابٍ وَمُنْجَابٍ عَنْهُ ، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ » .

أقول : والقياس هو الاختلاف كما فى المجرَّد ؛ لكنه قد يستوى لفظا الفاعل والمفعول فى بعض المواضع ؛ لزوال الحركة الفارقة بينهما بالإدغام ، كَمُحَابٍّ فى مُحَابٍّ ، وهو من باب المفاعلة ، ومُتَحَابٍّ فى مُتَحَابٍّ ، وهو من باب التفاعل ، ومُضْطَرٍّ فى مُضْطَرٍّ ومُعْتَدٍّ فى مُعْتَدٍّ ، وهما من الافتعال ، ومُنْصَبٍّ فى مُنْصَبٍّ ، وهو من الانفعال ، أو الإعلال كمُنْجَابٍ ومُنجَابٍ عنه فى مُنْجَوِبٍ : أى منكشف ، من انجاب السحاب : أى انكشف ، ومختار فى مُخْتَيِرٍ ، والتقدير فيها مختلف ، لكون ماقبل الآخر مقدرا بالكسرة فى الفاعل ، وبالفتحة فى المفعول

قال : « فَصْلٌ فِى الْمُضَاعَفِ : وَيُقَالُ لَهُ : الْأَصَمُّ ، وَهُوَ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ وَالْمَزِيدِ فِيهِ مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، كَرَدَّ وَأَعَدَّ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا رَدَدَ وَأَعْدَدَ » .

وقد يجى اسم المفعول على غير ما ذكر كذلك نحو قولهم مرقوق من أرقه بمعنى جعله رقيقا ولم يقولوا مرق - بفتح الراء مع ضم الميم

أقُولُ : لما فرغ من تقسيم الفعل و بيان أقسامه وصروف أقسامه على سبيل العموم ، سواء كان سالما أو غير سالم شرع فى بيان أحكام غير السالم بقوله « فصل فى المضاعف » . وغيرُهُ ثلاثة أقسام ؛ لأن أسبابه ثلاثة : حَرْفُ علة وهمزة وتضعيف ، فكذا أقسامه ، ولهذا وضع لكلٍّ فصْلا

تعريف المضاعف

(الأول) فصل المضاعَف ، وهو ما تكرر فيه حرف واحد [أوحرفان] (١) ، و يقال له الأصم ؛ لاحتياجه إلى تكرر الحرف ؛ كما يحتاج الأصم إلى تكرار الصوت ؛ ليفهم ما يقال له ، وهو أصلى إن وقع التضعيف فى أصوله كَمَدَّ ، وغير أصلى إن وقع فى غيرها كاحمر واقشعر ، والمضاعَف الأصلى من الثلاثى المجردَّ والمزيد فيه ما كان عين فعله ولامه من جنس واحد ؛ كرد ، وأصله ردَدَ — على وزن فَعَلَ — حُذِفَتْ حركة الدال الأولى وأدغمت فى الثانية ، وأعدّ ، وأصله أعْدَدَ — على وزن أفْعَلَ —

تعريف مضاعف الثلاثى

---

(١) مابين القوسين مزيد على الأصل ليصح التعريف ؛ لأن الذى يتكرر فيه حرف واحد لايشمل مضعف الرباعى المجرد ، وهو هنا يعرف المضعف مطلقا ؛ بدليل قوله « الأول فصل المضاعف وهو ماتكرر الخ » والمضاعف الذى عقد له هذا الفصل ليس قاصرا على مضاعف الثلاثى ومزيده ، بل شامل لمضاعف الرباعى

فنقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها وأدغمت فى الدال الثانية

ومراده بقوله « ما كان عينه ولامه من جنس واحد » ما كان عينُه ولامُه متماثِلَيْن فى الصورة ، لا المتجانِسَيْن ؛ إذ الحروف كلها من جنس واحد فى كونها مقطعة بسيطة ، ولأن التجانس بين الحرفين قد يكون فى مخرجهما ، وقد يكون فى صفتهما من الإطباق والجهر والهمس والاستعلاء وغيرها ، والمتجانسان أعم من المتماثلين ؛ فكل متماثلين فى الصورة متجانسان وليس كل متجانسين متماثلين .

تعريف مضاعف الرباعى

قال : « وَمِنَ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلاَمُهُ الْأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَكَذَا عَيْنُهُ وَلاَمُهُ الثَّانِيَةَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْمُطَابَق ، نَحْوُ زَلْزَلَ زِلْزَالاً »

أقول : اعلم أن المضاعف من الرباعى المجرد ما كان فاء فعله ولامَ فعله الأولى من جنس واحد ، وكذا عين فعله ولام فعله الثانية من جنس واحد ؛ نحو زلزل زِلزالا ، ويقال لهذا النوع من المضاعف : المطابَق ؛ لكثرة المطابقة فيه ؛ لأن فاءه مُوافِق لِلامه الأولى ، وعينَه موافق للامه الثانية ، ولا يتطرق الإدغام إلى هذا النوع من المضاعف ؛ لوجود الفاصل بين المثلين ، وهو مانع من الإدغام

أسباب الحاق المضاعف بالمعتلات

قال : « وَإِنَّمَا أُلْحِقَ الْمُضَاعَفُ بِالْمُعْتَلَّاتِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يَلْحَقُهُ الْإِبْدَالُ ، كَقَوْلِهِمْ : أَمْلَيْتُ ، بِمَعْنَى أَمْلَلْتُ ، وَالْحَذْفُ ، كَمَا قَالُوا : مَسْتُ وَظَلْتُ — بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا — وَأَحَسْتُ : أَيْ مَسِسْتُ وَظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ »

أقول : اعلم أن الحرف الصحيح فى المضاعف يلحقه الإبدال والحذف والإسكان ، كما يلحق بحرف العلة فى المعتلات

أما الإبدال الملحق بالمضاعف فنحو قولهم أمليت بمعنى أملات

فإن قيل لِمَ أُلحق الإبدال بالمضاعف ؟ وما فائدته ؟ فاذا ألحق فلم خص اللام الثانية به ؟ فإذا خص اللام الثانية فلم خص بالياء ؟

قلنا: أما الإبدال فلدفع ثقل التضعيف ، وأما تخصيص اللام الثانية بالإبدال فلأن الثقل إنما نشأ منه ، فهو أحرى بالإبدال ، ولأن الثانى لام الفعل ، وهو محل العوارض والتغيرات ، والحذف والابدال نوع من التغيير ؛ فاللام أولى به ، وأما تخصيص الإبدال بالياء فلأنه أقرب الحروف إلى اللام فى المخرج (١)

---

(١) إن كان يريد بهذا التعليل أن اللام فى المثال المذكور ،

وأما الحذف الملحق بالمضاعف فنحو مست وظلت وأحسن أصلها مَسِسْت وظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ ؛ فحذف منها أحد حرفى التضعيف ؛ لأنه اجتمع المثلان فى كل واحد منها ، ولم يمكن الإدغام ؛ لسكون المثل الثانى بواسطة اتصال الضمير ، فحذف أحدهما للتخفيف ؛ لأن الحذف يفيد التخفيف ، كما أن الإدغام يفيده أيضا

المحذوف من حرفى التضعيف

واختلفوا فى المحذوف ؛ فذهب بعضهم إلى أن المحذوف أول المثلين لأن الحذف للتخفيف كما أن الإدغام له ؛ فكما أنهم يدغمون

وهو « أمللت » تقاربها الياء التى أبدلت منها فسلم ، ولكنه يكون تعليلا خاصا بهذا المثال ، والظاهر أن التعليل فى مثل هذا المقام إنما يكون للقاعدة . وإن كان يريد أن اللام فى الموزون تقاربها الياء فغير مسلم ؛ لأن هذا يقتضى فى كل مضعف قلب آخره ياء أن يكون ذا لام فى الآخر فقلبت ياء ، وهذا غير متحقق الثبوت ؛ لأنهم قلبوا الصاد الثانية فى قصصت الأظافر - بتشديد الصاد الأولى - ياء فقالوا : قصيت ، وقلبوا الضاد الثانية فى تقضض البازى - بتشديد الضاد الأولى - بمعنى انقض ياء فقالوا : تقضى ، وقلبوا العين الثانية فى تلععت الحشيش - بتشديد العين الأولى - أى قطعته ياء ، وليس شىء من هذه بلام . وإن كان يريد أن لام الميزان تقاربها الياء فغير منتج ؛ لأن لام الميزان ليست هى التى تقلب ياء بل الذى يقلب هو لام الموزون

أول المثلين فى الثانى فكذلك يحذفون أول المثلين ، وذهب الآخرون إلى أن المحذوف هو المثل الثانى ؛ لأن الحذف معلل بدفع الثقل ، والثقل إنما يحصل من المثل الثانى ؛ فهو حقيق بالحذف

ثم سوّغ لك فتحُ الفاء وكسرُها فى مثل مست وظلت ، فتقول : مَسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء إن حذفته من غير نقلِ حركتها إلى ماقبله ؛ لأن فاء الفعل مفتوح فى الأصل فابقيت على حالها ، ومِسْتُ وظِلْتُ بكسر الفاء إن حذفته بعد نقل حركته إلى ماقبله بعد سلب حركة ماقبله ، وأما أحست فليس فيها إلا فتح الفاء ؛ لوجوب نقل فتحة العين إليها ؛ لالتقاء الساكنين

فتح فا المضعف وكسرها

وأما الإسكان الملحق بالمضاعف فهو الإدغام

وأما الابدال الملحق بالمعتل فكقال و باع ، أصلهما قَوَل وبيَع ؛ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ فالألف فيهما بدل من الواو والياء

وأما الحذف الملحق بالمعتل فكقُلْتُ و بِعْتُ ، أصلهما قَوُلْت و بَيِعْت[1] ، نقلت الضمة والكسرة إلى ماقبلهما ، وحذفت لالتقاء

---

(١) هذا الأصل مبنى على أنهما نقلا من فعل - بالفتح - إلى فعل - بالضم - وفعل - بالكسر - لتنقل الضمة والكسرة إلى الفاء عند إسنادهما للضمير المتحرك فتدلان على الواو والياء ، وهذا

الساكين ، كما ستقف عليه فى موضعه إن شاء الله تعالى

وأما الإسكان الملحق بالمعتل فكيقول ويبيع

اذا عرفت هذا فاعلم أن حاصل الكلام : إنما ألحق المضاعف بالمعتلات فى كونه غير سالم كالمعتل ؛ لاشتراكهما فى الابدال والحذف والإسكان

الادغام فى المضاعف

قال : « وَالْمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ الْإِدْغَامُ ، وهُوَ أَنْ يُسَكَّنَ الْأَوَّل وَيُدْرَجَ فى الثَّانِي ، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مُدْغَماً وَالثَّانِي مُدْغَماً فِيهِ »

أقول : وإنما يَلْحَقُ بالمضاعف الادغام كما يَلْحَقُه الابدال والحذف

وللادغام معنيان : لغوى وصناعى : فاللغوى إدخال الشىء فى الشىء تقول أَدْغَمْتُ اللجامَ فى فَمِ الفرس ؛ إذا أدخلته فى فيه ، والصناعى ماذكره المصنف فى المتن ، وهو أن تَسَكِّنَ الأول وتدرج فى الثانى ، ويُسَمَّى الأول مدغما ، لادخاله فى الثانى ، والثانى مدغما فيه ، لإدراجه فيه

والمقصود الأهم والمطلوب الأتم من الادغام طلب التخفيف

رأى سيبويه وجمهور النحاة . أما ابن الحاجب ووافقه الرضى فعلى أن الضمة والكسرة اجتلبتا للفاء من أول الأمر بعد الحاق الضمير وحذف الألف من قالت وباعت (بسكون اللام والعين) للساكنين

لأن التلفظ بالمثلين ثقيل لتعسر اللسان به ؛ لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به ، فإذا أدغم أحدهما فى الآخر ارتفع اللسان عنهما دفعه واحدة ويسهل التلفظ بهما ويحصل الخفة ، ولا بد أن يكون الثانى متحركا ، لأنه مبين للأول ، والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره

مواضع وجوب الادغام

قال : « وَذلكَ وَاجِبٌ فِى نَحْوِ مَدَّ يَمُدُّ وَأَعَدَّ يُعِدُّ وَانْقَدَّ يَنْقَدُّ واعْتَدَّ يَعْتَدُّ واسْوَدَّ يَسْوَدُّ وَاسْوَادَّ يَسْوَادُّ وَاسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ واطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ »

أقول : « وذلك » إشارة إلى الإدغام . واعلم أن الإدغام ينقسم إلى ثلاثة أقسام : واجب وممتنع وجائز

أما الواجب فهو إذا اجتمع المثلان المتحركان فى كلمة واحدة ولا إلحاق ولا لبس فيها ، وذلك فى قوله مديمُد وأعد يُعِدُّ الخ ، فان المثلين فيها متحركان ولا إلحاق ولا لبس فيها على تقدير الادغام

وانما « قلنا عند تحركهما » [1] ؛ لأنه لو كان المثل الثانى ساكنا نحو ظلِلْت امتنع فيه الأدغام

---

(١) لم يسبق أن ذكر هذه العبارة ولكنه ذكر عبارة بمعناها وهى قوله (المتحركان) فلعله حكى مقول القول بالمعنى ، ومثل هذا يقال فى قوله الآتى « وإنما قلنا تحركهما فى كلمة واحدة »

وإنما قلنا «تحركهما فى كلمة واحدة» لأن المثلين المتحركين لو كانا فى كلمتين نحو ضربَ بكْ لم يجب فيه الادغام ؛ لأن الثقل الذى حصل من التقاء المثلين فى كلمتين ليس كالثقل الذى حصل من التقائهما فى كلمة واحدة فى الشدة ، فلا يقتضى وجوب الإدغام

وإنما قلنا «ولا إلحاق» احترازا به عما يكون أحد المثلين للإلحاق فانه لا يجب فيه ؛ بل يمتنع ، نحو جلْبَبَ ؛ فان الباء الثانية زائدة زيدت للإلحاق ؛ فلو أدغم فيها لزال الإلحاق وهو مطلوب عندهم

وإنما قلنا «ولا لبس» احترازا به عما يكون الإدغام مستلزما للبس ؛ نحو سُرُر ؛ فانه لو أُدغم فيه لم يعلم أنه على فُعُل بضمتين أو على فُعْل بسكون العين

فاذا تقرر هـذه فلنرجع إلى الأمثلة التى ذكرها فى المتن فنقول : أصل مَدَّ مدَدَ ، حذفت حركة الدال الأولى ، وأدغمت فى الثانية . ويَمُدُّ أصله يَمْدُدُ ، نقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها وأدغمت الدال الأولى فى الثانية . وأصل أعَدَّ يُعِدُّ أَعْدَدَ يُعْدِدُ ، نقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها وأدغمت الدال الأولى فى الثانية فيهما ، وهكذا قياس سائر الأمثلة

قال : « وَكَذَا هَذِهِ الْأَفعَال إِذا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ ، نَحْوُ مُدَّ يُمَدُّ ، وَقِسْ عَلَى هَذَا نَظَائِرَهُ »

وجوب إدغام مضعف المجهول

أقول : وكذا يجب الإدغام فى هـذه الأفعال إذا بُنِيت للمفعول كما يجب الإدغام إذا كانت مبنية للفاعل ، نحو مُدَّ يُمَدُّ ، أصلهما مُدِدَ يُمْدَدُ ، حذفت حركة الدال الأولى (فى الأول) وأدغمت فى الثانية ، ونُقِلَتْ حركة الدال الأولى إلى ما قبلها (فى الثانى) وأدغمت فى الثانية ، وقس عليهما نظائرهما مما ذكر فى المتن وغيره

قال : « وَفِى نَحْوِ مَدٍّ مَصْدَرًا »

المصدر الذى يجب فيه الادغام

أقول : وكذا يجب الإدغام فى كل مصدر على وزن فِعْل — بفتح الفاء أو ضمها أو كسرها وسكون العين — نحو مَدٍّ وعَدٍّ وردٍّ وضدٍّ[1] وندٍّ ، أصلها مَدَدٌ وعَدَدٌ وردَدٌ وضدد وندد ، أدغمت

---

(١) قد ذكر المؤلف أن المصدر يكون بفتح الفاء وضمها وكسرها مع سكون العين ، فتحصل من ذلك ثلاثة أبنية لهذا المصدر ، وهى فعل ـ كضرب ـ وفعل ـ كقفل ـ وفعل ـ كعلم ـ ثم سرد أمثلة بعد أن ذكر هذه الأبنية ، وكان الظاهر أن تكون هذه الأمثلة موزعة على هذه الأبنية ولكن لم أجدها كذلك ، إذ بالرجوع إلى كتب اللغة وجدت أن مدا وعدا وردا بفتح الفاء مصادر ، أما الضد والند بكسر الفاء ـ فليس أحدهما بمصدر ، فقد قال صاحب القاموس « الضد بالكسر والضديد المثل والمخالف ضد » وليس ذلك مصدرا . وقال فى الند « وبالكسر المثل » : أما المصدران من هاتين المادتين فبفتح الفاء ، ومعنى الأول الغلبة . يقال ضده فى الخصومة يضده ضدا ، إذا غلبه ، ومعنى الثانى النفار والشراد .

الدال الأولى فى الثانية لوجود شرائط وجوب الإدغام وانتفاء المانع منه فيها (١)

ما يمنع فيه الادغام

قال : « وَمُمْتَنِعٌ فِى نَحْوِ مَدَدْتُ وَمَدَدْنَا وَمَدَدْتِ إِلَى مَدَدْتُنَّ وَمَدَدْنَ ، وَ يَمْدُدْنَ وَتَمْدُدْنَ وَامْدُدْنَ وَلاَ يُمْدُدْنَ »

يقال ند البعير يندندا ، إذا شرد ونفر ، وحينئذ لم يذكر من المصادر إلا مفتوح الفاء ، مالم يكن ضد محرفا عن ضربضم الفاء ، وند محرفا عن بر بكسر الفاء : أما المكسور الفاء فمثل عى من عي ـ كفرح ـ بمعنى عجز ، وجد ، من جد يجد بمعنى اجتهد ، ومثال مضموم الفاء ود من ود يود ، حب من حب يحب

(١) قد ترك السيد شرح عبارة وردت فى متن العزى مما يجب إدغامه ، ولعلها لم تكن فى النسخة التى وقعت له وهى : « وكذلك إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واوه أو ياؤه ، نحو مدا مدوا مدى الخ » . ومعنى وجوب الأدغام فيما ذكر فى هذا الباب أن القياس يقضى بذلك عند السعة ، فوروده شذوذا أو ارتكابه عند ضرورة الشعر لا يقدح فى ذلك ، ومما ورد غير مدغم شذوذا قولهم : قطط شعره ـ كفرح ـ إذا اشتدت جعودته ، وضبب البلد ـ كفرح أيضا ـ إذا كثرت ضبابه ، وهى جمع ضب ، وهو نوع من الحيوان الصغير الذى يقرب من الزواحف . ومما ورد غير مدغم لضرورة الشعر ضننوا فى قول قعنب ابن أم صاحب :

مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى
أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

أقول : « وممتنع » عطف على قوله « واجب » ، فلما فرغ من ذكر المواضع التى يجب فيها الإدغام شرع فى ذكر المواضع التى يمتنع الإدغام فيها ، وذلك عند سكون الثانى ؛ كما ذكر في المتن ، وذلك مَدَدْتُ إلى مدَدْن ويمدُدْن وتمدُدْن وامدُدْن ولا نمدُدْن ؛ لأن شرطه تحريك الثانى وهو ممتنع ههنا ، لوجوب سكون ما قبل ضمير الفاعل المتحرك ، لكونه كالجزء من الفعل ، لأنه لما كان كالجزء لزم من تحريكه توالى أربع حركات ، أو للفرق بينه وبين الضمير المنصوب المتحرك

فتكون مواضع الممتنع من الماضى تسعة ، ومن المضارع اثنين ، ومن الأمر واحدا ، فيكون المجموع اثنى عشر ، ومواضع الوجوب من الماضى خمسة ، وهى الأمثلة الساكنة[1] ومن المضارع اثنى عشر ومن الأمر أربعة ، فيكون المجموع واحدا وعشرين

ما يجوز فيه الادغام

قال : « وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الْجَازِمُ عَلَى الفِعْلِ الْوَاحِدِ ، فَإِنْ كَانَ مَكسُورَ الْعَيْنِ كَفَرَّ أَوْ مَفْتُوحَهُ كَيَعَضُّ ، فتَقُولُ : لَمْ يَفِرِّ وَلَمْ يَعَضِّ — بفتح اللام وكسرها — وَلَمْ يَفْرِرْ وَلَمْ يَعْضَضْ »

(١) أى : الأفعال ذات الضمائر الساكنة ، وقد عدمنها المسند إلى ضمير الغائب

أقول « وجائز » عطف على قوله « وممتنع » . فلما فرغ من ذكر المواضع التى يجب ويمتنع فيها الإدغام شرع فى المواضع التى يجوز فيها الادغام .

والادغام جائز فيما يكون المثلُ الثانى ساكنا فيه وسكونه عارض ، وذلك إذا دخل الجازم على الفعل الواحد من المفردات الخمسه ؛ لأن سكون الثانى لم يجب ههنا ؛ لعدم توالى أربع حركات ، بخلاف مددت ، فيجوز تحريكه ؛ فيجوز الإدغامُ نظرا إلى جواز تحريكه ، وفكُّه نظرا إلى سكونه

فان قيل : إن حرك الثانى وجب الإدغام وإلا امتنع ، فلم يُتَصَوَّر الجواز .

قلنا : جوازه باعتبار تحريك الثانى ، وتحريكه جائز ؛ فكذا الادغام المتفرع عليه .

وإذا دخل الجازم على الفعل الواحد فلا يخلو من أن يكون عين فعله مكسورا أو مفتوحا أو مضموما ، فان كان مكسورا كَيفِـر ، أو مفتوحا كيَعَضُّ فيجوز فيهما الإدغام ؛ كقولك لَمْ يَفِرَّ ولَمْ يَعَضَّ بفتح اللام وكسرها ـ أما الكسر فلأنه أصل فى التقاء الساكنين [1] ، ولهذا قيل : الساكن إذا حرك حرك

(١) أى : أن الكسر أصل فى التخلص من الساكنين ، وإنما

بالكسر ، وأما الفتح فلأنه أخف الحركات ، وأصلهما لم يفررْ ولم يعضَضْ ، فنقلت حركة أول المثلين إلى ما قبلها فيهما روما للادغام ، ثم فتح الثانى أو كسر ؛ لما قلنا ؛ فأدغم الأول فيه فقيل : لَمْ يَفِرَّ ولمْ يَعَضَّ بكسر الراء والضاد أو فتحهما

قال : « وهَكَذَا حُكْمُ يَقْشَعِرُّ وَيَحْمَرُّ و يَحمَارُّ »

أقول وكذا حكم يقشعرّ ويحمرّ ويحمارّ إذا دخل الجازم عليها ؛ فإنه يجوز فيها الادغام وفكه ؛ فتقول فيها مع الادغام : لم يقشعرِّ ولم يحمرِّ ولم يحمارِّ - بفتح اللام وكسرها - ولم يقشَعْرِرْ ولم يَحْمَرِرْ ، ولم يَحْمَارِرْ ، بفكه

والدليل على جواز الإدغام وفكه ههنا كالدليل ثمة ؛ فتأمل

حركات فاء المضموم المضعف

قال : « وإنْ كَانَ الْعَيْنُ مَضْمُومًا فَيَجُوزُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ مع الإدغام ، وَفَكِّهِ . تَقُولُ لَمْ يَمُدَّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ وَلَمْ يَمْدُدْ »

أقول: إن كان الفعل الذى دخل عليه الجوازم مضموم العين فيجوز فيه الحركات الثلاث : أعنى الفتح والكسر والضم ، مع الإدغام .

كان الكسر هو الأصل لأن الكسر من سجية النفس إذا لم تلزم بحركة أخرى

أما الفتح والكسر فلما مر ، وأما الضم فللإتباع لحركة عين الفعل ، فتقول : لم يمد بحركات الدال ولم يمدُدْ بفكه

قال: «وَهَكَذَا حُكْمُ الْأَمْرِ فَتَقُولُ فِرَّ وَعَضَّ ـ بكسر اللام وَفَتْحِهَا ـ وافْرِرْ واعْضُضْ ، ومُدَّ ـ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ـ امْدُدْ»

أقول: وهكذا حكم الأمر بالصيغة فى الإدغام وفكه ؛ لأنه فى حكم المجزوم ؛ فتقول فى الأمر المأخوذ من تفر وتعض فِرَّ وعَضَّ — بكسر اللام وفتحها — بالادغام ، وافْرِرْ واعضُضْ بفكه ، وفى الأمر المأخوذ من تَمُد : مُدَّ ـ بحركات الدال ـ وامْدُدْ بفكه

الادغام فى اسم فاعل المضعف

قال : « وَتَقُولُ فِى اسْمِ الْفَاعِلِ : مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّونَ ، مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ وَمَوَادّ، والمفعول مَمْدُودٌ كَمَنْصُورٍ »

أقول : لما فرغ من ذكر أحكام إدغام الماضى والمضارع والأمر والنهى من الفعل المضاعف بحسب الوجوب والامتناع والجواز شرع فى ذكر أحكام إدغام اسم الفاعل والمفعول

اعلم أنك إذا بنيت اسم الفاعل من الفعل المضاعف يجب الإدغام فى اسم الفاعل سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا ، مذكرا كان أو مؤنثا ، سوى الجمع الذى يكون على وزن فَعَلَة نحو مدَدَة ، فإن الإدغام فيه ممتنع

فتقول فى اسم الفاعل مادّ مادّان مادّون للمذكر بالادغام ؛

لوجود شرطه ، ومَدَدَة جمع مادٍّ ، كـفَسَقَة وَفَجَرَة و بَرَرَة وكَفَرَة جَمْع فَاسِقٍ وفَاجِرٍ وكافِرٍ وبار بفك الإدغام ؛ فان الإدغام فيها يؤدى إلى اللبس .

إذ لو أدغم فيهاَ وقيل مَدَّ لم يَعْلَم أحدٌ أنها فَعْلَةٌ باسكان العينِ أم فَعَلَةٌ بفتحها ـ فيلتبس زنة بزنة أخرى ، ومادةً مادتَّان مادَّات وموادّ للمؤنث بالإدغام .

وتقول : فى اسم المفعول ممدود كمنصور بفك الإدغام ؛ لانتفاء شرطه وهو عدم الفصل بحرف أو حركة .

تعريف المعتل

قال «فصْلٌ فِي الْمُعْتَلّ : الْمُعْتَلُّ مَا كَانَ أَحَدُ أُصُولِهِ حَرْفَ عِلة ، وَهِيَ الْوَاوُ والْيَاء والأَلف وتُسَمَّى حُرُوفَ الْمَدِّ واللِّينِ »

أقول : الثانى فصل المعتل ، وله معنيان : لغوى وصناعى

فالمعتل فى اللغة اسم المفعول من باب الافتعال ، نحو اعتل يعتل اعتلالا فهو مُعْتَلّ وذاك مُعْتَل فيه ، أصلها معتال بكسر اللام الأولى فى اسم الفاعل ، وفتحها فى اسم المفعول ، وفى الصناعة ماذكره المصنف فى المتن ، وهو ما كان أحد أصوله حرف علة سواء بقيت على حالها ، كقَوْل ، أو قُلِبَت كقال ، أو حذفت كقُلْ ، فالضمير فى أصوله راجع إلى « ما » الذى هو عبارة عن المعتل .

والمراد بأصوله الحروف الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام .

فان قيل : يلزم منه أن لا يكون نحو وفى وشوى معتلا لعدم كون أحد أصوله حرف علة .

قلنا : لما كان اثنان أو ثلاثة منها حرف علة كان أحدها كذلك ، ولأن الفعل لما كان معتلا بوجود حرف واحد فالأولى أن يعتل بأكثر منه ، وحروف العلة ثلاثة : وهى الواو والياء والألف

وجه تسمية حروف العلة بذلك

و إنما سميت هذه الحروف بحروف العلة لما وقع بها من التغيرات المطردة ؛ من القلب والحذف والإسكان . أو نقول : إنما سميت هذه الحروف بحروف العلة لأن العليل لا يتلفظ إلا بها عند الأنين ، فأضافوا هذ الحروف إلى العلة لتلفظ العليل بها ؛ لأن من عاداتهم أنهم يضيفون شيئا إلى شىء بأدنى ملابسه ، ويسمى كل واحد منها حرف المد واللين ؛ لما فيها من مد الصوت وتطويله عند التلفظ بها

واعلم أن تسمية حروف العلة بحرف المد واللين ليس على الاطلاق ؛ بل فيه تفصيل ، وهو أن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ، ثم إذا كانت حركةُ ماقبلها من جنسها تسمى حروف المد ؛ فكل حرف مدٍّ لينٌ ولا ينعكس ؛ لأن حروف العلة إذا كانت ساكنة ولم تكن حركة ماقبلها من جنسها صدق عليها أنها حروف لين ولا يصدق عليها أنها حروف مد ،

و إذا كان كذلك فيكون الألف مدا دائما ؛ لدوام سكونه بعد فتحة تناسبه ، والواو والياء تارة حرفالين كما فى قَوْل و بَيْع ، وأخرى حرفا مد كيَقُوم ويَبِيع ، وتارة ليستا حرفى لين ولاحرفى مد ؛ بل هما بمنزلة الصحيح ، وذلك إذا وقعتا فى أول الكلمة ؛ نحو وعد ويسر ، فان كل واحد منهما بمنزلة الحرف الصحيح

فان قيل : حاصل الكلام المعْتَلُّ مافيه حرف علة أصلية وتلك الأصلية هى الواو والياء والألف ، فيلزم أن تكون الألف أصلية فى الفعل ، لكنها لم تكن أَصلية فيه ، لوجوب قبول الأصول الحركات

قلنا : هى عائدة إلى حروف العلة وهى أعم من أن تكون أصلية أو غيرها

الاصلى والمبدل من حروف العلة

قال : « وَالْأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ»

أقول : هذا جواب عن سؤال مقدر ، فكأنه سأل سائل أحروف العلة كلها أصلية أم لا ، فأجيب إن الواو والياء تارة أصليتان وأخرى زائدتان ، والألف لاتكون أصلية أبدا : لافى الاسم ولا فى الفعل ، وهى إما زائدة كما فى ضارب ، و إما منقلبه عن واو نحو قال ، أو عن ياء نحو باع ؛ لأنا استقرأنا بناء الأسماء المتمكنة

والأفعال فلم نجد الألف فيها إلا منقلبة عن الواو والياء ، أو زائدة ، وأما الحروف فالألف فيها أصل ؛ لأن الحروف غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر ؛ فلا يعدل عنه من غير دليل فلا يقال : فى ألف « ما » إنها زائدة لعدم اشتقاقٍ تُفْقَد فيه ألفها ، ولا يقال : إنها بدل ؛ لأن الإبدال نوع من التصرف ، ولا تصرف للحروف ، ولا تكون الألف أولا ؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال

قوله « حينئذ » أى : حين كون الفعل معتلا بها ، فأسقطت الجملة وعوض عنها التنوين

أنواع المعتل

قال : « وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ »

أقول : أنواع المعتل سبعة ، والضمير فى « أنواعه » راجع إلى المعتل ، والدليل على انحصاره فيها هو أن حرف العلة فيه إما أن يتعدد أولا ، فإن لم يتعدد فإما أن يكون فاء أو عينا أو لاما ، وإن تعدد فإما أن يكون اثنين أو ثلاثة ، فان كانت ثلاثة فهو كواو وياء ، وإن لم يكن ثلاثة فاما أن يفترقا أو يقترنا ، فان افترقا يسمى لفيفا مفروقا ، وإن اقترنا ، فاما أن يكون فاء وعينا ، أو عينا ولاما ، ويسمى لفيفا مقرونا

تعريف المثال وحكمه

قال : «الْأَوَّلُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ ؛ وَيُقَالُ لَهُ : الْمِثَال ؛ لِمُمَاثَلَتِهِ الصَّحِيحَ فِي احْتِمَالِ الْحَرَكَاتِ ، أَمَّا الْوَاوُ فَتُحْذَفُ مِنْ مُضَارِعِ الْفِعْلِ الَّذِي عَلَى يَفْعِل — بِكَسْرِ الْعَيْنِ — وَمِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي عَلَى — فِعْلَةٍ — وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِه ، تَقُولُ وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً وَوَعْدًا فَهُوَ وَاعِدٌ وَذَاكَ مَوْعُودٌ وعِدْ ولَاتَعِدْ ، وَكذلك وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً »

أقول : النوع الأول من أنواع المعتل المعتلُّ الفاء ، وتقديمه لتقدمه طبعا ، ويقال له : المثال ؛ لمماثلته الصحيح فى الصحة وقبول الحركة ، فان وَعَدَ وَيَسَرَ — كضرب ونصر —

والمعتل قسمان : واوى ويائى ، أعنى فاء فعله إما واو أو ياء : أما الواو فتحذف من المضارع الذى على وزن يَفعِل — بكسر العين وفتح الياء — سواء كان ماضيه على وزن فَعَل (بفتح العين) أو فَعِل (بكسرها [1]) نحو وَعَد يَعِدُ ، أصله يَوْعِدُ ،

---

(١) أما مثال ما كان ماضيه على وزن فعل - بفتح العين - فقد ذكره بقوله : نحو وعد يعد وأما مثال ما كان على وزن فعل - بكسرها - فقد ذكره بقوله : وكذا ومق يمق ، والحذف فى هذا النوع من الأفعال يجب سواء أكان كسر مابعد الواو تحقيقا كما

فحذفت الواو تخفيفا ؛ لئلا يثقل على اللسان ؛ لأن الواو ثقيلة ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ فكأنها بين كسرتين إحداهما الكسرة الملفوظة بعد الواو والثانية الياء ، وهى أخت الكسرة ؛ فوقوعها على هذا الوجه يستلزم الثقل ، فلهذا آثروا الخفة بحذف شىء منه ، فلم يجز حذف الياء ؛ لأنه علامة المضارع ، وحذفه إخلال بالمقصود مع كراهة الابتداء بالواو ، ولم يجز حذف الكسرة ؛ لأنها مُعَرِّفة للبنية ، ولأنه يتوالى ساكنان الفاء والعين ؛ فلم يبق إلا الواو

حكم الفاء فى مصدر المثال

قوله : و « مصدره الذى على فِعْله » أى : ويحذف أيضا الواو من كل مصدر على وزن فِعْلَة — بكسر الفاء وسكون العين — كعِدَةٍ وَزِنَةٍ ، والأصل وِعْدٌ ووِزْنٌ وإنما تحذف الواو من المصدر الذى على فِعْله ؛ لأنها مكسورة ، وهى ثقيلة على الواو ، مع أن إعلاله تابع لإعلال فِعْله ، فحذفت الواو وحرك مابعدها ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، ولزم تاء التأنيث كالعوض عن المحذوف ، فاذا زال أحد الوصفين [1] لم يحذفوا الواو ، نحو الوَعْد

مثل أم تقديرا كقولهم : يسع ويضع ويهب ونحوها مما عينه أو لامه حرف حلق ؛ فان أصل هذه الأفعال يوسع ويوضع ويوهب — بكسر العين — فى جميعها إلا أن حرف الحلق اقتضى فتح العين للتخفيف فلوحظ أصل بنائها فى الحذف

(١) المراد من الوصفين اللذين — يجب حذف الواو من المصدر

ولما حذفوا الواو من يَعِدُ حذفوها من تَعِد وأعد ونعد وإن لم توجد علة حذفها طردا للباب

وتسلم الواو فى سائر تصاريفه من الماضى واسم الفاعل والمفعول نحو وعد فهو واعد وذاك موعود

فإن قيل : لِمَ لَمْ يحذفوا الواو فى يُوعِد مضارع أَوْعَدَ مع أنها واقعة بين واو وكسرة

قلت : إن أَصله يُؤَوْعِدُ ، فإنها فى الأصل واقعة بين همزة وكسرة، فلذلك تثبت

قوله: « وكذا وَمِقَ يَمِق » أى : حكم وَمِقَ يَمِق كحكم وَعَدَ يعد فى جميع تصاريفه ، وأصل يَمِق يَوْمِقُ كيَوْعِد

قالَ: « فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا أُعِيدَتْ الْوَاوُ نَحْو لَمْ يُوعَدْ » (موضع أعادة واو المثال)

متى تحققا ولا يجب متى تخلف أحدهما أن تكون فاء المصدر مكسورة، وأن يكون مضارعه أعل بحذفها، ولذا لم تحذف من الوعد (بفتح الواو) ولا من الوصال (بكسر الواو) لأن الأول وإن كان مضارعه أعل بحذفها فانه مفتوح الفاء ، والثانى وإن كان مكسور الفاء إلا أن مضارعه وهو يواصل ثابت الواو

أقول : إذا أزيلت كسرة مابعدالواو فى نحو يَعِدُ أعيدت الواو المحذوفة ، لزوال الكسرة التى توجب حذفها ، وذلك إذا كان الفعل مبنيا للمفعول ، نحو لم يوعَدْ ، وفى التنزيل (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)

المثال الذى لاتحذف فاؤه

قال : « وَتَثْبُتُ فى يَفْعَلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ كَوَجِلَ يَوْجَلُ »

أقول : وتثبت الواو فى المضارع إذا كان على يفعَل بفتح العين نحو يوْجَل لعدم الكسرة التى توجب حذفها ، وفي يَوْجَل أربع لغات يَوْجَل ـ باثبات الواوو ـ يَيْجَلَ ـ بقلب الواو ياء ـ لأن الياء أخف من الواو ، وياجل ـ بقلب الواو ألفا ـ لان الألف أخف من الواو والياء ، ويِيجَل بنقل حركة حرف المضارعة من الفتح إلى الكسر وقلب الواو ياء [1] .

---

(١) أما يوجل فهى الأصل لعدم إعلالها بأى نوع من أنواع الاعلال ، وهى اللغة الفصحى . وأما ياجل فاعلالها غير قياسى ؛ لعدم تحرك الواو ، ولكن الفارسى يراه قياسيا ؛ إذ يقول ـ كما حكى عنه الرضى فى شرحه على الشافية ـ : « يقلبون الواو ألفا فى نحو يوجل ويوحل وما أشبه ذلك » فقوله فى نحو ، وقوله (وما اشبه ذلك) يدل على أن هذا الأعلال ليس قاصرا على هذه اللفظة وذلك أمارة القياس . وبنحو قوله قال أبو على الفارس ؛ لأنه جعل كل اللغات قياسية ؛ إذ يقول ـ كما حكى عنه الرضى فى الشرح المتقدم : « أما

حكم فاء الأمر من وجل

قال : « إيجَلْ أصْلُه إوْجَلْ قُلِبَتْ الوَاوُ ياء ، لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا » .

أقول : إيجَل أمر للمخاطب من تَوْجَل ، حذف منه حرف المضارعة ، وزيد فى أوله همزة الوصل مكسورة ، وحذفت حركة اللام أى حركه لام الفعل للجزم ؛ فصار اوجل ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار ايجل .

قال : « فَإِنِ انْضَمَّ مَاقَبْلَهَا أُعِيدَتْ الْوَاوُ . تَقُولُ : يازَيْدُ ايجَلْ ، تُلْفَظُ بِالْوَاوِ وتُكْتَبُ بِالْيَاء »

أقول : إذا كان ماقبل الياء المنقلبة عن الواو ضمة عادت الواو المنقلبة إلى أصلها فى اللفظ دون الخط ؛ فتقول : يازيد ايجل

فعل يفعل نحو وجل يوجل ففيه أربع لغات » فقوله (نحو) وقوله (ففيه أربع لغات) يدل على أن هذه اللغات الأربع مطردة فى هذه اللفظة ونحوها من كل مثال مكسور العين فى الماضى مفتوحها فى المضارع، وذلك أمارة القياس . وأما ـ ييجل ـ بكسر الياء الأولى ـ فلغة لبنى أسد ؛ لأنهم يكسرون حروف المضارعة فيما كان ماضيه مكسور العين ؛ الا الياء مالم تتقو بياء بعدها ولو عن طريق القلب ، ولذا قالوا ييجل ولم يقولوا يعلم (بكسر الياء) . واما ييجل ـ بفتح ياء المضارعة ـ فقد قال الجوهرى : إنها منقولة عن ييجل المكسور فيها ياء المضارعة ولكن فتحت الياء كما فتحت ياء يعلم

تلفظ بالواو وتكتب بالياء ، وذلك لأن همزة الوصل لما سقطت فى الدرج تبقى الياء ساكنة ، وما قبلها مضموم فى اللفظ ، فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فى اللفظ ، وإنما قلنا «فى اللفظ» لأن الهمزة ثابتة فى الخط لكن تكتب بالياء لثبوت همزة الوصل فى الخط مكسورة ، وهى مانعة لقلب الياء واوا فى الخط ؛ إذ الياء وإن كانت ساكنة حينئذ لكن ماقبلها همزة وصل فى الخط ، والضمة قبل الهمزة لاقبل الياء حتى ينقلب الياء وأوا فى الخط ، والهمزة متوسطة فى الخط بين الياء والضمة وهى حاجز حصين فى الخط يمنع الياء عن انقلابها إلى الواو فى الخط

وإنما تلفظ بالواو وتكتب بالياء ، لأن مبنى التلفظ على الوصل ، ومبنى الكتابة على الوقف ، فإذا وصلت زيدا بإيجل فى يازيد إيجل أسقطت همزة الوصل من التلفظ ، فتكون الياء ساكنة وما قبلها مضموم ، فتقلب الياء واوا فى التلفظ لسكونها وانضمام ماقبلها ، وإذا وقفت على زيد فى يا زيد ايجل ، ثم تلفظت بإيجل أثبت همزة الوصل مكسورة ، فتقلب الواو ياء لوجود موجب قلبها إياها حينئذ ، وهو سكون الواو وانكسار ماقبلها : أما إذا كان قبلها كسرة فتلفظ بالياء وتكتب بالياء أيضا نحو ياعبدالله ايجل

حكم فاء نحو يوجه

قال : « وَفِى يَفْعُلَ ـ بِالضَّمِ ـ كَوَجُهَ يَوْجُهُ أُوْجُهْ لاَ تَوْجُهْ »

أقول : وتثبت الواو فى المضارع الذى على وزن يفعل — بضم العين — كوَجُه يَوْجُهُ اوْجُهُ لاَ تَوْجُهُ ؛ لفقدان مايوجب حذفها حينئذ ، وهو وقوعها بين الياء والكسرة ؛ إذ الواو ههنا واقعة بين الياء والضمة ، والمجانسة بينهما ثابتة :

سبب حذف واو نحو يسع

قال : « وَحُذِفَتْ الْوَاوُ مِنْ يَطَأُ وَيَضَعُ وَيَسَعُ وَيَقَعُ وَيَدَعُ ؛ لأنهَا فِى الْأَصْلِ يَفْعِل — بِالْكَسْر — فَفُتِحَتْ لِحَرْفِ الْحَلْقِ » .

أقول : هذا جواب عن سؤال مقدر ؛ تقديره سلمنا أن الواو قد حذفت من يعد لوقوعها بين الياء والكسرة فلِمَ حذفت من يطأ ويضع ويسع ويقع ويدع مع أن الواو لم تقع فيها بين اليـاء والكسرة ؛ بل وقعت بين الياء والفتحة ؛ فلم يوجد فيها مايوجب حذف الواو منها ؟

أجاب عنه بأن الواو إنما حذفت منها لأنها فى الأصل على يفعِل ـ بكسر العين ـ فالواو واقعة بين الياء والكسرة ، فحذفت الواو لوقوعها بينهما ، ثم فتحت العين فيها لوجْدَان حرف الحلق فيها

قال : « وَمِنْ يَذَرُ ، لِكَوْنِهِ فِى مَعْنَى يَدَعُ » .

أقول : هذا أيضا جواب عن دخل مقدر ؛ تقديره لو كان

حذف الواو لوقوعها بينهما لما حذفت من يذر ؛ لعدم وقوعها بينهما ، ولو كان فتح العين لحرف الحلق لما فتحت فى يذر ؛ لعدم حرف الحلق فيه

قلنا : لانسلم عدم وقوعه بينهما ؛ فان أصل يذر يَوْذِرُ ـ بكسر العين ـ فالواو واقعة بين الياء والكسرة ؛ فحذفت لذلك ، ثم فتحت وإن لم يوجد فيه حرف الحلق ؛ لكونه بمعنى يدع ، وقد تحقق حرف الحلق فى يدع

قال : « وَأَمَاتُوا مَاضِيَ يَدَعُ وَيَذَرُ ، وحذْفُ الْوَاوِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَاوِيٌّ » .

أقول : لم تستعمل العرب ماضى يدع ويذر ، وكذلك لم تستعمل اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة والمصدر ؛ لأنهما بمعنى ترك فتركتهما واستعملت ترك

لكنك تقول : لو كان تركهما لأنهما بمعنى ترك لتركت يدع ويذر ؛ لكونهما بمعنى يترك ، وقوله تعالى (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ) بتخفيف الدال نادر لم يعد استعمالا [1]

---

(١) هذا جواب سؤال يمكن إيراده على قوله : لم تستعمل العرب ماضى يدع ، وتقريره أنه يقال : كيف تقول إن العرب لم تستعمل ماضى يدع مع أنه قد ورد فى قراءة (ماودعك ربك) بالتخفيف ؟

قوله « وحذف الواو دليـل على أنه واوى » جواب عن سؤال مقدر ؛ تقديره إذا لم يستعمل العرب ماضى يدع ويذر فـكيف يعلم أنهما واويان أو يائيان ؛ لأن واويته تعرف بالماضى واسم الفاعل وغيره ، فلما لم تستعمل هذه فبأى شىء تعرف واويته ؟

قلنا : حذف الفاء دليل على أن المحذوف واو ؛ لأنا قد علمنا أن فاءه لا تحذف إلا إذا كان واوا ، فإذا حذف فاؤهما علمنا أنهما واويان .

عدم حذف فا المثال التى هى ياء

قال : « وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَثْبُتُ عَـلَى كُلِّ حَالٍ نحو يَمُنَ يَيْمُنُ وَيَئِسَ يَيْئَسُ وَيَسَرَ يَيْسِرُ) .

أقول وأما الياء فتثبت فى متصرفاته الفعلية والإسمية ؛ سواء كان عين فعله مفتوحا أو مضموما أو مكسورا ؛ نحو يَمُنَ يَيْمُنُ وَيَئِسَ يَيْئَسُ وَيَسَرَ يَيْسِرُ ؛ لأن الحذف للتخفيف وهى خفيفة فى نفسها ، ووقوعها بينهما لا يستلزم الثقل لما بينهما من الجنسية فلم يحتج إلى التخفيف .

وذلك أفصح كلام عربى ؛ فأجاب بأن هذا الاستعمال وإن كان فصيحا إلا أنه غير فاش بل هو نادر ندرة شديدة حتى صح أن يقال إن العرب لم تستعمله

قلب فا. المثال اليائى واوا

قال : «وَتَقُولُ فِي أَفْعَلَ مِنَ الْيَائِيِّ : أَيْسَرَ يُوسِرُ فَهُوَ مُوسِرٌ ، تَقْلِبُ الْيَاءَ وَاوًا لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَاقَبْلَهَا »

أقول : إذا نقل المعتل الفاء اليائىُّ إلى باب الإفْعَال قلبت الياء واوا فى المضارع واسم الفاعل ؛ فتقول فى أفْعَلَ المأخوذ من اليائى : أَيْسَرَ بإثبات الياء يُوسِرُ فهو مُوسِر ، بقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فى المضارع واسم الفاعل

قلب فا. افتعل المثال تا. ثم إدغامها

قال : « وفِي افْتَعَلَ مِنْهُمَا تُقْلَبَانِ تَاءً وتُدْغَمَانِ فِي التَّاءِ ، نَحْوِ اتَّعَدَ يَتَّعِدُ فَهُوَ مُتَّعِدٌ وَاتَّسَرَ يَتَّسِرُ فَهُوَ مُتَّسِرٌ ويقال : إِيتَعَدَ يَاتَعِد فهو مُوتَعِدٌ ، وَإِيتَسَرَ يَاتَسِرُ فَهُوَ مُوتَسِرٌ . وَهٰذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فيه ، وَحُكْمٌ وَدَّ يَوَدُّ كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ ، وَتَقُول : إِيدَدْ كَاعْضَضْ »

أقول : إذا نقل المعتلُّ الفاء الواوىُّ واليائىُّ إلى باب الافتعال يجوز أن تقلب الواو والياء تاء فى الماضى والمضارع واسم الفاعل وتدغم التاء فى تاء افتعل ؛ فتقول فى افْتَعَلَ المأخوذ من الواوى : اتَّعَدَ يَتَّعِدُ فهو مُتَّعِد ، أصلها إوْتَعَدَ يَوْتَعِدُ فهو مُوْتَعِدٌ ، وتقول فى افتعل المأخوذ من اليائى : اتَّسَرَ يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ ، أصلها إِيْتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِر ، قلبت الواو والياء تاء لقرب مخرجهما من

مخرج التاء ، وأدغمت التاء فى تاء افتعل ، وما قيل قلبت الواو ياء والياء تاء مزيف ؛ لكثرة التغيير .

ويقال فى لغة الحجاز : ايتَعَدَ يَاتَعِد فهو مُوتَعِد ، وإيتَسَرَ يَاتَسِر فهو مُوتَسِر — بقلب الواو والياء بجنس حركة ما قبلها — فتقلب الواو ياء إن انكسر ماقبلها ،والياء واواً إن انضم ماقبلها ، وهما بالألف إن انفتح ماقبلهما

والاتِّسَارُ لازمٌ[1] فلايجىء منه اسم المفعول ؛ بل يجىء منه اسم المكان والزمان على وزن اسم المفعول ، والمصدر الميمى ، كما أشار إليه المصنف بقوله «وهذا مكان موتَسَرٌ فيه » أصله مُيْتَسَرٌ فيه ، قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ماقبلها .

---

(١) يعنى أن هذا المصدر لازم وكذا ماتصرف منه ، وعلى ذلك لايتعدى شىء منها إلى المفعول ، وحينئذ لا يصاغ منه اسم المفعول إلامع حرف الجر ، ولكن قد روى فى اللسان اتسر متعديا حيث قال فى (ح ٧ ص ١٦٢) : « ويسر القوم الجزور أى اجتزروها واقتسموا أعضاءها . . . ثم قال : وقال أبو عمر الجرمى : يقال أيضا : اتسروها يتسرونها اتسارا . على افتعلوا. قال وناس يقولون يأتسرونها ائتسارا وهم مؤتسرون كما قالوا فى اتعد » اهـ

« وَحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ » أى : حكم المثال المضاعف نحو ود يود كحكم المضاعف الصحيح نحو عَضَّ يَعَضُّ فى وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه « وتقول فى الأمر منه إِيدَدْ كاعْضَضْ » وإِيدد أمر من تَوْدَدُ ، حذف منه حرف المضارعة ، وزيدت فى أوله همزة الوصل مكسورة ، وحذفت حركة الدال الثانية للجزم ، فصار اوْدَدْ ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايدَدْ كاعضَضْ

الاجوف وتعريفه

قال : « الثَّانِى الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ : وَيُقَالُ لَهُ الأَجْوَفُ وذُو الثلاثة ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثلاثة أحرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ »

أقول : النوع الثانى من أنواع المعتلّ المعتلُّ العين ، وهو ما كان عين فعله حرفَ علة ، ويقال له : معتلُّ العين ، لكون عين فعله حرف علة ، وأجوف ؛ لوقوع حرف العلة فى وسطه الذى هو بمنزلة الجوف من الحيوان ، وجوف الشىء وسطه ، وذو الثلاثة ؛ لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك ، نحو قُلْتُ وبِعْتُ ، كأنهم نزلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف الكلمة ؛ لشدة اتصاله وفرط امتزاجه بها

قلب عين الاجوف ألفا

قال : « فالْمُجَرَّدُ مِنْهُ تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِى الْمَاضِى أَلِفاً سَوَاءٌ كَانَ وَاواً أَوْ يَاءً لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَاقَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ صَانَ وَبَاعَ » .

أقول : المعتل العين إما اسم أو فعل ، والفعل إما مجرد أو مزيد ، والمجرد إما ماض أومضارع ، والماضى إما معلوم أو مجهول

فالمعلوم تقلب عينه فى الماضى ألفا سواء كان واو أو ياء ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، نحو صان و باع أصلهما صَوَنَ و بَيَعَ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكُرِه ثقل الحركة عليهما ؛ لأن حروف العلة ضعيفة ، لاتحتمل الحركة ؛ فَقُلبت الواو والياء ألفاً للتخفيف ؛ لأن الألف أخف من الواو والياء ، إذ التلفظ بالألف أسهل من التلفظ بالواو والياء

نقل عين ماضى الاجوف إلى الضم والكسر

قال : « فإِنْ اُتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ أَوْ جَمْعُ الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ نُقِلَ فَعَلَ مِنَ الْوَاوِىِّ إِلَى فَعُل ومِنَ الْيَائِىِّ إِلَى فَعِل ، دَلَالَةً عَلَيْهِمَا »

أقول : هذا مالم يتصل الضميرالمرفوع المتحرك بالماضى المعتل العين الواوى واليائى ، فان اتصل به الضمير المرفوع المتحرك : من ضمير المتكلم مفرداً أو مجموعا ، أو ضمير المخاطب والمخاطبة

مفرداً أو مثنى أو مجموعا ، أوضمير جمع المؤنث فهو إما فَعَـل أو فَعِـل أو فَعُـل ، فان كان فَعَل فإما واوى أو يائى ، فإن كان واويا نُقل إلى فَعُـل ، و إن كان يائياً نقل إلى فَعِل ، لأنه لولاه فإما أن تقلب أوْ لا ، فان قلبت التقى ساكنان وهما الألف واللام فتسقط الألف للساكنين فيلتبس الواوى باليائى [1] و إن لم تقلب لزم خرم القاعدة : من قلبهما ألفاً إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما ؛ فوجب نقل الضمة والـكسرة لثقلهما عليهما إلى الفاء بعد سلب حركته ؛ لامتناع تحريك المتحرك ، ثم يحذفان للساكنين ؛ لدلالة الضمة والـكسرة على الواو والياء المحذوفين ؛ فتقول فى فَعَـل من الواوى : صانَ صانَا صانُوا صَانَت صانَتَا ؛ بقلب الواو ألفا فى الـكل ، لما مر ، فإذا اتصل به ضمير المتكلم قيل فيه : صُنْتُ ، أصله صَوَنْتُ — على وزن فَعَـلْتُ — ثم نقل من الفتح إلى الضم ، ثم نقلت حركة الواو ، وهى الضمة إلى الفاء ، وهو الصاد ، بعد سلب حركة الفاء ، فالتقى ساكنان بين

---

(١) وجه اللبس أنهما يصيران على صورة واحدة ؛ إذلو حدث ذلك فى مثل صان الواوى وباع اليائى لصارا صنت وبعت (بفتح الأول وسكون الثانى فيهما) وحينئذ لاترى فى الـكلمة دليلا على أن المحذوف واو أوياء فيلتبس الأمر

الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار صُنْتُ — على وزن فُلْتُ —

وكذلك حكمه إذا اتصل به ضمير جمع المتكلم ، نحو صُنَّا ، أو ضمير المخاطب ، نحو صُنْتَ ، أو ضمير جمع المؤنثة الغائبة ، نحو صُنَّ فى النقل من فَعَل — بفتح العين — إلى فعُل — بضمها — ونقلِ حركة العين إلى ما قبلها ، بعد سلب حركة ما قبلها ، وحذفِ العين ؛ إلا أنه أدغم النون فى النون فى جمع المؤنثة الغائبة وجمع المتكلم ؛ لأن أصل صُنَّ صَوَنْنَ فأدغمت النون فى النون ، ثم أبدلت الفتحة (١) ضمة ثم نقلت إلى الفاء ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين . وأصل صُنَّا صَوَنْنَا ؛ فادغمت ، ثم نقلت ، ثم حذفت ، كما فى جمع المؤنث

وتقول فى المعتل العين اليائى الذى يكون على وزن فعَل ـ بفتح العين ـ باعَ باعا باعوا باعت باعتا ، بقلب الياء ألفا فى المجموع ؛ لِمَا مرَّ ، فاذا اتصل به ضمير المتكلم قيل فيه : بِعْت ، أصله بَيَعْت — على وزن فَعَلْت — ثم نقل من الفتح إلى الكسر ، ثم نقلت حركة الياء وهى الكسرة إلى الفاء وهو الباء بعد سلب

---

(١) يريد فتحة الواو

حركة الفاء ، فالتقى ساكنان ؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصار بعت .

وكذلك حكمه إذا اتصل به ضمير جمع المتكلم أوالمخاطب مفردا أو مثنى أومجموعا ، أوضمير جمع المؤنث فى نقْلِ فَعَل - بفتح العين - إلى فَعِل - بكسرها - ونَقْل حركة الياء إلى ماقبلها وحَذْفِ عين الفعل لالتقاء الساكنين ، كما ذكرنا فى بعْتُ :

فدلالةً فى قوله «دلالةً عليهما» منصوب بأنه مفعول له : أى نقْل فَعَل من الواوى إلى فَعُل ومن اليائى إلى فَعِل لأجل دلالة الضمة والكسرة على الواو والياء المحذوفتين (١)

حذف عين الاجوف ونقل ضمها وكسرها إلى الفاء

قال : « وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فَعُلَ وَلاَ فَعِلَ إذا كَانَا أَصْلِيَّيْنِ وَنُقِلَتْ الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ إِلَى الْفَاء ، وَحُذِفَتْ الْعَيْنُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَتَقُول : صَانَ صَانَا صَانُوا ، صَانَتْ صَانَتَا صُنَّ

(١) أراد أن يبين سبب نقل فعل المفتوح العين إلى باقى فعل (بضم العين) فى الواوى وفعل (بكسر العين) فى اليائى ، فذكر أن السبب فى هذا النقل دلالة الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة ، وأنت تعلم أن الدلالة على الواو بضم الفاء وعلى الياء بكسرها غير متوقف على هذا النقل ، إذ يصح أن تجتلب الضمة والكسرة من الخارج ، وقد علمت ماقيل فى ذلك فى (ص١٢٥، ١٢٦ هـ ١)

صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ ، صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ ، صُنْتُ صُنَّا ، وتقول بِعْتُ بِعْنَا » .

أقول : إذا كان المعتل العين الواوىُّ واليائىُّ موضوعين بحسب الأصل على وزن فَعُل وفَعِلَ - بضم العين وكسرها - نحو طَوُل وهَيِبَ واتصل بهما ضمير المتكلم مفردا أو مجموعا ، أو ضمير المخاطب أو المخاطبة مفردا أومثنى أو مجموعا ، أوضمير جمع المؤنثة الغائبة لم يغير كل واحد منهما عن صيغته الأصلية التى وضعت عليها ؛ إلا أنه نقلت ضمة العين وكسرتها إلى ماقبلها ، وحذفت العين ؛ لالتقاء الساكنين بينهما وبين اللام

فنقول فى الواوى الذى على وزن فَعُـل - بضم العين : طُلْتُ طُلْنَا ، طُلْتَ طُلْتُمَا طُلْتُمْ ، طُلْتِ طُلْتُمَا طُلْتُنَّ ، وطُلْنَ ، أَصْلُهَا طَوُلْتُ طَوُلْنا ، طَوُلْتَ طَوُلْتُمَا طَوُلْتُمْ ، طَوُلْتِ طَوُلْتُمَا طَوُلْتُنَّ وطَوُلْنَ ، نقلت الضمة إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام :

وتقول فى معتل اليائى عند اتصال الضمير به : هِبْتُ هِبْنَا هِبْتَ هِبْتُمَا هِبْتُمْ هِبْتِ هِبْتُمَا هِبْتُنَّ وهِبْنَ ، [أصله هَيِبْتُ

هَيِبْنَا هَيِبْتَ الخ][1] فنقلت الكسرة فيها إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين بين الياء ولام الفعل

كسر فاء ماضى الاجوف المبنى للمجهول وإعلاله

قال : « وَإِنْ بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ كَسَرْتَ الْفَاءَ مِنَ الْجَمِيعِ فَقُلْتَ : صِينَ ، وَاعْتِلَالَهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ ، وَبِيعَ ، وَاعْتِلَالَهُ بِالنَّقْلِ فَقَطْ »

أقول : إذا بنيت ماضى معتل العين الواوى أو اليائى للمفعول كَسَرْتَ الفاء فى الجميع[2] من فُعِلَ فى الأمثلة الساكنة[3] بكسرة

---

(١) ما بين القوسين زيادة اقتضاها قوله «فنقلت الكسرة الخ» إذ بدون هذه الزيادة يكون الكلام غير واضح المراد ، ويغلب على الظن أن هذه الزيادة كانت فى الأصل ولكنها سقطت عند النسخ

(٢) مراده من الجميع صيغ فعل (بفتح العين وكسرها وضمها) سواء منها الواوى واليائى

(٣) يظهر أن مراده بالأمثلة الساكنة أمثلة الأفعال ذات الضمائر الساكنة ، وأن مراده بالأمثلة المتحركة فيما يأتى أمثلة الأفعال ذات الضمائر المتحركة ، لأنه سيأتى بعد ذلك عند الكلام على دخول الجازم على المضارع أن يقول : وهو (أى : ثبوت عين الفعل) فى الأمثلة البارزة نحو لم يصونا ولم يصونوا ولم يصن الخ) وذلك ليس إلا أمثلة للأفعال ذات الضمائر البارزة ، ويبقى عليه أن

منقولة عن العين بعد سلب ضمة الفاء ؛ لأن الماضى إذا بنى للمفعول وجب ضم الأول وكسر ماقبل الآخر كامر فى الصحيح

فاذا فعلت هكذا ههنا كانت الواو والياء مكسورتين بعد مضموم ، وهو ثقيل ، لاسيما فى حروف العلة ؛ فوجب نَقْلُ الكسرة إلى الفاء وقَلْبُ الواو ياء فى الواوى لسكونها وانكسار ماقبلها ، فقلت : صِينَ صِيناَ صِينُوا صِينت صِينتَا فى الواوى ، بنقل كسرة الواو إلى الصاد وقلبه ياء فإن أصل صِينَ صُونَ بضم الصاد وكسر الواو ، فيكون اعتلاله بالنقل والقلب . وقلت : بِيعَ بِيعاَ بِيعُوا بِيعَتْ بِيعتاَ فى اليائى ، بنقل كسرة الياء إلى الباء ؛ فيكون اعتلاله بالنقل ،

وكسَرْتَ الفاء فى الجميع وَحَذَفْتَ الْعَيْنَ فى الأمثلة المتحركة فقلت : صِنْتَ صِنْتُمَا صِنْتُمْ صِنْتِ صِنْتُمَا صِنْتُنَّ صِنْتُ صِنْتُ صِنَّا فى الواوى ، بنقل كسرة الواو وقلبها ياء وحذفها للساكنين ؛ فيكون إعلاله بالنقل والقلب والحذف . وقلتَ : بِعْتَ بِعْتُمَا بِعْتُم

الأفعال ذات الضمائر المستترة تأخذ حكم الأفعال ذات الضمائر الساكنة من حيث كسر الفاء فكان اللازم أن يقول : « الأمثلة الساكنة والمستترة » أى ذات الضمائر الساكنة والمستترة

بعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ بِعْنَ بِعْتُ بِعْنَا فى اليائى ؛ بنقل كسرة الياء إلى الباء وحذفها فيكون إعلاله بالنقل [1] والحذف

إعلال مضارع الاجوف

قال : « وَتَقُولُ فِى الْمُضَارِعِ يَصُونُ وَيَبِيعُ ، واعْتِلاَلُهُمَا بالنَّقْل ، ويَخَافُ وَيَهَابُ ، وَاعْتِلاَلُهُمَا بالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ »

أقول : المضارع إما معلوم أو مجهول : فالمعلوم اعتلاله بالنقل أو به و بالقلب فى الأمثلة الساكنة ، و بالنقل والحذف أو بالنقل والقلب والحذفِ فى الأمثلة المتحركة ، فتقول فى المضارع المأخوذ من صان وباع يَصُون و يَبِيع بالنقل لأن أصلهما يَصْوُنُ وَيَبْيِعُ — بضم

---

(١) يفهم من هذا أن الفاء تكسر إذا بنى الفعل للمجهول مطلقا ، وليس كذلك ، لأنه إذا كان كسر الفاء يؤدى إلى لبس فى الكلام عدل عنه إلى ضمها ، كما لو صيغ من باع فعل مبنى للمجهول ثم أسند إلى ضمير المتكلم والمتكلم عبد فقيل بعت ، فلو كسرت الباء لالتبس المبنى للمجهول بالمبنى للفاعل ، وحينئذ يعدل إلى الضم ليتعين المراد ، وكذا لو أسند إلى ضمير المخاطب والمخاطب عبد ، والعدول عن الكسر هنا إلى الضم أو الاشمام لازم عند ابن مالك على ماصرح به فى شرح الكافية ، وغيره يرى جواز الضم والكسر والاشمام ، وعلى هذا الرأى لا يلزم الكسر أيضا ، وهو غير ظاهر ماقرره المؤلف هنا . والمراد بالاشمام أن تنحو بكسرة الفاء نحو الضم فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا ولكنها لا تصير واوا

الواو وكسر الياء — فإذا نُقِلَتا إلى الفاء صار يَصُون ويَبِيع ، فيكون اعتلالهما بالنقل . وفى المأخوذ من خاف وهاب يخاف ويهاب بالنقل والقلب ؛ لأن أصلهما يَخْوَفُ ويَهْيَبُ ، وإذا نقلت الفتحة إلى الفاء وقلبتا ألفا لتحركهما حكما وانفتاح ماقبلهما لفظا صار يخاف ويهاب ، فيكون اعتلالهما بالنقل والقلب ، وفى المأخوذ من صُنَّ يَصُنَّ بالنقل والحذف ، فان أصله يَصْوُنْنَ ، فإذا أُدْغِمَتْ النون صار يَصْوُنَّ ؛ فاذا نُقِلَتْ ضمة الواو إلى الصّاد وحذفت للساكنين صار يَصُنَّ . وفى المأخوذ من خِفْنَ يَخَفْنَ ، لأن أصله يَخْوَفْنَ ، فإذا نُقِلَتْ حركة الواو إلى الخاء ، قلبت بالألف كذلك ، وحذفت الألف للساكنين فصار يَخَفْن ، وقس عليهما يَبِعْنَ وَيَهَبْنَ ؛ فيكون إعلال يَصُنَّ بالنقل والحذف ، ويخفن بالنقل والقلب والحذف

أما المجهول فاعتلاله بالنقل والقلب بالألف فى الأمثلة الساكنة ، وبهما وبالحذف فى الأمثلة المتحركة ، فتقول تُصانُ تصانان تُصانون تُصانين تُصانان تُصَنَّ أُصَانُ نُصَانُ وتُباع تُباعان تُباعون تُباعين تُباعان تُبَعْن

قال : « وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ فَيُسْقِطُ الْعَيْنَ إِذَا سَكَنَ مَابَعْدَهُ ، وَتُثْبِتُ إِذَا تَحَرَّكَ . تَقُولُ : لَمْ يَصُنْ لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا ، لَمْ

ماجدته الجازم فى عين الاجوف

تصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ يُصُنَّ ، لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا ، لَمْ تَصُونِي لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُنَّ ، لَمْ أَصُنْ لَمْ نَصُنْ »

أقول : لما فرغ من الفعل المضارع شرع فيما يتفرع عليه ، واعلم أن الجازم إذا دخل على الفعل المضارع المعتل العين فتسقط العين ؛ اذا الجازم أسْكَنَ لامَ فعله ، سواء كان معتلُّ العين واويا أو يائيا ؛ فتقول فى الواوى : لم يصن ، أصله يَصْوُنُ ، فلما دخل عليه الجازم حذفت حركة لام الفعل للجزم ؛ فالتقى ساكنان بين العين واللام فحذفت العين فصار لم يَصُنْ

وكان العين أولى بالسقوط لأنه معتل واللام صحيح ؛ فهو أقوى من العين ، ولأنه لو سقط اللام فصار لم يَصُو ولم يَهَا ولم يَخَا لَسَقَط العين إذا لقى ساكنا ؛ فتبقى الكلمة المعربة على حرف واحد

هذا إذا كانت اللام ساكنة وهى لا تكون إلا فى الأمثلة المستتر فيها الضمير ـ وهى فى الماضى ثنتان وفى المضارع خمسة ـ

وتثبت العين إذا تحرك لام فعله ؛ لعدم التقاء الساكنين وهو فى الأمثلة البارزة ؛ نحو لم يَصُونا ولم يصونوا ولم يصُنَّ ، أصله يُصُونْنَ ؛ فالتقى ساكنان بين العين واللام ؛ فحذفت العين لالتقاء الساكنين ، ثم أدغمت نون لام الفعل فى نون ضمير جماعة

المؤنث ، ثم دخل عليه لَمْ فصار لم يَصُنَّ ، وسكون لام الفعل فيه بواسطة اتصال النون التى هى نون ضمير جماعة المؤنث ، ولا تحذف الجوازم نونَ ضمير جماعة المؤنث ؛ لأنه ضمير الفاعل ، ومن المحال أن يحذف العاملُ الفاعلَ

موضع حذف عين الاجوف اليائى

قال: «وهكذا اقياس لَمْ يَبِعْ لَمْ يَبِيعا، ولَمْ يَخَفْ لَمْ يَخَافا»

أقول : وحكم المعتل العين اليائى مثل يبيع إذا دخل عليه الجازم فى إسقاط العين و إثباتها كحكم المضارع المعتل العين الواوى إذا دخل عليه الجازم ؛ ففى كل موضع سكن لام الفعل فى المعتل العين اليائى حذف عين الفعل ، وفى كل موضع لم يسكن لام الفعل لم تحذف العين ؛ كما مر فى المعتل العين الواوى

ولم يَخَفْ أصله يَخَافُ ، فلما دخل عليه الجازم حُذِفَتْ حركةُ لام الفعل للجزم ؛ فالتقى ساكنان بين الألف ولام الفعل ؛ فحذفت الألف ؛ فصار لم يخَفْ ، ولم يخَافا أصله يخافان ، فلما دخل عليه الجازم حذفت النون للجزم ؛ فصار لم يخافا ، ولم تحذف الألف لعدم مُوجب حذفها ، وقس عليه باقى الأمثلة

موضع حذف العين من امر الاجوف

قال : «وقِسْ عَلَيْهِ الْأَمْرَ ، نَحْوُ صُنْ صُونَا صُونُوا صُونِى صُونَا صُنَّ ، وَبِالتَّأْكِيدِ صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ ، وبِعْ بِيعَا بِيعُوا بِيعِى بِيعَا بِعْنَ ، وَخَفْ خافا خَافُوا خَافِى خَافَا

خِفْنَ ، و بالتأكيد بيعَنَّ وَخَافَنَّ » .

أقول : وقس حكم الأمر المأخوذ من المعتل العين الواوى واليائى على حكم المضارع المجزوم فى حذف العين عند سكون مابعده ، وثبوته عند تحركه ؛ لكونه فى حكم المجزوم ، ففى كل موضع سكن لام الفعل من الأمر حذفت عين الفعل منه ، وفى كل موضع تحرك لام الفعل منه لم تحذف العين ، وعلة إسقاط العين وإثباتها فى الأمر كعلتها فى المضارع ؛ فاعتبر وتأمل ؛ فلا نحتاج إلى إعادتها ههنا

و إذا دخل على الفعل المضارع المجزوم أو ما فى حكمه نونُ التأكيد عاد ماسقط لأجله ؛ لزوال موجب حذفها ؛ فتقول فى المجزوم بالتأكيد لم يَصُونَنَّ ولم يبيعَنَّ ولم يَخَافَنَّ بإعادة العين المحذوفة ، وفى الأمر بِيعَنَّ وخافَنَّ وصُونَنَّ

الابنيه التى تعتل من مزيد الثلاثى

قال : «ومزيد الثّلاثِيِّ لا يَعْتَلُّ مِنْهُ إلا أَربعةُ أَبْنية، وَهِىَ أَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَةً ، والأَصْلُ إِجْوَاباً ، أُعِلَّ بِالنَّقْلِ والْقَلْبِ ، فاجتمع أَلِفَانِ ، فحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا وعُوِّضَ عَنْهَا التاء فى آخِرِهِ ، واسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً ، وانْقَادَ يَنْقَادُ انْقِيَاداً ، وَاخْتَارَ يَخْتَارُ اخْتِيَاراً »

أقول : ومزيد الثلاثى من المعتل العين الواوى واليائى لا يعتل منه إلا أربعة أبنية ، وهى الإفعال والاستفعال والانفعال

والافتعال ، نحو أجاب ، وأصله أجْوَبَ ، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها روما للإعلال ولاستثقالها عليها ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حكما وانفتاح ماقبلها لفظا

ويُجِيبُ أصله يُجْوِبُ ، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

وإجَابة أصله إجْوَاباً ، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حكما وانفتاح ماقبلها لفظا ؛ فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو والألف الزائدة للمصدر ، فحذفت إحداهما ، لالتقاء الساكنين

وذهب سيبويه إلى أن المحذوف هى الألف الثانية ؛ بناء على أن الثقل إنما نشأ منها ، ولأنها زائدة ؛ فهى أولى بالحذف ، بخلاف الأولى فإنها بدل عن الأصل

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هى الأولى ؛ لأن من عادتهم أنه إذا التقى ساكنان حذفوا الساكن الأول ، ولأن الحذف بمنزلة الإدغام ؛ إذ الحذف أفاد التخفيف كما أفاده الإدغام ، فكما يُدْغِمون الحرف الأول فى الثانى يَحْذفون الحرف الأول من الساكنين ، ولأن الألف الثانية إنما زيدت لدلالتها على المصدر ، والحذف ينافيها ، ثم عُوِّض عنها تاء التأنيث فى الآخر

فان قيل : لِمَ عُوِّض عنها تاء التأنيث

قلنا : لأن عادتهم أنهم يعوضون التاء عن حرف العلة ، كالتُّراث والتُّجاه والتُّكلان ؛ فإن أصلها الوُراث والوُجاه والوُكلان

فان قيل : فَلِمَ لا توضع التاء فى موضع الواو المحذوف من إجْوَاب واسْتِقْوام

قلت : طلبا للفرق بين البدل والعوض ، إذ البدل هو القائم مقام الشيء ؛ فكان من حقه أن يقع موقع المبدل منه ، والعوض يجبر ما نقص من الكلمة ، فأنَّى وقع العوض فقد حصل الجبر

فان قيل: فما فائدة تعيين هذه التاء بالآخِرِ

قلت : لأنها تاء تأنيث، ومن حقها أن تقع فى الآخِرِ ، لأن الآخر هو محل الزيادة والنقصان

ويجوز ترك التعويض عند الإضافة ، نحو قوله تعالى (وإقَامِ الصَّلاةِ) فكان ذكر المضاف إليه بمنزلة تاء التأنيث

واستقام أصله اسْتَقْوَم ، نقلت حركة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حُكْما وانفتاح ماقبلها لفظا . ويستقيم أصله يَسْتَقْوِم ، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها . وأصل اسْتِقامة استِقْوام ، نقلت

حركة الواو إلى ماقبلها ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حُكْما وانفتاح ماقبلها لفظا ؛ فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو وألف المصدر ؛ فحذفت إحداهما ثم عوضت عنها التاء فى آخرها ؛ لما مر آنفا

وأصل انْقاد يَنْقَادُ انْقَوَدَ ، يَنْقَوِدُ ، قلبت الواو ألفا فيهما ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها لفظا

وأصل انْقِيَاد انْقِوَاد حذفت حركة الواو ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها (١)

وأصل اختار يختار اخْتَيَرَ يَخْتَيِر ، قلبت الياء فيهما ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها ، واختيارا على الأصل

اعلال عين الاجوف المبنى للمفعول من مزيد الثلاثى

قال : « وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ : أُجِيبَ يُجَابُ وَاسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ وَانْقِيدَ يُنْقَادُ وَاخْتِيرَ يُخْتَارُ »

أقول : إذا بَنَيْتَ هذه الأفعال المذكورة لِمَا لم يسم فاعله ، تقلب العين فى الماضى ياء وفى المضارع ألفا ؛ سواء كان واوا أو ياء ، نحو أُجِيبَ ، أصله أُجْوِب مثل أُكْرِمَ ، نقلت الكسرة إلى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها

---

(١) هذا الضرب من التصريف غير وجيه ؛ لأنه سيسكن الواو ثم يحركها بعد قلبها ياء ، وذلك لا يتفق مع القواعد الصرفية ، وخير منه أن يقال : إنه اعل حملا على فعله

وأصلُ يُجابُ يُجْوَبُ ـ مثل يُـكْرَم ـ قلبت الواو ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها الآن .

وأصل اسْتُقِيم اسْتُقْوِمَ ـ مثل اسْتُخْرِجَ ـ نقلت الكسرة من الواو إلى ماقبلها ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ماقبلها

وأصل يُسْتَقَام يُسْتَقْوَمُ ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها حكما وانفتاح ما قبلها لفظا

وأصل انقيد انْقُوِد ـ مثل انقُطِع ـ نقلت حركة الواو : أى الكسرة إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ماقبلها ، وينقاد أصله يَنْقَوِد ، قلبت الواو ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها

وَاخْتِير أصله اخْتُيِرَ ، استثقلت الكسرة على الياء فنقلت منها إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها

وأصل يُخْتَار يُخْتَيَر ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها

صوغ الامر من الابنية المعلة من مزيد الثلاثى الاجوف

قال : « وَمِنْهَا الْأَمْرُ أَجِبْ أَجِيبَا وَاسْتَقِمْ اسْتَقِيمَا وَانْقَدْ انْقَادَا وَاخْتَرْ اخْتَارَا » .

أقول : إذا أردت أن تبنى الأمر من الأبنية الأربعة المذكورة أعنى أجاب يُجِيب واسْتقام يَسْتَقِيم وَانْقَاد يَنْقَاد واخْتار يَخْتار قلت : أَجِبْ أَجِيبَا وَاسْتَقِم اسْتَقِيمَا الخ .

فأجب أمر من تُجِيبُ ، حُذِفَ منه حرفُ المضارعة ، وأعيدت الهمزة المرفوضة ، ثم حذفت حركة لام الفعل للجزم فالتقى ساكنان هما الباء والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار أجب . وأجيبا أمر من تُجِيبان ، حُذِف منه حرف المضارعة ، وأعيدت الهمزة المرفوضة ، ثم حذفت النون للجزم ؛ فصار أَجِيبَا ، وقس عليه أجيبوا أجِيبى أجِيبا أجِبْنَ ، فتسقط العين إذا سكن اللام ، وتثبت إذا تحرك

واستقم أمر من تستقيم ، حذف منه حرف المضارعة ؛ وزيدت فى أوله همزة الوصل مكسورة ، ثم حذفت حركة لام الفعل للجزم ؛ فالتقى ساكنان هما الياء والميم ؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار استقم . واستقيما أمر من تستقيمان ؛ فحذف منه حرف المضارعة ، وزيدت همزة الوصل مكسورة فى أوله ، ثم حذفت النون للجزم فصار استقيما . وقس عليه استقيموا استقيمى استقيما استقِمْن ؛ فتسقط العين حيث سكن لام الفعل وتثبت حيث تحرك

وانقد أمر من تنقاد ، حذف منه حرف المضارعة ، وزيدت همزة الوصل مكسورة فى أوله ، وحذفت حركة لام الفعل للجزم ؛ فاجتمع ساكنان هما الألف والدال ؛ فحذفت

الألف ؛ لالتقاء الساكنين ؛ فصار انقد . وانقادا أمر من تنقادان، حذف منه حرف المضارعة ، وزيدت همزة الوصل مكسورة فى أوله ، وحذف النون للجزم ؛ فصار انقادا . وقس عليه انقادوا وانقادى وانقادا وانقدْن

واختر أمر من تختار ، حذف منه حرف المضارعة ، وزيدت فى أوله همزة الوصل مكسورة ، وحذفت حركة لام الفعل ؛ فالتقى ساكنان هما الألف والراء ؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصار اختر . واختارا أمر من تختاران ، حذف منه حرف المضارعة ، وزيدت همزة الوصل مكسورة فى أوله ، ثم حذفت النون للجزم فصار اختارا . وقس عليه اختارا واختارى واختارا واختارن ؛ فتحذف العين إذا سكن لام الفعل وتثبت إذا تحرك

ابنية الاجوف الى لاتعل

قال : « ويَصِحُّ نحْوُ قَوَّلَ وَقاوَل وتَقَوَّلَ وَتَقاوَلَ وَزَيَّنَ وتَزَيَّنَ وَسايَرَ وَتَسايَرَ واسْوَدَّ واْبْيَضَّ واسْوادَّ وَاْبْياضَّ وسَائِرُ تصارِيفِها »

أقول : هذه الأمثلة كلها مصونة عن الإعلال ؛ لأنها لو أعلت لكان إعلالها إما بالقلب أو الحذف أو الاسكان ، لكنه لم يمكن لانتفاء شرطه ؛ لأن شرط قلبهما ألفا تحركهما وانفتاح ماقبلهما

لفظا أو حكما . وشرط قلب أحدهما بالآخر كون حركة ماقبلها من جنس الآخر ، وهو منتف فى الأبواب المذكورة . وشرط حذفهما فى الأجوف التقاء الساكنين . وشرط إسكانهما تحركهما بالضمة والكسرة كيقول ويبيع ، وانتفاؤهما ظاهر ، وكذلك يصح سائر تصاريفها من المضارع واسم الفاعل والمفعول والمكان وغيرها ؛ لتبعيتها للماضى فى الإعلال وعدمه

علال اسم الفاعل المبنى من مجرد الثلاثى ومزيده

قال : « وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الثُّلاَثِيِّ الْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالْهَمْزَةِ كَصَائِنٍ وَبَائِعٍ ، والمزيدُ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ الْمُضَارِعُ كَمُجِيبٍ وَمُسْتَقِيمٍ وَمُنْقَادٍ وَمُخْتَارٍ » .

أقول : لما فرغ من الفعل شرع فى بيان اسم الفاعل لتبعيته للفعل فى الإعلال وعدمه

واسم الفاعل المأخوذ من الثلاثى المجرد المعتل العين الواوى واليائى يعتل بالهمزة ، كصائن وبائع ، أصلهما صاوِنٌ وبايِعٌ ، قلبت الواو والياء فيهما همزة

فان قيل : الإعلال للتخفيف ، ولا تخفيف ههنا لثقل الهمزة

قلنا : لانسلم عدمه لأن الاسم فرع الفعل فى الإعلال ، فلو لم يعل الاسم حينئذ إعلال فعله لزم مزية الفرع على الأصل ؛ فوجب إعلاله

وقياسه أن يعتل بما اعتل به المضارع ؛ لأن إعلاله يحصل حملا على الفعل ، وحمله على حال مأخذه أولى ، لـكنه لم يمكن ؛ لأن إعلاله بالنقل كيبيع ، أو بالقلب كيخاف ، و إعلاله بالنقل لم يمكن ؛ لعدم قبول ماقَبْله الحركة ، وكذا بالقلب ؛ لسكون ماقبله ؛ فوجب حمله على الماضى ، و إعلالُه بالألف ، وههنا لم يمكن بالألف ؛ فوجب العدول عن قياس الماضى إلى ماهو أقرب إلى الألف وهو الهمزة ؛ لقربهما فى المخرج ، ولاتحاد صورتيهما فى كثير من المواضع فى الخط

وصورة خط الهمزة فى اسم الفاعل نحو صائن و بائع صورة الياء من غير نَقْط ؛ للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التى هى صورة الهمزة ، ونَقْطُها لحن

لـكنك تقول : لما وجب العدول وجب حمله على مأخذه ، ثم العدول عن قياسه ؛ لأن حَمْلَه على الماضى ليس بقياس ، فلو حُمِل عليه وعُدِلَ عنه لزم العدول بدرجتين ، ولاشك فى أولوية العدول بدرجة ،

واسم الفاعل المأخوذ من الثلاثى المزيد فيه المعتل العين الواوىّ واليائىّ يعتل بما اعتل به المضارع من النقل والقلب ، كمجيب ومستقيم ، أصلهما مُجْوِب ومُسْتَقْوِم ، فنقلت الـكسرة

من الواو فيهما إلى ماقبلهما ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيهما فصار مُجِيب وَمُسْتَقِيم ، أو بالقلب ، نحو مُنْقَاد ومُخْتَار ، أصلهما مُنْقَوِدٌ وَمُخْتَيِرٌ ، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، أو بالنقل ، كمُقِيل ، أصله مُقْيِل ، نقلت الكسرة إلى ما قبلها فصار مُقِيل .

اعلال اسم المفعول المبنى من المجرد

قال : « وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالنَّقْلِ وَالْحَذْفِ كَمَصُونٍ وَمَبِيعٍ ، وَالْمَحْذُوفُ وَاوُ الْمَفْعُولِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ، وَعَيْنُ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ الْيَاءَ فَيَقُولُونَ : مَبْيُوعٌ » .

أقول : اسم المفعول المأخوذ من المعتل العين الواوىّ واليائىّ يعتل بالنقل والحذف ، كمصون ومبيع ، أصلهما مَصْوُون ومَبْيُوع ، استثقلت الضمة على الواو والياء فنقلت ضمتهما إلى ماقبلهما ، فالتقى ساكنان هما عين الفعل وواو المفعول ، فحذفت إحداهما

رأى سيبويه فى المحذوف من نحو مصون ومبيع

ومذهب سيبويه أن المحذوف فيهما واو المفعول ، لكن الضمة أبدلت بكسرة فى اليائى ؛ لأنه لولاه لانقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ، فيلتبس اليائى بالواوى ؛ فوجب الإبدال لسلامته

وإنما حذفت واو المفعول دون عين الفعل ؛ لأن واو المفعول زائدة وعين الفعل أصلية ، والزائد أحرى بالحذف ، والأصلى بالإبقاء ،

ولأن العين تدل على بنية الكلمة من الواوى واليائى ، فوزن مصون عند سيبويه مَفُعْل ووزن مبيع مَفِعْل

رأى الاخفش فى المحذوف من نحو مصون ومبيع

ومذهب أبى الحسن أن المحذوف منهما عين الكلمة ، أعنى الواو فى يصون والياء فى يبيع ، إلا أنه أبدلت الضمة كسرة فى اليائى ، وقلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ماقبلها ؛ لئلا يلتبس اسم المفعول من المعتل العين اليائى باسم المفعول من المعتل العين الواوى على تقدير عدم الإبدال والقلب :

وإنما اختار الأخفش حذف عين الفعل دون واو المفعول ؛ لأن واو المفعول إنما زيدت لدلالتها على بناء اسم المفعول ، فلو حذفت الواو لبطلت الدلالة ، بخلاف عين الفعل ؛ فانه إذا حذفت لم يختل بحذفها غرض

ويمكن أن يجاب عنه بأن الواو والميم تدلان على بناء اسم المفعول ، فاذا أسقطت الواو بقيت الميم ، لدلالته على بناء اسم المفعول ، مع أن الميم أقوى دلالة على بناء اسم المفعول ؛ لاستبدادها بدلالتها عليه فى الثلاثى المزيد فيه والرباعى ، نحو مُكْرَم وَمُسْتَخْرَج ومُدَحْرَج ، ولأن الواو لو دلت على بناء اسم المفعول لما انقلبت ياء كما ذهب إليه الأخفش من إبدال ضمة ماقبل الواو كسرة ، وقلب الواو ياء فى مبيع ؛ لأن الواو لما انقلبت فيه ياء لم يبق مايدل على بناء

اسم المفعول ، وماقيل : من أن حذف العين لايفوّت غرضا ممنوع ؛ لأن عين الفعل يدل على أصل البنية من أنها واوية أو يائية ؛ فوزن مصون عند الأخفش مَفُول ووزن مبيع عنده مَفِيل ، وبنو تميم يثبتون الياء ؛ لعدم ثقل اجتماع الواو مع الياء كاجتماع الواوين:

شرط اعلال اسم المفعول من مزيد الثلاثى وما يعل به

قال : « وَمِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالْقَلْبِ إِنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ كَمُجَابٍ وَمُسْتَقَامٍ وَمُنْقَادٍ وَمُخْتَارٍ » .

أقول : اسم المفعول المأخوذ من الثلاثى المزيد فيه المعتل العين الواوى واليائى يعتل بالقلب إن اعتل فعله بالقلب كَمُجَاب وَمُسْتَقَام ، أصلهما مُجْوَبٌ وَمُسْتَقْوَمٌ ، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها ، ثم قلبت الواو ألفا فيهما ؛ لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها لفظا

ومنقاد ومختار أصلهما مَنْقَوَد ومُخْتَيَر ، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما

وإنما قال « إن اعتل فعله » احترازا به عن اسم المفعول الذى لم يعتل فعله ؛ نحو مُسْتَحْوَذ ومُسْتَنْوَق ومُسْتَصْوَب فإنه لم يعتل فيها ؛ لعدم إعلال فعلها ؛ لأن اسم المفعول فى الإعلال وعدمه تابع للفعل

تعريف الناقص واسماؤه

قال : « الثَّالِثُ الْمُعْتَلُّ اللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ : النَّاقِصُ ، وَذُو الْأَرْبَعَةِ : لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ؛ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ » .

أقول : النوع الثالث من المعتلات معتل اللام ، وهوما كان لام فعله حرف علة ، ويقال لهذا النوع : معتل اللام ، والناقص ، وذو الأربعة ، والأطرف .

وإنما يقال له : معتل اللام ؛ لأن لام فعله حرف علة — والناقص لنقصان حرفه حالة الجزم وحركته حالة الرفع ، نحو لم يغزُ ولم يرم وهو يغزو ويرمى — وذو الأربعة ؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف ؛ إذا أخبرت عن نفسك ، نحو غَزَوْتُ ورميْتُ ؛ وإنما جعل المصنف الضمير المرفوع المتحرك المتصل بالفعل من نفس الكلمة ؛ لشدة اتصاله بالفعل ، فكأنه يصير جزأ من الفعل — والأطرفُ ؛ لوقوع حرف العلة فى طرفه

اعلال الناقص المجرد

قال : « فَالْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِيهِ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا كَغَزَا وَرَمَى وَعَصَا وَرَحَى » .

أقول : تقلب الواو والياء فى الثلاثى المجرد المعتل اللام الواوى واليائى ألفا ، سواء كان اسما أو فعلا ماضيا أو مضارعا معلوما

أو مجهولا ، مجرداً أومزيدا ، إذا تحركتالفظا كغَزَا ورَمَى فى الفعل المجرد ، أَصْلُهما غَزَوَ ورَمَيَ ، قُلبت الواو والياء ألفا لتحركهما لفظا وانفتاح ماقبلهما لفظا ، وعصا ورحى فى الاسم المجرد أصلهما عَصَوٌ ورَحَيٌ ، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، ثم حذفت الألف للساكنين بينه و بين التنوين ، ولم يحذف التنوين ؛ لدلالته على الصرف

وإنما أورد المصنف أربعة أمثلة ؛ لأن اثنين منها للفعل ، واثنين منها للاسم ؛ لِكُلِّ واحدٍ منهما اثنان : أحدهما واوى والآخر يائى

إعلال الناقص المزيد واسم المفعول منه

قال : « وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ كَأَعْطَى وَاشْتَرَى وَاسْتَقْصَى ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ كَالْمُعْطَى وَالْمُشْتَرَى وَالْمُسْتَقْصَى » .

أقول : وكذلك تقلبان ألفا فى الفعلِ الماضى الزائد على ثلاثة أحرف ؛ إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، كأعطى واشترى واستقصى ، واسمِ المفعول الزائدِ على ثلاثة أحرف ؛ إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما ، كالمعطَى وَالمشترَى والمستقصَى

قال : « وَكَذَلِكَ ، إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ مِنَ الْمُضَارِعِ ، كقولك : يُعْطَى و يُغْزَى و يُرْمَى »

أقول : وكذلك تقلبان ألفا فى الفعل المضارع المعتل اللام الواوى واليائى المبنى للمفعول ، سواء كان الفعل مجردا أو مزيدا ؛ إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما ، نحو يُغْزَى وَيُرْمَى وَيُعْطَى ويُشْتَرى وَيُسْتَقْصى ، أصلها يُغزَوُ وَيُرمَىُ وَيُعطَوُ وَيُشْتَرَىُ وَيُستَقْصَوُ ، قلبت الواو والياء فيها ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما

مواضع حذف اللام من ماضى الناقص وثبوتها

قال : « وَأَمَّا الْمَاضِى فَتُحْذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فى مِثَال فَعَلُوا مُطْلَقًا ، وَفِي مِثَالِ فَعَلَتْ وَفَعَلَتَا ، إِذَا انْفَتَحَ الْعَيْنُ ، وَتَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا ، فتَقُولُ : غَزَا غَزَوَا غَزَوْا ، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتِ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا — وَرَمَى رَمَيَا رَمَوْا ، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُنَّ ، رَمَيْتُ رَمَيْنَا — وَرَضِى رَضِيَا رَضُوا ، رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِينَ ، رَضِيتَ رَضِيتُمَا رَضِيتُمْ ، رَضِيتِ رَضِيتُمَا رَضِيتُنَّ ، رَضِيتُ رَضِينَا — وكذلك سَرُوَ سَرُوا سَرُوا»

أقول : لما فرغ من بيان الإعلال المشترك بين الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة شرع فى الخاص للخاص بقوله « أما الماضى»

فنقول : الناقص إما فعل أو اسم ، والفعل إمَّا مجرد أو مزيد ، والمجرد إما ماض أو مضارع ، والماضى إما معلوم أو مجهول

فأما المعلوم فتحذف اللام منه فى مثل فعلوا من الجمع المذكر الغائب مطلقا : أى سواء كان واوا أو ياء ، وسواء كان عين فعله مفتوحا أومضموماأو مكسورا، وفى مثال فعلَتْوفعَلَتَا ؛ إذا انفتح العين فيهما ؛ لأنه لوكان عين فعل كل واحد منهما مكسورا ، نحو رَضِيَتْ رضِيَتا ، أومضموما نحوسرُوَتْ سرُوَتالم تحذف منهما ؛لعدم موجب حذفها ، وتثبت لام الفعل فى غير الأمثلة التى ذكرناحذفهامنها

وأنا أذكر أمثلة جميع ذلك مما حذف منها اللام ومما لم يحذف على سبيل التفصيل ، كماذكرها المصنف فأقول : غزا أصله غزَوَ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وغزَوَا جار على الأصل ، وإنما لم تقلب الواو كما فى غزا ألفا مع أنه متحرك وما قبله مفتوح ؛ لأنه لو انقلبت الواو فيه ألفا لأدى إلى التقاء ساكنين هما الألفان : أحدهما الألف المنقلبة عن الواو ، والآخَر ألف التثنية ؛ فلا بد من حذف أحدهما ، فإذا حذف أحدهما التبس التثنية بالمفرد ولم يتميز أحدهما عن الآخَر

وغزَوْا أصله غزوُوا بواوين:أحدهماواولام الفعل،والآخَر واو جماعة المذكرين ـ على وزن فعلوا ـ قلبت الواو الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو وواوالضمير ، ثم حذفت الألف لأن الواو علامة الفاعلين ؛ فحذفها مفوت للغرض

وأصل غَزَتْ غَزَوَتْ ـ على وزن فَعَلَتْ ـ قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار غَزَاتْ ، فالتقى ساكنان هما الألف المقلوبة وتاء التأنيث ، ولا يمكن تحريك كل واحد منهما ؛ لخروجهما عن وضعهما بسبب التحريك ، فحذفت الألف للساكنين ، ولا يمكن حذف التاء لزوال علامة التأنيث

وأصل غزَتَا غزَوَتا ـ على وزن فَعَلَتا ـ قلبت الواو ألفا، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار غزاتا ، ثم حذفت الألف لأمرين :أحدهما أن غزتا تثنية وهى فرع المفرد وقد حذفت من المفرد ؛ فلو لم تحذف منها لزم مزية الفرع على الأصل . الثانى أن حركة تاء التأنيث فى غزَتَا عارضة بسبب الألف ، لئلا يلزم التقاء الساكنين ، والحركة العارضة ليست معتداً بها . ومن العرب من يقول : غزَاتَا بإثبات الألف .

وتثبت فى غَزَوْن غزَوْتَ غزوْتُما غزَوْتُم غَزَوْتِ وغزَوْتُما غزَوْتُنَّ غزَوْتُ غزَوْنَا ؛ لعدم موجب حذفها فيها

وتقول : فى ماضى معتل اللام اليائى : رمَى ، أصله رَمَيَ ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ورَمَيَا على الأصل . وإنما لم تقلب الياء فى رَمَيَا مع أن مقتضى قلبها موجود فيه وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لئلا يلتبس بالمفرد

وأصل رمَوْا رميُوا — على وزن فَعَلُوا — قلبت الياء ألفا

لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ثم حذفت الألف للساكنين ؛ فصار رَمَوْا ، ولا يجوز حذف الواو ؛ لزوال علامة الفاعِلِين

وأصل رمتْ رَمَيَتْ ، قلبت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار رَمَاتْ ، فالتقى ساكنان ، وهما الألف المقلوبة عن الياء وتاء التأنيث ، ولا يمكن تحريك أحدهما ؛ لأنه خروج عن وضعه ، فحذفت الألف ، ولا يجوز حذف التاء ؛ لأنها علامة التأنيث

ورَمَتَا أصلها رَمَيَتَا ـ على وزن فَعَلَتَا ـ قلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ فصار رماتا ، ثم حذفت الألف ؛ للدليل الذى ذكرناه فى غَزَتَا ؛ فاعتبر . ومن العرب من يقول: رَمَاتَا بإثبات الألف

ويثبت اللام فى رمَيْنَ ورميتَ ورميتما وَرميتم ، ورميتِ ورميتما ورميتُنَّ ، ورميتُ ورمينا ؛ لعدم موجب حذفها فيها

وأصل رَضِيَ رَضِوَ ؛ لأنه من الرضوان ، وهو معتل اللام الواوى ، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ، فصار رضى ، ويثبت الياء فيه لعدم موجب حذفها منه . وأصل رَضِيَا رَضِوَا قلبت الواو ياء كذلك

وأصل رضُوا رَضِيُوا ، وأصله رضِوُوا بالواوين : الأولى واو لام الفعل ، والثانية واو الضمير ، قلبت الواو الأولى ياء ؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها ، فصار رضِيُوا ، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى

ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ؛ فحذفت الياء للساكنين من الياء والواو ؛ فصار رَضُوا

وأصل رضِيَتْ رَضِيتاَ رَضِينَ رَضِيتَ رَضِيتُمَا رضِيتُم ، رَضِيتِ رضيتمَا رضيتُنَّ ، رضيتُ رضينا رَضِوَتْ رضِوَتا رضِوْن ، رَضِوْتِ رضِوْتُما رضِوْتُم ، رضِوْتِ رضِوْتُما رضِوْتُنَّ ، رضِوْتُ رضِوْنَا ، قلبت الواو ياء ؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها فيها ، وتثبت الياء المنقلبة عن الواو فيها ؛ لعدم موجب حذفها منها .

وَسَرُوَ سَرُوَا كلاهما على الأصل . وَسَرُوا أصله سَرُوُوا بالواوين : إحداهماواولام الفعل ، والأخرى واو الضمير ، استثقلت الضمه على الواو فحذفت منه ، فالتقى ساكنان هما واو لام الفعل وواو الضمير ، ثم حذفت واو لام الفعل : لالتقاءالساكنين ، دون واو الضمير ؛ لأنه علامة الفاعلين :

حركةعين الناقص اذا اتصلت واو الضمير بها

قال : « وَإِنَّمَا فتَحْتَ ما قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ فِى مِثَالِ غزَوْا وَرَمَوْا وَضَمَمْتَ فِى رَضُوا وَسَرُوا ؛ لِانَّ وَاوَ الضمير إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ ، فَإِنْ كَانَ ماقَبْلَهَا مَفْتُوحاً أَبْقِىَ عَلَى الْفَتْحَةِ ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا أَوْ مَكْسُوراً ضُمَّ ، وَأَصْلُ رَضُوا رَضِيُوا نُقِلَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى الضَّادِ وَحُذِفَتْ الْيَاءُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ » .

أقول : هذا جواب عن دخل مقدر ؛ تقديره إن واو الضمير كألفه ، والألف تقتضى فتح ماقبلها ؛ فتقتضى واوه ضم ماقبله أيضا ، ومع هذا فتحتَ ماقبل واو الضمير فى غزوا ورموا و ضَمَمْتَ فى رضُوا وسرُوا .

أجاب عنه بأنه لايلزم من اقتضاء الألف الفتحةَ اقتضاء الواو الضمة ؛ لأن الواو تتحقق بعد الفتحة كما تتحقق بعد الضمة بخلاف الألف ؛ فانه لا يتصور إلا بعد الفتحة ، ولهذا إن واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص فتح ماقبله أو ضم ؛ لأنه إذا اتصل لزم التقاء الساكنين بينه و بين اللام ، وسقط اللام ، فان انفتح ماقبلها أبقى على الفتحة ؛ لتحققه بعد الفتحة ، ولأن الأصل إبقاء الشىء على ما كان عليه ، أولا أن الواو والياء لما قلبتا فيهما ألفا وحذفت الألف أبقى ماقبل واو الضمير فيهما على الفتح ؛ لتدل الفتحة على الألف المحذوفة ، و إن انضم ماقبل واو الضمير نحو سَرُوا أبقى على الضم ؛ لأن الأصل إبقاء الشىء على ما كان كما مر ، ولأن واو لام الفعل لما حذفت منه أبقى ماقبل واو الضمير على الضمة ؛ ليدل على الواو المحذوفة ، و إن انكسر ماقبل واو الضمير ؛ نحو رضُوا — أصله رضِيُوا — ضمّ ؛ لأنه لما استثقلت الضمة على الياء نقلت إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ، وحذفت الياء ؛ ليكون ماقبل واو الضمير مضموما ؛ لعدم تحققه بعد الكسرة

وذكره « بعد حذف اللام » بعد « الناقص » يستلزم حذف اللام قبل اتصاله ، وليس كذلك ؛ لأنه للساكنين ، ولا ساكنين قبله ، ولهذا لم يذكر فى بعض النسخ . « وأصل رضُوا رضِيُوا إلى آخره » ، وقد سبق كيفية إعلاله

حكم آخر المضارع من الناقص

قال : « وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَتَسْكُنُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالالِفُ مِنْهُ فِى الرَّفْعِ ، وَتُحْذَفُ فِى الْجَزْمِ ، وَتُفْتَحُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِى النَّصْبِ ، وَتَثْبُتُ الْأَلِفُ » .

أقول : لما فرغ المصنف من ماضى معتل اللام الواوى واليائى شرع فى بحث المضارع المعتل اللام الواوى واليائى ، فالمضارع إما معلوم أو مجهول .

فالمعلوم تقلب واوه وياؤه ألفا إن انفتح عينُه ، كيَرْضَى ويَخْشَى ؛ فتكون لامه واوا أو ياء أو ألفا ، فتسكن الواو والياء والألف فى المفردات الخمسة [1] حالة الرفع ، لثقل الضمة عليها . والمراد من إسكانها تقدير حركتها الإعرابية ، وإلا لزم تسكين الألف الساكن ويحذفن فى حالة الجزم ، لكونها بمنزلة الحركة .

وتفتح الواو واليـاء فى حالة النصب ، لخفة الفتحة مع

---

(١) الغائب والغائبة والمخاطب والمتكلم وحده والمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره

قبولهما الحركة . وتثبت الألف بحالها فيه ؛ لعدم قبولها الحركة ولو كانت الفتحة أخف .

ما يسقطه الجازم من النونات

قال : « وَيُسْقِطُ الْجَازِمُ وَالنَّاصِبُ النُّونَاتِ سِوَى نُونِ جَمَاعَةِ المؤنث ؛ فَتَقُولُ : لَمْ يَغْزُ ولَمْ يَغْزُوَا ولَمْ يَغْزُوا ، وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَرْمِيَا وَلَمْ يَرْمُوا ، وَلَمْ يَرْضَ وَلَمْ يَرْضَيَا وَلَمْ يَرْضَوْا وَلَنْ يَغْزُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَرْضَى » .

أقول : إذا دخل الجازم أو الناصب على أمثلة الفعل المضارع المعتل اللام الواوى أو اليائى يَحْذِفان منها جميع النونات ؛ لأنها بمنزلة الحركة الإعرابية ، فكما يحذف الجازمُ الحركةَ الإعرابية من الصحيح اللام يحذف من المعتل اللام ما هو بمنزلة الحركة الاعرابية فيه

و إنما يحذف الناصب النونات منها حملا للنصب على الجزم فى الحذف ، كما حمل النصب على الجر فى الأسماء ، إذ الجزم فى الأفعال فى مقابلة الجر فى الأسماء ؛ لأن الجزم مختص بالأفعال كما أن الجر مختص بالأسماء ، فكما حمل النصب على الجر فى الأسماء حمل النصب على الجزم فى الأفعال ، ومنه قوله تعالى (فَإِنْ لَمْ تَفعَلوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) الأول مجزوم والثانى منصوب ؛ إلا نون جمع المؤنث

وإنما لم يَحْذف الجازمُ والناصبُ نونَ جمع المؤنث لأنهما لا يؤثران إلا فى الأمثلة الخمسة ، وجمعه ليس منها ؛ فتقول : لم يَغْزُ ، أصله يَغْزُو ، فلما

دخل عليه الجازم حذفت الواو ؛ لأنها بمنزلة الحركة ، فكما يحذِف الجازمُ الحركةَ من الصحيح اللام يحذف ما هو بمنزلتها من المعتل اللام كما سبق

وأصل لم يَغْزُوَا ولم يَغْزُوا يغزُوَان و يغزُون ، فلما دخل عليهما الجازم حذفت منهما النون ؛ لأنها بمنزلة الحركة الاعرابية فى الصحيح كما مر

وأصل لم يَرْمِ يَرْمِى ، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه الياء للجزم

وأصل لم يرميا يرميان ، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه النون للجزم .

وأصل لم يَرْضَ يَرْضَى فلما دخل عليه الجازم حذفت منه الألف للجزم . فصار لم يرض

وأصل لم يرضيَا يرضيَان ، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه النون للجزم .

وأصل لن يغزو ولن يرمِى يغزو و يرمى ـ بسكون الواو والياء ـ فلما دخل عليهما لن فتحت الواو والياء بعد أن كانتا ساكنين . ولن يرضى بإثبات الألف جارٍ على الأصل ؛ إذ الألف ثابتة فيه قبل دخول لن عليه ولا يمكن تحريك الألف بالفتح ؛ لأنها لاتحتمل الحركة .

قال : « وَتَثْبُتُ لاَمُ الْفِعْل فِى فِعْلِ الاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ الإِنَاثِ » .

مواضع ثبوت لام الناقص عند الجزم

أقول : وتثبت لام الفعل فى فعل الاثنين واو يا كان أو يائيا ؛ لأنه لو أعل لسكان إعلاله إما بالقلب ، أو بالحذف ، أو بالاسكان . لاسبيل إلى الأول ؛ لأن ألفه يوجب فتح ماقبله فلا يمكن القلب ، ولا إلى الثانى ؛ لأنه للساكنين ولا ساكنين ههنا ، ولا إلى الثالث ، لأنه للضمة أو الكسرة ، وانتفاؤهما ههنا ظاهر ، أو بالجزم وهو أيضا لم يمكن ؛ لعدم تأثير الجازم فى الوسط .

وكذلك تثبت فى جماعة النساء ، لعدم موجب إعلاله ؛ لأنه لو أعل لسكان إعلاله إما بقلب الواو والياء ألفا ، أو بقلب أحدهما بالآخَر ، أو بالحذف ، أو بالاسكان . لاسبيل إلى الأول ؛ لأن شرط قلبهما ألفا تحركهما وانفتاح ماقبلهما لفظا أو حكما ، وليس ههنا كذلك ؛ لوجوب سكون ما قبل الضمير المرفوع المتحرك لفظا . ولا إلى الثانى ؛ لأن شرط قلب أحدهما بالآخَر كون حركة ماقبله من جنس الآخَر مع سكونه ، وههنا ليس كذلك . ولا إلى الثالث ؛ لأنه للساكنين وانتفاؤه ظاهر ، ولا إلى الرابع ؛ لأنه ساكن ، وتسكين الساكن محال .

مواضع حذف لام الناقص عند الجزم

قال : « وَيُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَفِعْل

الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ، فَتَقُول : يغزُو يَغْزُوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ ، تَغْزِينَ تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ ، أَغْزُو نَغْزُو » .

أقول : ويحذف لام الفعل من فعل جماعة الذكور ؛ لأنه مضموم فيه ، فإن انفتح ما قبله وجب قلبه بالألف ، فلزم التقاء ساكنين بينه وبين الضمير ، وإلا نقلت ضمته إلى ما قبله لثقلها عليه بعد سلب حركته ، فيلتقى ساكنان أيضا ؛ فوجب حذفه ، ومن فعل الواحدة المخاطبة ؛ لأنه مكسور فيها ، فإن انفتح ماقبله وجب قلبه بالألف ؛ فيلزم التقاء ساكنين بينه وبين الضمير ، وإلا نقلت حركته إلى ما قبله ؛ فيلتقى ساكنان ، فوجب الحذف للساكنين .

ولا يحذف الضمير ؛ لأنه لمعنى وإبقاؤه أولى ، ولأن اللام محل التغيير .

فإذا عرفت إعلاله مجملا فنبينه مفصلا فنقول : فى المضارع المعتل اللام الواوى يغْزُو أصله يَغْزُوُ بضم الواو ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت منه ؛ فصار يغزو ، ويغزوان جارٍ على الأصل . ويغزون أصله يغزُوُون بالواوين استثقلت الضمة على الواو فحذفت منها ؛ فالتقى ساكنان هما واوان : واو لام الفعل ، وواو الضمير ،

فحذفت واو لام الفعل دون الضمير ؛ لئلا تزول علامة الفاعلين ، وتغزو باسكان الواو كما مر . وتغزُوان جار على الأصل ، وكذا يغزون الذى هو جمع المؤنثة الغائبة .

وإلى هذ أشار المصنف بقوله « ويثبت لام الفعل في فعل الاثنين وجماعة الاناث » .

وَتغزُو باسكان الواو ، وتغزوان على الأصل . وتغزون إعلاله كاعلال يغزُون ، وقد بينا إعلاله فاعتبره . وأصل تغزين تغزُوِينَ استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ماقبلها ، فالتقى ساكنان هما واو لام الفعل و ياء الضمير ؛ فحذفت الواو للساكنين فصار تَغْزِينَ . وتغزوان وتغزون كلاهما على الأصل ، وأَغْزُو نَغْزُو باسكان الواو فيهما

والحاصل منه أن إعلاله فى المفردات الخمسة بالاسكان ، وفى الأمثلة الخمسة بحذف الواو فى الذكور والمخاطبة ، والبواقى من المثنى والجمع مصونة عنه .

استوا الجمعين فى الخطاب والغيبة فى اللفظ دون التقدير

قال : « واسْتَوَى فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِى الْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ جَمِيعاً ، وَاخْتَلَفَ التَّقْدِيرُ فَوَزْنُ الْمُذَكَّرِ يَفْعُونَ وَتَفْعُونَ ، وَوَزْنَ الْمُؤَنَّثِ يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ » .

أقول : واستوى فيه أى فى باب يغزو لفظ جماعة الذكور والاناث فى الخطاب والغيبة جميعاً ؛ لأنا نقول فيهما يغزون ، لكن

التقدير مختلف ؛ لسكون لام الذكور محذوفاً دون الإناث ، ولسكون الواو ضميرا والنون إعرابا فى الذكور ، والواو لاما والنون ضميرا فى الاناث ؛ فيكون وزن المذكر يَفْعُون وتفْعُون بالياء والتاء بحذف اللام ، ووزن المؤنث يَفْعُلْنَ وتَفْعُلْنَ بالياء والتاء باثبات اللام

الاعلال الذى يكون فى مضارع الناقص اليائى

قال : « وَتَقُولُ يَرْمِى يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ ، تَرْمِى تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ ، تَرْمِى تَرْمِيَانِ تَرْمُونَ ، تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ أَرْمِى نَرْمِى ، وَأَصْلُ يَرْمُونَ يَرْمِيُونَ فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِرَضُوا »

أقول : وإن كان المضارع المعتل اللام يائيا نحو يرمى يرميان ، الخ فإعلاله فى المفردات الخمسة بالإسكان ، وفى الأمثلة الخمسة بحذف الياء فى الذكور والمخاطبة

وأصل يَرْمُونَ يرميُون ففعل به : أى بيرمون من الإعلال مافعل برضُوا منه ، وهو نقل حركة الياء فيهما إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ، وحذف الياء منهما ؛ لالتقاء الساكنين بين الياء والواو فيهما ، وأصل تَرْمُونَ تَرمِيُونَ فنقلت ضمة الياء إلى ماقبلها بعد سلب حركته [ثم حذفت الياء] (١) لالتقاء الساكنين بين

(١) كانت عبارة الأصل هكذا : « وأصل ترمين ترميين فحذفت كسرة الياء منها لالتقاء الساكنين بين الياء والواو فيهما » وأنت ترى أن هذا الكلام غير مستقيم ؛ لأنه ليس فى ترميين ساكنان هما الياء والواو ، فضلا عن أنه سيتكلم عقب هذا عن ترمين ،

الياء والواو فيها . وأصل ترمين ترميين، فحذفت كسرة الياء ، ثم الياء للساكنين ، والبواقى فى المثنى والجمع المؤنث محفوظ عنه لما مر

حكم الناقص المزيد اذا انكسر عينه

قال : « وَهَكَذَا حُكْمُ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَكْسُورًا كَيُهْدِى وَيُنَاجِى وَيَرْتَجِى وَيَنْبَرِى وَيَسْتَدْعِى وَيَرْعَوِى وَيَعْرَوْرِى » .

أقول : وحكم المعتل اللام الواوى واليائى من غير الثلاثى المجرد مما كان ماقبل لامه مكسورا كحكم باب يرمى فى الإعلال وعدمه واستواء لفظ الواحد المؤنث مع لفظ الجمع المؤنث فى الخطاب واختلاف التقدير ، كيُهْدِى يُهْدِيان يُهْدُون تُهْدِين أهدَى أهدَيا اهدَوْا اهْدَت أهدَتَا أهْدَيْنَ أهْدَيْتَ الى آخره فانه إفعال يأتى وإعلاله كإعلال يرمى ؛ فلا حاجة إلى بيانه مفصلا ؛ لكونه مبينا

وناجى يناجى ـ من المناجاة وهى المكالمة على سبيل الخفية ـ واويّة ، وإعلاله كإعلاله بعد قلب الواو ياء ، فيكون له أصل قريب وبعيد ، وارتجى يرتجى ـ من الارتجاء ، وهو ضد اليأس ـ وَاوِىٌّ ، وانبرى ينبرى ـ من الانبراء وهو الاعتراض ـ يأتى ، وارعوى

فرأيت جعلها على النحو الذى تراه بين القوسين ليلتئم سياق الكلام ويؤدى المعنى الذى يصح أن يكون مرادا

يرعوى ـ من الارعواء وهو الرجوع ـ وَاوِىٌ . وأصل ارعَوَى ارعَوَوَ كاحمَرَرَ فقلبت الثانية ياء لوقوعها فوق أربعة ولم يكن ما قبلها مضموما ، ثم الياء ألفا ، ولم يدغم الواو ، لتقدم الإعلال على الإدغام ، لكونه[1] أخف . واعرورى يعرورى من الاعروراء وهو ركوب الفرس وغيره عريانا ـ وَاوِيٌ [2]

وأصل إهداء وارتجاء وانبراء وارعواء واعروراء إهْدَاى

---

(١) قد ذكر المؤلف أن أصل ارعوى ارعوو ، ثم قلبت الواو الثانية ألفا للسبب الذى ذكره ، ولكن يصح أن يسأل هنا لماذا لم تقلب الواو الأولى ألفا فيقال ارعاو ؟ مع أنها متحركة وماقبلها مفتوح ، والجواب على هذا أن ذلك إذا صح جاء المضارع منه يرعاو ـ بضم الواو ـ وهو مرفوض فى اللغة

أما تقدم الاعلال على الادغام فلأن التخفيف بالاعلال أسهل منه بالادغام ولأن الاعلال يتحقق بالحرف الواحد والادغام لايتحقق إلا بالحرفين

(٢) قد ذكر المؤلف أن أصل اعرورى الاعروراء وأنه واوى : أما أن أصله الاعروراء فمسلم على أنه الأصل الأول ، ولابد أن ينقل إلى الاعريراء ، لأن الواو قد وقعت ساكنة إثر كسرة فتقلب ياء ، كما فى الاعشيشاب ، وأما أنه واوى ففيه نظر ، لأن صاحب القاموس قد نبه على أنه يائى فضلا عن أنه قد ورد فيه عرى وعريان

وارْتجاىٌ وانْبَراىٌ وارْعِواوٌ واعْرِوْرَاوٌ فقلبت الواو والياء همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة .

قال : « وَتَقُولُ يَرْضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ يَرْضَيْنَ ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ ، تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ أَرْضَى نَرْضَى » .

أقول : فإن كان ألِفاً فإن كان أصله واوا كما تقول يرضى يرضيان الخ فاعلا له بالقلب والإسكان فى المفردات الخمسة ؛ لأن أصلها القريب أرْضَىُ نَرْضَىُ والبعيد أرْضَوُ نَرْضَوُ ، فقلبت الواو ياء لوقوعها رابعة ولم يكن ما قبلها مضموما ، ثم الياء ألفا .

وإنما قلبت الواو التى وقعت رابعة فصاعدا ياء إذا لم ينضم ما قبلها لأن الواو الرابعة فصاعدا أثقل من الياء الرابعة فصاعدا ؛ فطلبوا الخفة بقلبها ياء .

وإنما قلنا : ولم يكن ما قبلها مضموما ؛ لأنه لو كان ما قبلها مضموما لامتنع قلبها ياء نحو يدعو ويغزو ؛ فإن الواو فيهما رابعة ، لكن لَمَّا كان ما قبلها مضموما لم تقلب ياء ؛ لوجْدَان المجانسة بين الواو والضمة .

وفى الأمثلة الخمسة بالقلب فى المثنى ؛ لأن أصل يرضَيَان

يَرْضَوَان ، فقلبت الواو ياء ولم تقلب الياء ألفا ـ وَبالقلب وَالحذف فى الجمع المذكر والواحدة المخاطبة ؛ لأن أصل يَرْضَوْنَ القريب يَرْضَيُون والبعيد يَرْضَوونَ ، فقلبت الواو ياء والياء ألفاً ، فحذفت الألف للساكنين بينه و بين الضمير . وأصل ترضَيْنَ القريب ترضَيِينَ ، والبعيد ترضَوِين فقلبت الواو ياء وَالياء ألفاً وحذفت الألف للساكنين بينه و بين الضمير ـ وبالقلب فى الجمع المؤنث لأن أصل يَرْضَيْنَ ، يَرْضَوْنَ فقلبت الواو ياء .

و إن كان أصله يائيا نحو يخشى فإعلاله فى المفردات الخمسة بالقلب والاسكان، وفى الأمثلة الخمسة بالقلب والحذف فى المذكرين والمخاطبة ، وَالبواقى مصونة

حكم الناقص المزيد اذا انفتح عينه

قال : « وَهَكَذَا قِيَاسُ يَتَمَطَّى وَيَتَعَدَّى وَيَتَصابَى وَيَتَعَالَى وَيَتَقَلْسَى وَيَتَصَدَّى ، وَلَفْظُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَة فِى الْخِطَابِ كَلَفْظِ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي بَابِ يَرمِى وَيَرْضَى ، والتقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزْنُ الْوَاحِدَةِ تَفْعِينَ وَتفْعَيْنَ ، وَوَزْنُ الْجَمْعِ تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْنَ » .

أقول : حكم كل مَزِيد واوى أو يائى يكون ماقبل لامه مفتوحًا كحكم باب يرضى، و إعلاله كإعلاله ، نحو يتمَطَّى تمطِّيًا (تَفَعَّل وَاوِىّ) أى : يتبختر فى المشى ، ومنه قوله تعالى (ثم ذهب إلى

أهله يتمطى) ، وتصابى يتصابى تصابياً تَفَاعَل واوِىّ : أى يتمايل ، من الصبو ، وهو الميل ، ويسمى الصبىُّ صبيا لميله إلى مالا يعنيه، ويتقلسى تقلسيا تَفَعْلَلَ وَاوِىّ : أى يلبس قلنسوة ،

وأصل يَتَمَطَّى يَتَمَطَّوُ ، وأصْلُ يَتَصَابى يَتَصَابَوُ ، وأصل يَتَقَلْسَى يَتَقَلْسَيُ ، قلبت الواو ياء فى الأولين ثم الياء ألفا فيها ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولفظ الواحدة المؤنثة فى الخطاب كلفظ الجمع فى باب يرمِى ويرضَى ؛ لأنك تقول فيهما تَرْمِينَ وتَرْضَيْنَ على هيئة واحدة ، ولكن التقدير مختلف ؛ لأن لام الواحدة محذوف دون الجمع ، ولأن الياء ضمير والنون إعراب فى الواحدة ، والياء لام والنون ضمير فى الجمع ؛ فيكون وزن الواحدة تَفْعِينَ وَتَفْعَيْنَ بحذف اللام منهما ، ووزن الجمع تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْنَ باثبات اللام فيهما

إعلال الامر من الناقص

قال : « وَالأَمْرُ مِنهَا اُغْزُ اُغْزُوَا اُغْزُوا ، اغْزِى اُغْزُوا اُغْزُونَ ، اِرْمِ اِرْمِيَا ارْمُوا ، اِرْمِى اِرْمِيَا اِرْمِين ، اِرْضَ اِرْضَيَا اِرْضَوْا ، اِرْضِى اِرْضَيَا اِرْضَيْن »

أقول : حكم الأمر المأخوذ من المضارع المعتل اللام كحكم المضارع المجزوم من المعتل اللام فى الإعلال وعدمه ؛ فتحذف

لام الفعل من الأمْرحيث تحذف فى المضارع المجزوم ، وتثبت لام الفعل فى الأمر حيث تثبت فى المضارع المجزوم ؛ فتقول فى الأمر المأخوذ من الأمثلة المذكورة اغْزُ وارْمِ وارْضَ إلى آخره بحذف حرف المضارعة منها وزيادة همزة الوصل فى أولها ، وحذف اللامِ من المفرد المذكر ؛ لكونه بمنزلة الحركة[1] ، والنونِ من غيره إلا نون جمع المؤنث ؛ لأن حذفها يجعله فى حكم المجزوم ، وجمعُه مبنى فلم يكن فى حكمه

عود لام الامر من الناقص عند التأكيد

قال : « وإذا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ نُونُ التَّأْكِيدِ أُعِيدَتِ اللَّامُ الْمَحْذُوفَةُ فَقُلْتَ اغْزُوَنَّ وَارْمِيَنَّ وَارْضَيَنَّ »

أقول إذا أدخلت نون التأكيد فى الأمر أعيدت اللام المحذوفة فى المفرد المذكر ؛ لخروجه عن حكم المجزوم بالتأكيد ؛ فقلت اغزُوَنَّ وارمِيَنَّ وارْضَيَنَّ بإثبات اللام فيها كلها

---

(١) يريد أن الألف والواو والياء بمنزلة الحركات ، وقد قالوا عنها إنها حركات مشبعة ؛ لأنها إنما تنشأ من امتداد الصوت الذى كان للحركة التى قبلها ، ولما كانت بمنزلة الحركات فى الحرف الصحيح ، ونحن نحذف الحركات التى فى آخر المضارع الصحيح المجزوم ، حذفت فى المضارع المعتل ، وحيث إن الأمر مقتطع منه وفى حكمه ؛ فيلزم حذفها من الأمر

بناء اسم الفاعل من الناقص

قال : « واسْمُ الْفَاعِلِ مِنْها غَازٍ غَازِيَانِ غَازُون غازِيَةٌ غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ وَغَوَازٍ »

أقول : هذا إشارة إلى كيفية بناء اسم الفاعل من المعتل اللام الواوى واليائى وكيفيةِ إعلاله من الأمثلة المذكورة ؛ فتقول فى بناء اسم الفاعل من غزا يغزو : غازٍ ، أصله غازِوٌ ؛ لأنه من الغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازِىٌ ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم الياء ؛ لالتقاء الساكنين بينه و بين التنوين ؛ فحذفت الياء دون التنوين ؛ لأنه إنما زيد ليدل على صرف الكلمة ؛ فحذفه مخل بالغرض

وأصل غازِيان غازِوَانِ ، قلبت الواو ياء ؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها ، ولم يعتد بالألف والنون ؛ لأنهما زائدتان على أصل الكلمة . غازُون أصله غازِوُون بالواوين : أحدهما واو لام الفعل والآخَر واو الضمير ، قلبت الواو الأولى ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ، ولم يعتد بواو ونون الجمع ؛ لأنهما زائدتان على أصل البنية ؛ فصار غازِيُون ، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ؛ فالتقى ساكنان : الياء والضمير ؛ فحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ؛ فصار غازُون . غازِيَةٌ أصلها غازِوَة ، قلبت

الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ، ولا يعتد بتاء التأنيث ؛ لأنها زائدة على أصل الكلمة . غازيتان أصله غازِوَتان ، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ولم يعتد بالتاء والألف والنون ، لأنهن زائدات على أصل الكلمة . غازيات أصلها غازِوَات قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ، ولا يعتد بالألف والتاء ؛ لأنهما زائدتان على أصل الكلمة ، وأصل غَوَازٍ غَوَازِىُ بغير تنوين بعد قلب الواو ياء مثل نواصر ، حذفت الضمة من الياء للثقل، ثم حذفت الياء ؛ لأنه أثقل من المفرد ، كقوله تعالى (واللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) وأتى بالتنوين ليكون إما عوضا عن الياء المحذوفة أو عن إعلال الياء بالسكون ، ولم يقلب الواو فى غَوَازٍ ألفا مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح ، بناء على أنها لو قلبت ألفا لالتقى ساكنان ، فلا بد من حذف أحدهما ؛ فبقى غاز فالتبس صيغة الجمع التى هى غَوَازٍ بالمفرد الذى هوغازٍ

قال : « وَكَذَلِكَ رَامٍ وَرَاضٍ »

أقول : وحكم بناء اسم الفاعل من رَمَى يرمِى وَرَضِيَ يَرْضَى وكيفية إعلاله كحكم بناء اسم الفاعل من غزايغزو وكيفية إعلاله ؛ فرامٍ اسمُ فاعل من رمى يرمى ، أصله رامِىٌ ـ على وزن فاعل ـ

استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها ؛ فالتقى ساكنان هما الياء والتنوين ؛ فحذفت الياء دون التنوين ؛ لما سبق . وَراضٍ اسم فاعل من رضِيَ يَرْضَى ، أصله راضىٌ وأصله راضِوٌ ، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها ؛ فالتقى ساكنان الياء والتنوين ؛ فحذفت الياء دون التنوين ؛ لما مر ، وقس عليه راميان رامُون رامية راميتان راميات وَروامٍ ، وراضيان راضون راضية راضيتان راضيات ورواض

قال : «وَأَصْلُ غَازٍ غَازِوٌ ، قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا قُلِبَتْ فِى غُزِىَ ، ثم قَالُوا غَازِيَةٌ للمؤنَّثِ فَرْعَ الْمُذَكَّرِ وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ » .

أقول : أصل غازٍ غَازِوٌ — على وزن فَاعِل — قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين

قوله « كما قُلِبَتْ فى غُزِى » أى : قلبت الواو ياء فى غازٍ لتطرفها وانكسار ماقبلها ، كما قلبت الواو ياء فى غُزِىَ لتطرفها وانكسار ماقبلها

فإن قيل : لو كان قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها لما

قلبت فى غازِية للمفرد المؤنث ، لعدم تطرفها ولو انكسر ماقبلها ؛ إذ علة قلب الواو ياء شيئان : أحدهما كون الواو متطرفة ، والآخر كون ما قبلها مكسورا ، وقد انتفى فى غَازِوَةٌ الأول ، فانتفى علة قلبها إياها ؛ إذ انتفاء الكل بانتفاء جزئه

قلنا : لانسلم عدم تطرفها ؛ لأن التاء طارئة ؛ فلا عبرة لها ، وإن سلم أنها معتبرة فالقلب واجب ؛ لأن المؤنث فرع المذكر وفى المذكر تقلب ، فلو لم تقلب فى المؤنث لزم مزية الفرع على الأصل

بناء اسم المفعول من الناقص

قال : « وَتَقُولُ فِي اَلْمَفْعُولِ مِنَ الْوَاوِيِّ : مَغْزُوٌّ ، وَمِنَ الياَئِيِّ مَرْمِيٌّ ، تَقْلِبُ وَاوَهُ يَاءً وَتَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ وَالْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ قُلِبَتْ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ » .

أقول : إذا أردت أن تبنى اسم المفعول من الثلاثى المجرد الناقص الواوى أو اليائى فتقول فى اسم المفعول المأخوذ من الواوى : مَغْزُوٌّ ، أصله مَغْزُووٌ بواوين : الأولى واو المفعول ، والثانية واو لام الفعل ، أدغمت الواو الأولى فى الثانية . وتقول فى اسم المفعول المأخوذ من اليائى : مَرْمِيٌّ ، أصله مَرْمُوىٌ ، اجتمعت الواو واليا ، والسابقة

منهماساكنة، قلبت الواو ياءوأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار مَرْمِيٌّ

بناء فعول وفعيل من الناقص

قال : « وَتَقُولُ فِى فَعُولٍ مِنَ الْوَاوِىِّ : عَدُوٌّ ، وَمِنَ الْيَائِىِّ بَغِىّ ، وَفِى فَعِيل مِنَ الْوَاوِىِّ صَبِىّ ، وَمِنَ الْيَائِىِّ شَرِىّ » .

أقول : إذا أردت أن تبنى اسم الفاعل للمبالغة مما كان لامُه واوا أو ياء على صيغة فَعُول أو فَعِيل فتقول فى فعول من الواوى : عدو ، أصله عَدُووٌ بواوين : الأولى واو فعول ، والثانية واو لام الفعل ، أدغمت الواو الأولى فى الثانية

وتقول فى فعول من اليائى : بَغِىّ ـ من بَغَى يَبْغِى ـ أصله بَغُوِىٌّ ؛ لأنه من البُغْيَة وهى الحاجة ، وفى التنزيل (وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة ؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار بَغُيًّا ، ثم أبدلت ضمة العين كسرة للمناسبة ؛ فصار بَغِيًّا

والدليل على أن البَغِىَّ فى الآية فَعُول لا فَعِيل هو أنه لو كان فعيلا لأنث مع المؤنث ؛ لأنه بمعنى الفاعل ، والفعيل إذا كان بمعنى الفاعل أنث مع المؤنث ، وبَغِيٌّ لم يؤنث ، فدل على أنه فعول ؛ لأن فعولا إذا كان بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث

وتقول فى فعيل من الواوى : صَبِىٌّ ، أصله صَبِيوٌ ـ من صَبَا يصْبُو ـ أى : مال ـ على زنة فَعِيل ـ وهو الغلام ، اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة ؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء . وإنما سمى الصبى صبيا لميله إلى مالا يعنيه

وتقول فى فعيل من اليائى : شَرِىٌّ ، أصله شَرِيِىٌ بياءين ، أدغمت ياء فعيل فى الياء التى هى لام الفعل ؛ فصار شَرِيًّا . يقال : شَرَيْتَ الشىءَ ، إذا بعته و إذا اشتريته أيضاً ؛ فهو من الأضداد ، وفى التنزيل (وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ) أى : باعوه (١)

إعلال لام الناقص من المزيد

قال : « وَالْمَزِيدُ فِيهِ تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ

---

(١) قد عرفت مما سبق أن المؤلف رحمه الله يتكلم فى فعيل الذى هو بمعنى فاعل ، وإذا نظرت إلى قوله : « يقال : شريت الخ » علمت أنه قد ذكر شريا ليمثل به لفعيل بمعنى مفعول وشرى ـ بوزن فعيل ـ بمعنى مفعول لم يستعمل فى كلام العرب فيما أعلم ، ومثله ليس قياسيا على الراجح ، فضلا عن أنه فى معرض التمثيل لفعيل بمعنى فاعل ، وعلى ذلك كان الأولى به أن يقول : يقال شرى الفرس يشرى : أى أسرع فهو شرى (بتشديد الياء مع كسر الراء) أى : مسرع ، وحينئذ يكون قد مثل به لفعيل بمعنى فاعل وهو موضع بحثه ، وقد سلك السعد رحمه الله هذا المسلك فكان موافقا لما ورد عن أعلام اللغة

إِذَا وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُوماً قُلِبَتْ يَاءً ، فَتَقُولُ : أَعْطَى يُعْطِى وأُعْتَدَى يَعْتَدِى واسْتَرْشَى يَسْتَرْشِى ، وتقول مع الضمير : أَعْطَيْتُ وأُعْتَدَيْتُ وأُسْتَرْشَيْتُ ، وكذلك تَغَازَيْنَا وتَرَاجَيْنَا » .

أقول : والمزيد فيه إما ماض أو مضارع ، وكل واحد منهما إما معلوم أو مجهول ، والكل كالمجرد : فى الإعلال بالقلب والحذف والإسكان ؛ إلا أنه تقلب واوه ياء إن لم يُضَم ماقبله ؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها مضموما قلبت الواو ياء ؛ لأن الكلمة إذا زادت على ثلاثة ثقلت ؛ والواو أثقل من الياء فقلبت ؛ ليندفع به ثقلها ، ولم تقلب بالألف وإن كان أخف من الياء ، لعدم وقوعها قبل الضمير المرفوع المتحرك ؛ لأن الألف المبدل مقدر بحركة ؛ وما قبله لا يقدر بها[1]

فتقول : أعطى أعطَيَا أَعْطَوْا أَعطَتْ أعطَتَا

فى الأمثلة الساكنة بالقلب والحذف وفى المفرد المؤنث ومثناه والجمع المذكر ؛ لأن أصلها القريب أعطيتْ أعطيتَا أعطَيُوا

---

(١) أى لأن ماقبل ضمير الرفع المتحرك : يجب أن يكون ساكنا ؛ فلا يصح أن يكون متحركا ولا مقدرا بحركة ، لئلا تجتمع أربع حركات فى كلمة واحدة

والبعيد اعطَوَت اعطوَتا أعطوُوا ؛ فقلبت الواو ياء والياء ألفا ، وحذفت الألف للساكنين . وبالقلب فى المفرد المذكر ومثناه لأن أصله أعطوَ أعطوَا ، فقلبت الواو ياء فيهما والياء ألفا فى المفرد .

وتقول : يعطى يعطيان الخ فى الأمثلة الساكنة المضارعة بالقلب والحذف والاسكان : أما القلب والإسكان ففى المفرد مذكراً كان أو مؤنثا نحو يُعْطِى ، أصله القريب يعطِىُ والبعيد يعطِوُ ؛ فقلبت الواو ياء ثم أسكنت الياء ، وأما القلب والحذف ففى الجمع المذكر مطلقا ومفرد المؤنثة المخاطبة يُعْطُون تُعْطِين ، أصلهما القريب يُعْطِيُونَ ، تُعْطِيِينَ ، والبعيد يُعْطِوُون ، تُعْطِوِينَ فقلبت الواو ياء فيهما ، ثم نقلت حركة الياء إلى ماقبلها بعد سلب حركته ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين بينه وبين واو الجمع المذكر ، وحذفت عن الياء الكسرة ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين ياء الضمير فى المخاطبة ، وبالقلب فى غيره ياء ؛ فيكون إعلاله بأنواعه الثلاثة

وأمثلته اعتدَى يَعْتدِى من العدو ، واسترْشَى يسترْشِى من الرِّشوة [1] ، والأمثلة الساكنة الماضية والمضارعة منها كأمثلة أعطى ويعطى

---

(١) يقال : استرشى فى حكمه ، إذا طلب الرشوة عليه ، ويقال : استرشى الفصيل ، إذا طلب الرضاع ، والرشوة تضم فيها الراء وتكسر

وتقول فى الأمثلة المتحركة : أى مع الضمير المرفوع المتحرك: أعطيت واعتديت واسترشيت إلى أعطينا واعتدينا واسترشينا ، أصلها اعطَوْتُ واعتدَوْت واسترْشَوْتَ إلى آخره ، فقلبت الواو ياء

وكذلك تقلب الواو ياء فى ماضى معتل اللام الواوى إذا اتصل به الضمير المتكلم ، نحو تغازينا وتراجينا ، أصلهما تغازونا وتراجونا ، قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها فيهما رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما ، وإن ضم ما قبل الواو لم تقلب ؛ للمنافاة بين الياء والضمة نحو يغزو ويعدو

تعريف اللفيف وتقسيمه

قال : «الرَّابِعُ المُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَاللَّامِ : وَيُقالُ لهُ اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ ، فتقول شَوَى يَشْوِى شَيًّا مِثْل رَمَى يَرْمِى رَمْياً »

أقول : النوع الرابع من المعتلات معتل العين واللام ، وهو ما كان عين فعله ولام فعله حرفى علة ، ويقال له اللفيف المقرون ، لالتقاء حرفى علةٍ فيه على سبيل المقارنة

واللفيف فَعِيل بمعنى الملفوف ، والملفوفُ المضمومُ ، ومنه اللِّفافة[1] ، وكل واحد منهما إما واو كقُوَّةٌ أو ياء كحيَّة أوهما واو

---

(١) اللفافة ـ بالكسر ـ مايلف على الرجل وغيرها ، والجمع اللفائف

وياء كشيٍّ أو ياء وواو وهو منتف ، وحَيَوَانٌ أصله حييان ؛ فبقيت ثلاثة (١)

ما يعل من حروف اللفيف المقرون

ولا يعتل عينها كما يعتل لامها ، لأن الأصل عدمه ، فلو أعللنا لزم كثرة المخالفة

---

(١) يريد بقوله : « وحيوان أصله حييان » رفع اعتراض قد يرد على قوله « أو ياء وواو وهو منتف » حاصله كيف تدعى انتفاء ما عينه ياء ولامه وواو مع وجود كلمة حيوان ؟ فأجاب بأن حيوانا أصله حييان ، فقلبت الياء التى هى لام الفعل وواو استكراها لتوالى الياءين لتختلف الحركات ، وهذا الرأى الذى ذكره المؤلف هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الحيوان غير مبدل الواو وأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعل ، فهو مصدر لم يؤخذ منه فعل ، وحمله على فوظ الميت : أى موته حيث لم يؤخذ منه فعل . ولكن أبا على لم يرتض هذا من أبى عثمان محتجا عليه بأن القياس مع الفارق ، لأن فوظا لا مانع منه ، اذ يكثر فى كلام العرب الكلمات التى عينها حرف علة وفاؤها ولامها صحيحان كفوت وصوم ونوم وموت : أما ما عينه ياء ولامه واو فلا يوجد فى كلامهم ، فحمله الحيوان على فوظ خطأ ، لأنه شبه ما لا يوجد فى كلامهم بما يوجد . وقوله « فبقيت ثلاثة » يريد الصور الثلاثة التى تكونت من أن كلا من العين واللام واو أو ياء أو العين واو واللام ياء

و إنما لم يعكس لأن اللام محل التغيير فهو أولى به ،

وهو فَعَـلَ يَفْعِل وفعِل يفعَل على ماعلمت، فإن كان فَعَل يفعِل ؛ نحو شوى يشوى شيا فإعلاله مثل إعلال رَمَى يَرْمِى رميا بالقلب والحذف والإسكان كما بيناه ، وأصل شيًّا شَوْيًا ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار شيًّا .

إعلال نحو شوى من اللفيف

قال : « وَقَوِىَ يَقْوَى قُوَّةً وَرَوِىَ يَرْوَى رَيًّا ، مثل رَضِىَ يَرْضَى رِضاً ، فهو رَيَّان وَامْرَأة رَيَّا ، مثل عَطْشَان وَعَطْشَى »

اعلال نحو قوى من اللفيف

أقول : و إن كان فعِلَ يفعَـل نحو قوى يقوى قوة وَرَوِى يَرْوَى رَيًّا فإعلاله مثل إعلال رضى يرضى ؛ بل الأولى أن يقال قَوِيَ يَقْوَى كرضى يرضى ، لأنه واوى فيكون له أصـل قريب وبعيد ، وروِىَ يروَى كخَشِىَ يَخْشَى ؛ لأنه يائىٌّ وبيانه ظاهر

وأصل قوَّة قوْوَة بواوين ساكن ومتحرك أدغمت الواو الأولى فى الثانية فصار قوة .

ولقائل أن يقول : لماذا قلبوا الواو الثانية فى قوِىَ ياء وفى يقْوَى ألفا ولم يدغموا الواو الأولى فى الثانية فيهما كما أدغموا الواو الأولى فى الثانية فى قوة ، ومقتضى الإدغام فيهما متحقق كما أن مقتضى الإعلال متحقق فيهما ، فما وجه ترجيح جانب الإعلال فيهما على جانب الادغام ؟ مع أن الإدغام مفيد للتخفيف ، كما أن الإعلال مفيد له

ويمكن أن يجاب عنه بأن التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام، لأن التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه، وذلك ظاهر مدرك بالضرورة؛ فالمصير إلى ترجيح جانب الإعلال أولى من المصير إلى ترجيح جانب الإدغام

وأصل رَيًّا رَوْيا اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار رَيًّا، وتجىء الصفة المشبهة من رَوِى يَرْوَى للمذكر على وزن فَعْلان كرَيَّان، وهو ضد العطشان أصله رَوْيان، اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء؛ فصار ريَّان، وللمؤنث على وزن فَعْلَى كَرَيَّا وهو ضد عَطْشى. تقول: رجل ريان وامرأة ريَّا، أصله رَوْيا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار رَيَّا

قوله «مثل عطشان وعطشى» أى: ريَّان صفة مشبهة موضوعة للمذكر على وزن فَعْلان؛ وريَّا صفة مشبهة موضوعة للمؤنث على وزن فَعْلى مثل عطشان وعَطْشَى فإنهما أيضا صفتان مشبهتان موضوعتان للمذكر والمؤنث على وزن فعلان وفعلى

قال: «وأَرْوَى كأَعْطَى»

أقول : وإذا نقل روى إلى باب الإفعال صار أرْوَى ، وإعلاله كإعلال أعطى بعد قلب واو أعطى ياء

فإن قيل : لِمَ لمْ تنقل حركة الواو إلى الراء فى أرْوَى ثم قلبت الواو ألفا كما قلبت فى أجاب .

قلنا : لو قلبت الواو فيه ألفا لالتقى ساكنان وهما الألفان : أحدهما الألف المنقلبة عن الواو ، والآخر المنقلبة عن الياء ، فلا بد من حذف أحدهما ، فصار أرى ؛ فيؤدى إلى اللبس وتوالى الإعلالين ، وهما غير جائزين .

خلاف العلماء فى حى وحيوان

قال : « وَحِيَ كَرَضِيَ ، وَحَيَّ يَحيا حَيَاةً فهو حَيٌّ وَحَيًّا وَحَيِيَا فَهُمَا حَيَّان ، وحَيُّوا وحيِيُوا فهم أحياء ، ويجوز حَيُوا بالتخفيف كرضُوا ، وَاحْيَ كَارْضَ » .

أقول : اعلم أنهم اختلفوا فى حِيَ يَحيَ فى أن عينه ولامه ياءان ، أو عينه ولامه واوان ، فذهب بعضهم إلى أن عين فعله ولام فعله ياآن ، فعلى هذا حيي جار على الأصل

وذهب بعضهم إلى أن عين فعله ياء ولام فعله واو فعلى هذا أصل حَيِيَ حَيِوَ قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها

ومنع بانه لم يوجد فى كلام العرب ماعينه ياء ولامه واو ،ورد

بأنه شهادة نفى لاتسمع و بأنه جاء حيَوَان ؛ فقد وجد فى كلامهم ماعينه ياء ولامه واو .

فان قيل : التمسك بالحيوان فى مجىء ماعينه ياء ولامه واو ضعيف ، لأن أصل الحيوان حييان بالياءين ، قلبت الياء الثانية واوا لاستكراههم توالى الياءين .

قلنا : لو كان أصله حييان وقلبت الياء الثانية فيه واوا كما ذكرتم للزم قلب الثقيل إلى ماهو أثقل منه؛ إذ الواو أثقل من الياء وهو مناف للحكمة ؛ لأنه يؤدى إلى الثقل بسبب قلبها إياها (١)

و لقائل : أن يقول لو كان أصل حيوان حيَيَان بالياءين المفتوحتين فلا بد من قلب الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، ثم قلب الياء الأولى أيضا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها أو إدغام الياء الأولى فى الثانية ، لتحقق شرائط وجوب الإدغام فيه

و يمكن أن يجاب عنه بأنه إنما لم يقلبوا الياءين فيه ألفا ولم يدغموا الأولى فى الثانية ، لئلا يؤدى الى اللبس وتوالى الإعلالين

---

(١) كأن صنيع المؤلف هنا يشير إلى ترجيحه أن حيوان ليس أصلها حييان بل أصلها حيوان كما ذهب إليه أبو عثمان فيما تقدم (ص ٢٠٤ ه ١) مع أن صنيعه فيما تقدم فى (ص ٢٠٤) يشعر بعكس ما يشير اليه ماهنا ولعله عاد فرجح رأى أبى عثمان

فاعلم أن للعرب فى حَيِيَ لغتين : إحداهما بإثبات الياءين من غير القلب والإدغام ، وإنما لم يقلبوا الأولى فيه ألفا مع أنها متحركة وماقبلها مفتوح ؛ لأنهم لو قلبوا الياء ألفا لصار حاى ؛ فيؤدى إلى اللبس ، وإنما لم يدغموا الأولى فى الثانية ؛ لأن القياس فى إدغام المضارع إدغامُ ماضيه ؛ لأنه مقيس عليه ؛ لأصالته ؛ فلا يكون فيه ما ليس فيه ، وهو ههنا بتحريك الياء المتطرفة بالضم ، وهو ممتنع للثقل ؛ فيمتنع الإدغام فى ماضيه حملا للماضى على المضارع

قلنا : لانسلم ذلك القياس ، وإن سلم فلا يرد ؛ لأنه مشروط بوجود شرطه فى المضارع ، وهو لم يبق ههنا ؛ لأنه إذا أعل قبل إدغامه ـ لتقدمه على الإدغام ـ لم يبق فيه مثلان ، فلا يمتنع الإدغام فى ماضيه .

فتقول على اللغة الاولى : حَيِي حَيِيَا حَيُوا ، مثل رَضِيَ رَضِيَا رَضُوا ، وأصل حَيُوا حَيِيُوا كرَضِيُوا ، استثقلت الضمة على الياء التى هى لام الكلمة ، فنقلت إلى ماقبلها ؛ فالتقى ساكنان : الياء وواو الضمير ؛ فحذفت الياء فبقى حيوا . وتقول على الثانية : حَىَّ حَيَّا حَيُّوا من غير حذف شىء ، مثل عضّ عضًّا عضُّوا ، وتقول فى مضارع كلتا اللغتين يحيا من غير إدغام ؛ لتقدم الإعلال على الإدغام

وأصل حَيْوَة حيْيَة ـ على وزن فَعْلَة ـ نقلت حركة الياء الثانية إلى الأولى ، و قلبت الياء ألفا لتحركها فى الأصل و انفتاح ماقبلها الآن فصار حياة ، ثم أبدلت الواو من الألف فى الخط كما أبدلت الواو من الألف فى الصلوة والزكوة فى الخط لذلك اتباعا لخط المصحف ، كماذكر فى علم الخط ، ولم يدغم لئلا يلتبس بالصفة المشبهة للمؤنث نحو حيّة حيّتان حيات

« قوله فهو حىٌّ » أى تجىء الصفة المشبهة من حىَّ يحىُّ لرجل واحد فهو حىٌّ ولرجلين فهما حيَّان ولرجال فهم أحْيَاء ، والأمر منه احْىَ كارض

واعلم أن متن الكتاب من قوله « وحِيَ كرضى إلى قوله و يجوز حيُوا بالتخفيف » لف ونشر لايخفى على المتأمل .

اعلال حيى اذا نقلت للافعال والمفاعلة والاستفعال

قال : « وَأَحْيا يُحْيِي إِحْيَاء ، وَحَايا يُحَايِي مُحَايَاة ، وَاسْتَحيا يَسْتَحْيِي اسْتِحْيَاء ، وَالأَمْرُ اسْتَحْيِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ، اسْتَحَى يَسْتَحِي وَالْأَمْرُ اسْتَحِ ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ كما قالوا: لا أدْرِ فى لاَ أَدْرِى » .

أقول إذا نقلت حيى إلى باب الإفعال قلت : أَحْيا يُحيِى إحْيَاء و إلى المفاعلة حَايَا يحايى و إلى الاستفعال استحيا يستحيى بإعلال

اللام فى الماضى والمضارع وغيره ، كما فى أعْطَى يُعْطى ، وإثبات العين

ومنهم من يقول استحَى يستحِى استحِ بحذف العين بعد نقل حركته إلى الفاء و إعلال اللام بمقتضى القياس ، وذلك لكثرة الاستعمال ؛ كما قالوا : لا أدْرِ وأصله لا أدْرِى : بحذف اللام لكثرة الاستعمال ، فيكون له أصل قريب و بعيد

اللفيف المفروق وحكمه

قال : « وَالْخَامِسُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَاللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ ، فتقول : وَقَى كَرَمَى ، يَقِى يَقِيَانِ يَقُونَ ، وفى الأمر : قِ ؛ فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ فِى الْوَقْفِ »

أقول : النوع الخامس من أنواع المعتل المعتلُّ الفاء واللام ويقال له : اللفيف المفروق لافتراق حرفى العلة فيه بحرف صحيح وكل واحد منهما إما واو : وهو منتف ، وإما ياء كَيَدَيْت ، أى : أنعَمْتُ ، وإما واو وياء كوفيت ، وأما عكسه فمنتف أيضا فبقى اثنان من أربعة ؛ فيكون باعتبار الفاء من المثال ، وباعتبار اللام من الناقص ؛ فإن كان مضارعه يفعِل بكسر العين ، نحو وقى يقى ؛ فيكون حكمه باعتبار الفاء كحكم وعد يعد ، وباعتبار اللام كرمى يرمى ، فتقول : وقى يقى بحذف الواو التى هى الفاء من المضارع ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة

كما حذفوها من يعد ، فهو وَاقٍ وذاك مَوْقِ ، كرامٍ وَمَرْمِيٍّ ، والأمر منه يجيء عَلَى حرف واحد كـ (قِ) فحينئذ يلزمها الهاء عند الوقف ؛ لأنه لو أسكن لزم الابتداء بالساكن وإلا لزم الوقف بالمتحرك ، وهو ممتنع ؛ فلزم الهاء ليبدأ به ويوقف على الهاء ، وزيادة الهاء فى غير المفرد المذكر جائزة لإظهار المد

حكم لام اللفيف المفروق إذا أكد

قال : « وَتَقُولُ فى تَأْكِيدِهِ قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ قِنَّ قِيَانِّ قِينَانِّ » .

أقول : إذا أدخلت نون التأكيد على الأمر أعيدت اللام المحذوفة فى المفرد المذكر المجزوم ، فتقول قِيَنَّ برد المحذوف ؛ لأن حذفه لكونه فى حكم المجزوم ، فاذا أكد زال حكمه

إعلال اللفيف المفروق المفتوح عين مضارعه

قال : « وَوَجِيَ يَوْجَى كَرَضِيَ يَرْضَى إيجَ كارْضَ »

أقول : وإن كان يَفْعَل بالفتح نحو وجِيَ يوْجَى [1] فيكون إعلاله كإعلال رضى يرضى وقد علمت كيفية إعلاله من قبل ، وتقول فى أمره إيجَ ، أصله اوْجَ قلبت الواو ياء ، لسكونها وانكسار ماقبلها .

---

(١) الوجى - بوزن الفرح - الخفى أو أشد منه. وجى كرضى وجى : فهو وج ووجىء ، وهى وجياء

اللفيف المقرون

قال : « والسادِسُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ : كَيَيَنَ ، وَذَلِكَ فى اسْمِ الْمَكَانِ ، وَيَوْمٍ وَوَيْلٍ ، وَلاَ يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ » .

أقول : النوع السادس من أنواع المعتل معتلُّ الفاء والعين ، ويسمى هذا النوع من المعتلات باللفيف المقرون ؛ لاقتران حرفى العلة : أى اجتماعهما فيه على سبيل الاقتران ، وذلك إما ياء كيين فى اسم مكان[1] أوواو كأوَّل فى قولٍ[2] ، أو ياء وواو ؛ نحو يوم لاسم الزمان ، أو عكسه نحو ويل لاسم وادٍ فى جهنم أو اسم

---

(١) قال فى القاموس : بين محركة : عين أو واد بين ضاحك وضويحك . ثم قال فى مادة (ضحك) وضويحك وضاحك ، جبلان فى أسفل الفرش . ثم قال فى مادة (فرش) الفرش واد بين عميس الحمائم وصخيرات اليمامة نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال أيضا : بلدة بين بغداد والحلة

(٢) إنما كان أول من اللفيف المقرون لأن أصله وول اجتمع واوان متحركان فى أول الكلمة ، ونظرا إلى ثقل ذلك طرحت حركة الواو الأولى ثم أدغمت فى الثانية ثم أتى بالهمزة لإمكان النطق فوزنها أفعل ، وقال بعضهم إن أصل أول أوأل فالعين همزة لاواو ثم قلبت هذه الهمزة واوا ثم أدغمت الواو فى الواو ووزنها على هذا أفعل أيضا . وقال بعضهم إنه على وزن فوعل وعلى ذلك لا تكون فاؤه واواً بل همزة فلا يكون من اللفيف

لصوت من أصابته المصيبة

ولا يبنى من هذه الأمثلة المذكورة فعل ؛ لئلا يلزم فيه توالى الإعلالين فى طرف واحد ؛ لأن فاء فعله وعين فعله حرفا علة ، فيؤدى إلى توالى الإعلالين من طرف واحد فى كلمة واحدة

لكن قد يقال : هو واقع فى كلامهم نحو يرى وترين

والأصوب أن يقال : إنما لم يبن منها الفعل فى السعة و إن جاء الفعل وأخواته فى ضرورة الشعر كقوله :

فما وَالَ ولاواح ولا واسَ أبو هند

فما وال من الويل ولا واح من الويح ولاواس من الويس (١) وكل واحد منها معتل الفاء والعين .

اللفيف المقرون من جهتين

قال : « والسَّابِعُ الْمُعْتَلُّ الفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ : اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ ، وَذَلك نحْو وَاو ويَاء لا سْمَى الحرفين »

أقول : القسم السابع من أنواع المعتل ما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علة ، و يقال له : اللفيف المقرون من جهتين ، وذلك نحو واو و ياء

---

(١) قال ابن جماعة : هذا الشعر مصنوع ، ثم قال : قال أبو حيان « وما أنشدوه من قوله :

تَوَيَّلُ إِذْ مَلأْتُ يَدِى وَكَفّى وَكَانَتْ لاَ تُعَلَّلُ بِالْقَلِيلِ

شاذ نادر »

وأصل ياء « يَيَيَ » ، قلبت الياء المتوسطة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ لئلا يلزم توالى الياءات فى كلمة واحدة ، والقياس قلب الياء الأخيرة ، لأنها لام الفعل ، والتغيير بها أنسب ؛ لأنها محل العوارض والتغييرات ؛ لكن القياس ههنا مهجور ؛ لأنها لو قلبت ألفا فالياء المتوسطة أيضاً متحركة وماقبلها مفتوح ، فلا بد من قلبها ألفا أيضا ؛ فيؤدى إلى اجتماع الألفين ، بخلاف مالو قلبت الياء المتوسطة ألفا ، فإنه لايلزم توالى الإعلالين واجتماع الألفين.

وأصل الواو « وَوَوَ » قلبت الواو المتوسطة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لئلا يلزم توالى الواوات فى كلمة واحدة ، والقياس قلب الواو التى هى لام الفعل ؛ إلا أن القياس مهجور ؛ لما مر فى الياء ، ولا يبنى منهما الفعل ؛ لأنهما اسما حرفين ، وليسا بمصدرين حتى يبنى منهما الفعل

المهموز وحكمه

قال : « فَصْلٌ : حُكْمُ الْمَهْمُوزِ فِى تَصَارِيفِ فِعْلِهِ كَحُكْمِ الصَّحِيحِ ؛ لأَنَّ الْهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لٰكِنَّهَا قَدْ تُخَفَّفُ إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ »

أقول : الفصل الثالث فصل المهموز ، وهو ماأحد أصوله همزة سواء بقيت بحالها كيسأل ، أو قلبت كسَالَ ، أو حذفت كسَلْ ،

وأنواعه العقلية سبعة كأنواع المعتل ، لـكن لما ثقل تعددها بقى مهموز الفاء والعين واللام ، وحكم المهموز فى تصاريف فعله حكم الصحيح ؛ لأن الهمزة حرف صحيح؛ فيكون فى حكمه، لـكنها قد تخفف بالحذف والقلب بالألف أو الياء أو بين بين ، وهو جعلها بين الهمزة و بين حرف من جنس حركتها إذا وقعت غير الأول ، بخلاف الصحيح فإنه لا يخفف أصلا

فقوله «لـكنها قد تخفف » فارق بينها و بين الحرف الصحيح بعد أن اشتركا فى الحـكم ، وقوله « لأنها حرف شديد من أقصى الحلق» تعليل لتخفيف الهمزة ، واللامُ فى «لأنها» متعلقة بـ«تُخَفَّفُ» أى إنما تخفف الهمزة لأنها حرف شديد من أسفل الحلق ، وهى أدخل حروف الحلق وأبعدها مخرجا فاستُثْقل النطقُ بها فلهذا جُوِّز التخفيف لما فيه من نوع تسهيل النطق وضرب من الاستحسان ، وهى لغة قريش وكـثير من الحجازيين ،و بنو تميم لايخففونها قياسا على سائر الحروف الحلقية ، وأما إذا وقعت أولا على أى حركة فلا تخفيف فيها نحو أحمد وابراهيم وأُحد ؛ لأنها لو خففت فانما تخفف بالحذف أو بالقلب أو بين بين . لاسبيل إلى الأول ؛ لاختلاف صيغة الـكلمة . ولا إلى الثانى ؛ لأنها تصير إلى

حرف ساكن . ولا إلى الثالث ؛ لأنها إذا جعلت بين بين قربت إلى الساكن والقريب إليه كهو ، ولتخفيفها كحروف العلة أُلْحِقَتْ بها فى خلو سلامة السالم عنها .

و يعلم من تشبيه المهموز بالصحيح أنه ليس بصحيح ، و إلا لزم تشبيه الشىء بنفسه ومن قوله « لأنها حرف صحيح » أنه صحيح فيتناقضان .

اعلال الفاء من أمر المهموز

قال : « فَتَقُولُ أَمَلَ يَأْمُلُ كَنَصَرَ يَنْصُرُ اُومُلْ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ وَاواً ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا الْتَقَتَا فِى كَلِمَةٍ وَثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةِ بِجِنْسِ مَا قبلها ، كَآمن وَأُومِنَ وَإِيمَاناً » .

أقول : اذا بينا أن حكم المهموز حكم الحرف الصحيح ، فحكم أَمَلَ يَأْمُل فى الماضى والمضارع والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول حكم نصر ينصر ، واُومُلْ من تأمل أصله أُؤْمُل قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ، فصار أومل ،

قوله «لأن الهمزتين» هذا تعليل لقوله أومل ؛ لأن الهمزتين إذا التقتا فى كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة وجب قلب الهمزة الثانية بجنس حركة ماقبلها ، فإن كانت حركة ماقبلها فتحة وجب قلبها بالألف ، وذلك نحو آمنَ معلوما وَأُومِنَ مجهولا و إيمانا مصدرا

وأصلها أَأْمَنَ أُؤْمِنَ إئْمانا ، فقلبت الساكنة بحركة ماقبلها

وإنما قال « وجب قلب الهمزة الثانية بجنس حركة ماقبلها » لأن الهمزة ثقيلة ، ويزيد إذا اجتمعتا ؛ فوجب قلب الثانية بجنس حركة ماقبلها دفعا للثقل

وإنما قيد وجوب التخفيف بكون اجتماعهما فى كلمة واحدة لأنه لو اجتمعتا فى كلمتين لم يجب التخفيف المذكور ، بل يجوز تحقيقهما وتخفيف ثانيتهما بقلبها بجنس حركة ما قبلها كقوله تعالى (قَدْ جاءَ أَشْراطُها) ، وكقول ذى الرمة :

يَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ
وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ (١)

---

(١) يروى هذا البيت بالجيم المضمومة فالمكسورة ، وبالجيمين المفتوحتين ، وبالحاءين المضمومة فالمكسورة . الوعساء رملة لينة ، وجلاجل : موضع بعينه . والنقا : الكثيب من الرمل ، وقد أراد المبالغة فى شدة الشبه بين الظبية والمرأة حتى التبستا عليه فسأل سؤال شاك ـ والشاهد فى البيت على ماحتج له المؤلف أن همزة الاستفهام لما لقيت همزة الضمير سهلت همزة الضمير ، لأنه قدر همزة الاستفهام كلمة فتكون الهمزة الثانية فى كلمة أخرى : ولكن سيبويه وغيره رووا بدل «أأنت» آ أنت ، وحينئذ يكون بين الهمزتين ألف مزيدة كراهية التقاء الهمزتين

وذلك أن اجتماعهما وإن كان يستلزم الثقل ؛ أيضا إلا أن الحاصل باجتماعهما فى كلمتين لم يبلغ مبلغ الثقل الحاصل باجتماعهما فى كلمة فلا يجب التخفيف :

وإنما قيد وجوب التخفيف بكون ثانيتهما ساكنة لأنه لو كانت متحركة لم يجب التخفيف ، كقوله تعالى (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فى السَّمَاءِ) وكقوله (أَأَنْذَرْتَهُمْ) بإثبات الهمزتين المجتمعتين فى كلمة واحدة وإن وقع الثقل

فإن قيل : وإذا كانت الهمزة الساكنة ثقيلة فالهمزة إذا كانت متحركة أولى بأن تكون ثقيلة ؛ إذ الحرف مع الحركة أثقل من الحرف بدونها ، فهى أولى بالتخفيف ، فما وجه اشتراط المصنف أن تكون الهمزة الثانية ساكنة فى وجوب تخفيفها .

قلنا وجه اشتراط المصنف هو أن تغيير الحرف بدون الحركة أسهل من تغييره معها ؛ فلهذا المعنى قيد وجوب التخفيف بكون الهمزة الثانية ساكنة :

عود الهمزة الثانيه لحذف الاولى

قال : « فَإِنْ كَانَتِ الأُولَى هَمْزَةَ وَصْلٍ تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا »

أقول : متى اجتمعت الهمزتان فى كلمة واحدة والأولى منهما همزة وصل والثانية همزة أصلية وقلبت الهمزة الثانية إما ألفا أو واوا أو ياء وأسقطت همزة الوصل فى الدرج تعود الهمزة الثانية الأصلية

إلى أصلها ؛ إذا كان ما قبلها مفتوحا كقوله تعالى (إِلَى الْهُدَى أَتِنَا) ، وأصله إئتنا فقلبت الثانية ياء ثم وصلت بـ « إلى الهدى » فسقطت الوصلية ورجعت الأصلية ؛ لأن العلة الموجبة لقلبها اجتماعهما فى كلمة ، فلما اسقطت همزة الوصل فى الدرج فقد زالت العلة ، فتعود إلى أصلها كما كانت

و إنما قيد عود الهمزة بكون ماقلبهامفتوحا لأن الفتحة أخف الحركات ، والهمزة ثقيلة ؛ ليكون خفة ماقبلها فى مقابلة ثقلها ليحصل الاعتدال ، بخلاف مالو كان ماقبل الهمزة مضموما أو مكسورا فإنه لم تعد الهمزة [1] ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان والهمزة أيضا ثقيلة ؛ فلو أعيدت الهمزة إلى ما كانت عليه قبل القلب لأدى إلى الثقل

فان قيل : هذا منقوض بقوله : يا زيدنا مُلْ لعدم عود الأصلية إلى أصلها فى الوصل . قلنا : عادت ثم قلبت جوازاً

حذف الهمزة من خذ وكل ومر

قال : « وَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ مِنْ خُذْ وَ كُلْ وَمُرْ »

أقول : لو وجب قلب الثانية بحركة ماقبلها عند اجتماعهما فى كلمة لقلبت فى الأمر المأخوذ من تأخذ و تأكل و تأمر ؛ لاجتماعهما ؛

---

(١) ادعاؤه أن الهمزة لا تعود فى هاتين الحالتين يعوزه الدليل ، بل ينقضه الواقع ، إذ قد قال الله تعالى (ومنهم من يقول أذن لى) ، وقد قال أيضا (فليؤد الذى أتمن أمانته)

لأنه إذا أخذ الأمر منها صار أُؤْخُذ أُؤْكُلُ أُؤْمُرْ ، وكان القياس أن يقال : أُوخذ أُوكل أومر بقلب الهمزة الثانية فيها واوا ؛ لسكونها وانضمام ماقبلها ، فلما لم تقلب علم أنه لم يجب

قلت القياس هو القلب ، لكنه لما كثر الأمر منها استعمالا حذفوا الهمزة الأصلية تخفيفا ، ثم حذفوا الوصلية ، لعدم الحاجة إليها ؛ لتحرك أول الكلمة ، وفى التنزيل (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ . وكُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ) وفى الحديث (مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بالصلوة) وهذا شاذ لا يقاس عليه ؛ فلا يقال فى الأمر من أَمَل يأْمُلُ مُلْ بل يقال فيه أُؤْمُل

عود همزة مر

قال : « وَقَدْ يَجِيءُ مُرْ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْوَصْلِ ؛ كَقَوْلِه تَعَالَى : وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلُوةِ »

أقول : ويجىء مُرْ على الأصل خاصة عند الوصل ، كقوله تعالى (وأمر أهلك بالصلوة . وأمر بالمعروف) برد الهمزة الأصلية دون خذ وكل ؛ فإن الهمزة الأصلية فيهما لم تعد عند سقوط همزة الوصل فى الدرج ؛ إذ حذف الهمزتين من خذ وكل لازم سواء كانا فى الوصل أو فى حال الابتداء ، وحذفهما فى مُرْ غير لازم ، سواء كانا فى حالة الوصل أو فى حالة الابتداء ؛

فيجوز فيه رد الهمزة الوصلية المحذوفة فى حال الوصل دون رد همزة خذ وكل فيها

ولقائل أن يقول : لم حكموا بوجوب حذف الهمزتين من خذ وكل فى حالة الوصل والابتداء معا ولم يحكموا بحذفهما من مر مع أنها من باب واحد

ويمكن أن يجاب عنه بأن خذ وكل أكثر استعمالا من مر فى كلامهم ، بدليل الاستقراء ، بخلاف مر ؛ فإنه وإن كان كثير الاستعمال أيضا لكن لا يبلغ فى كثرة الاستعمال مبلغ خذ وكل ؛ فحكموا بوجوب حذف الهمزتين منهما دون مر روما للتخفيف

حكم مهموز الفاء بالنسبة لمتصرفاته

قال : « وَأَزَرَ يَأْزِرُ وَهَنَأَ يَهْنِئُ كَضَرَبَ يَضْرِبُ إِيزِرْ »

أقول : وحكم مهموز الفاء ؛ نحو أزرَ يأزِر ومهموز اللام مثل هنَأ يَهْنِئُ كحكم صحيح الفاء واللام من غير المهموز ؛ نحو ضَرَب يضرب فى جميع متصرفاته الفعلية والاسمية ، وإيزِرْ أمر من تأزِر ، أصله إئزِر ، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ؛ فصار ايزِرْ

قال : « وَأَدُبَ يَأْدُبُ كَكَرُمَ يَكْرُمُ أُودُبْ » .

أقول : وحكم مهموز الفاء مثل أدُب يأدُبُ كحكم صحيح الفاء

غيرالمهموز ، نحو كرُم يكْرُم فى جميع متصرفاته الفعلية والاسمية ، والأمر منه أُودُبْ،أصله أؤْدُبْ قلبت الهمزة الثانيةواواً لسكونها وانضمام ماقبلها ، وأدُب الرجل إذا حصل له الْأَدَبُ ، وَأَدَبَ الرجل ؛ إذا أضاف ودعا إلى المأدبة : أى المائدة

قال : « وَسَأَلَ يَسْئَلُ كَمَنَعَ يَمْنَعُ اسْئَلَ » .

حكم مهموز العين

أقول : وحكم مهموز العين نحو سأل يسئل كحكم غير مهموز العين من الصحيح ، نحو منع يمنع والأمر منه اسْئَل على وزن افْعَلْ .

قال : « وَيَجُوزُ سَالَ يَسَالُ سَلْ » .

أقول : هذه لغة أخرى وهى تخفيف الهمزة فيها ، نحو سَالَ يسَال سل ، فسَال أصله سأل قلبت الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ويسَالُ أصله يسْأل كيَمْنَعَ ، نقلت حركة الهمزة إلى السين ثم قلبت الهمزة ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، والأمر منه على هـذه اللغة سَلْ ، حذف منه حرف المضارعة ثم حذفت حركة اللام للجزم فصار سال ، فالتقى ساكنان ، وهما الألف واللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصار سَلْ ، وفى التنزيل (سَلْ بَنِي اسْرَائِيل)

حكم مهموز الفاء أو اللام من الاجوف

قال : « وَآبَ يَؤُوب وَسَاءَ يَسُوءُ كَصَانَ يَصُونُ » .

أقول : وحكم مهموز الفاء ومهموز اللام من الأجوف ، كآب ويؤوب من الأوب وهو الرجوع وساء يسوء من السوء كحكم صحيح الفاء واللام من الأجوف غير مهموز هما فى تصاريفه الاسمية والفعلية ، نحو صان يصون ، وقد عرفت إعلال عين فعل صان يصون فقس عليه كيفية إعلال عين آب يؤوب وساء يسوء فتقول : آب وساء أصلهما أَوَبَ وَسَوَأَ كما أن أصل صان صَوَنَ ، قلبت الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آب وساء ، وأصل يؤوب ويسوء يَؤْوُبُ وَيَسْوُءُ

حكم مهموز اللام من الاجوف اليائى

قال : « وَجَاءَ يَجِيءُ كَكَالَ يَكِيلُ »

أقول : وحكم الأجوف اليائى مهموز اللام نحو جاء يجىء كحكم الأجوف اليائى الصحيح اللام غير مهموزها ، نحو كال يكيل وأصل جاء وكال جَيَأَ وَكَيَلَ ، قلبت الياء فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وأصل يجىء ويكيل يَجْيِئُ وَيَكْيِلُ ، نقلت الكسرة إلى ما قبلها ؛ فصار يجِىء ويكِيل

قال : « فَهُوَ سَاءٍ وَجَاءٍ »

أقول : « فهو ساءٍ وجاءٍ » هما اسما فاعل من ساء يسوء وجاء يجىء

وأصلهما ساوئ وجايئ ؛ بهمزة بعدواو و ياء عندسيبويه والخليل بلا خلاف

اعلال نحو جاء ووزنه عند الخليل وسيبويه

ثم قال سيبويه : قلبتا همزة كما فى صائن وبائع ، ثم الهمزة الثانية ياء ؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها ، ثم أُعِلاَّ كقاضٍ

[وقال الخليل : نقلت العين إلى موضع اللام ، واللام إلى موضع العين فقيل : سائى [(١)] وجائى ، ثم أُعِلاَّ إعلال قاض][(٢)] و إلا لزم كثرة الإعلال

قلنا : الإعلال على القياس ولو كثر ، بخلاف النَّقْل فإنه على خلافه ولو قل ،

فيكون وزنهما فاعٍ عند سيبويه وفالٍ عند الخليل .

حكم مجهول اللام من الناقص

قال : «وَأَسَا يَأْسُو كَدَعَا يَدْعُو ، وَأَتَى يَاتِى كَرَمَى يَرْمِى ، وَالأمر ايتِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : تِ ؛ تَشْبِيهاً بِخُذْ » .

---

(١) لم تصر عند الخليل سائى من أول الأمر لأنك تعرف أنها واوية ، فلابد من أن يكون أصلها بعد النقل المذكور سائو ، ثم قلبت الواو ياء وجوبا لتطرفها إثر كسرة ، وليس بلازم هنا السكون ، لأن التطرف بعد الكسر كاف فى وجوب القلب

(١) هذه العبارة التى بين القوسين أثبتها وإن كانت لم توجد بالأصول التى بين يدى ، لأن الكلام بدونها لا يكون صحيحا ، وهى التى تكمل قولى الامامين

أقول : وحكم مهموز الفاء من الناقص الواوى نحو أسا يأسو كحكم صحيح الفاء غير المهموز من الناقص الواوى ؛ نحو دَعَا يَدْعُو ، وأصل أَسَا أَسَوَ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأصل يأسو يأسُوُ ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت منها

وحكم مهموز الفاء من الناقص اليائى ؛ نحو أتى يأتى كحكم رمى يرمى ، وقد عرفت كيفية إعلاله ، و إيت أمر من تأتى ، أصله إئْتِ فقلبت الثانية ياء ، ومنهم من يقول : فى المأخوذ من تأتى : تِ ؛ بحذف الهمزة الثانية تخفيفا ، تشبيها بخُذْ وكُلْ ، ثم استغنى عن همزة الوصل ؛ فحذفت همزة الوصل استغناء عنها ؛ فصارت على حرف واحد ، و إنما شبهوه بخذ فى الإعلال لافى كونه على حرف واحد قال : « ووأى يئى إ كوَقَى يَقِى قِ »

حكم مهموز العين من نحو وأى

أقول : حكم مهموز العين الذى هو معتل الفاء الواوىُّ والناقص اليائى مثل وأى يئي إ — من الوَأْى وهو الوعد — كحكم معتل الفاء الواوىِّ والناقص اليائى من غير مهموز العين ؛ كوقى يقى ق ، و إعلاله كاعلاله و« إ » أمر من تَئِى . حذف حرف المضارعة ، وحذفت الياء للجزم ، فصار على حرف واحد كقِ

قال « وأوى يَأْوِى أَيًّا كشَوَى يَشْوِى شَيًّا إِيوِ » .

حكم مهموز الفاء من نحو أوى

أقول : وحكم مهموز الفاء من المعتل العين الواوى والمعتل اللام اليائى من باب فَعَل يَفْعِل مثل أوَى يَأْوِى أَيًّا كحكم الصحيح الفاء غير المهموز من المعتل العين الواوى والمعتل اللام اليائى من ذلك الباب ، مثل شَوَى يشوِى شيًّا ، وإعلاله كإعلاله ، وأصل أيًّا أوْيًا ، فقلبت الواو ياء وأدغمت ، وإيوِ أمرٌ من تَأْوِى ، حُذِف منه حرف المضارعة ، وزيدت فى أوله همزة الوصل ، ثم حذفت الياء للجزم ؛ فصار إِئْوِ قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار إيوِ .

قال : « ونَأَى يَنْأَى كرعَى يَرْعَى » .

حكم مهموز العين من نحو نأى

أقول : وحكم مهموز العين من الناقص اليائى من باب فعَل يفعَل بفتح العين في الماضى والمضارع نحو نَأَى يَنْأَى ـ من النأى وهو الإبعاد — كحكم الناقص غير المهموز من ذلك الباب ؛ مثل رعى يرعى ، وإعلاله كإعلاله ، والأمر منه اُنْأَ كارْعَ ، حذف منه حرف المضارعة ، وزيدت همزة الوصل مكسورة ، ثم حذفت الألف للجزم فصار اُنْأَ .

اعلال رأى وتصاريفه

قال : «وكذا قِياسُ رأَى يَرَى ؛ لكنَّ العَرَبَ قدِ اجْتَمَعَتْ

عَلَى حَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ ، فَقَالُوا : يرى يَرَيَانِ يَرَوْنَ ، تَرَى تَرَيَانِ يَرَيْنَ ، تَرَى تَرَيَانِ تَرَوْنَ ، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ ، أَرَى نَرَى ، واتفقَ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الْوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ ، لَكِنَّ وَزْنَ الوَاحِدَةِ تَفَيْنَ وَوَزْنَ الْجَمْعِ تَفَلْنَ » .

أقول : وحكم رأى يرى كحكم نأى ينأى فى الإعلال ؛ إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة من مضارعه ؛ لكثرة الاستعمال ، دون مضارع نأى، فقالوا : يرى ، وأصله يرْأَى ؛ فنقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها ، ثم حذفت للتخفيف ، ثم قلبت الياء ، ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ،

وأصل ترَوْن ترْأَيون ؛ فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ثم حذفت الهمزة ؛ لما مر ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، هما الألفُ المنقلبة عن الياء وواوُ الضمير ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصار ترَوْن

وأصل ترَيْن تَرْأَيِينَ ، وقد سبق بيان كيفية إعلاله فى بحث نون التأكيد ، والأمثلة الباقية ظاهرة ، وقد استوى فى خطاب المؤنث لفظ الواحدة ولفظ الجمع بعد الإعلال وتخفيف الهمزة ؛ لكن تقديرهما مختلف ؛ فوزن الواحدة المخاطبة تَفَيْن ؛

لأن عينه ولامه محذوفان ، ووزن الجمع تَفَلْنَ ، لأن عينه محذوف وفاؤه ولامه مثبتان .

طريق بنا. الأمر من رأى

قال : « وَإِذَا أُمِرْتَ مِنْهُ قُلْتَ : عَلَى الْأَصْلِ ارْأَ كَارْعَ وَعَلَى الْحَذْفِ : رَ ، وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ ، فتقول : رَهْ رَيَا رَوْا رَيْ رَيَا رَيْنَ ، وبالتأكيد : رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رِينَّ رَيَانِّ رَيْنَانِ » .

أقول : إن أردت أن تبنى الأمر من رأى يرى فلا يخلو من أن تبنى قبل حذف الهمزة منه أو بعد حذفها ؛ فإن بنيتها قبل حذفها قلت : ارْأَ على وزن افْعَ بإثبات عينه كارْعَ ، وإن بنيتها منه بعد حذف الهمزة قلت : رَ بحرف واحد فـ «ر» أمر من ترى حذف منه حرف المضارعة ، وحذفت اللام للجزم فصار ، على حرف واحد ؛ فحينئذ يلزم إلحاق هاء السكت عند الوقف ؛ لأن «رَ» لو سكن لزم الابتداء بالساكن ، وإلا لزم الوقف على المتحرك ؛ فيلزم الهاء ، ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد ، وإذا أُدْخِلَتْ نون التأكيد على الأمر المأخوذ من ترى أعيدت اللام المحذوفة فى المفرد المذكر ، فتقول : رَيَنَّ باعادة اللام المحذوفة .

بناء اسمى الفاعل والمفعول من رأى

قال : « فهو رَاءٍ رائِيَانِ رَاءُون كَرَاعٍ رَاعِيَانِ رَاعُونَ ، وَذَاكَ مَرْئِيٌّ كَمَرْعِيٍّ » .

أقول : اسم الفاعل من رأى يرى يجيء للمذكر على وزن فاعِل نحو رَاءٍ ، أصله رَائِئٌ — على وزن فاعِل — استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وأصل رَاءُون رائِيون كراعيون ، استثقلت الضمة على الياء ، فنقلت إلى ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لاجتماع الساكنين

وتقول فى اسم المفعول منه : مَرْئِيٌّ كَمَرْعِيٍّ ، وأصله مَرْؤُوىٌ ، اجتمعت الواو والياء ، والسابقة منهما ساكنة ؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الثانية ، ثم أبدلت الضمة كسرة للمناسبة .

اعلال الافعال من رأى

قال : (وَبِنَاءُ أَفْعَلَ مِنْهُ مُخَالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيْضًا فَتَقُولُ أَرَى يُرِى إِرَاءَةً وَإِرَاءً وَإِرَايَةً)

أقول : و إذا بنيت أَفْعَل من رأى يرى حذفت عينه من مضارعه كما يحذف من مجرده ؛ لكثرة استعماله أيضا ، وكذا يحذف من ماضيه ؛ لأنه أثقل من المجرد ؛ لكثرة حروفه ؛ فناسب فيه زيادة تخفيف ، و إذا بنيته من نأى لا تحذف عينه كما لا تحذف من مجرده ؛ لعدم كثرته ؛ فيكون بناء أفعل المأخوذ من أخواته

من مهموز العين أيضا ، كما فى المجرد فتقول فى المذكر أرى يُرى ، وأصله أرْأَى يُرْئِى ؛ فنقلت حركة العين فى الماضى والمضارع وحذفت . وأصل إراءٍ وإراءة وإراية ارآيا كإكرام ، نقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها ، وحذفت الهمزة تخفيفا ؛ فصار إرايا قلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ؛ فصار إراء ، وإراءة إن عوضت العين بالتاء ، وإراية إن عوضت قبل قلبه همزة فصار إراية ؛ فلا تقلب الياء ؛ لعدم تطرفها ؛ للتاء ؛ فيكون مصدره مستعملا على ثلاثة أوجه : بياء وتاء بعد الألف ، أو همزة وتاء بعده ، أو همزة .

بناء اسم الفاعل والمفعول من يرى بوزن يكرى

قال : « فَهُوَ مُرٍ مُرِيَانِ مُرُونَ ، وأَرَتْ فَهِيَ مُرِيَةٌ مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ ، وَذَاكَ مُرًى مُرَيَانِ مُرَوْنَ مُرَاةٌ مُرَاتَانِ مُرَيَاتٌ ، وَالأَمْرُ مِنْهُ أَرِ أَرِيَا أَرُوا أَرِي أَرِيَا أَرِينَ ، وَبِالتَّأْكِيدِ أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ ، أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ ، وَالنَّهْيُ لِلْحَاضِرِ لَا تُرِ لَا تُرِيَا لَا تُرُوا لَا تُرِي لَا تُرِيَا لَا تُرِينَ ، وَبِالتَّأْكِيدِ لَا تُرِيَنَّ لَا تُرِيَانِّ لَا تُرُنَّ لَا تُرِنَّ لَا تُرِيَانِّ لَا تُرِينَانِّ » .

أقول : إذا أردت أن تبنى اسم الفاعل من أرى يُرِى فتقول فى اسم الفاعل منه للمذكر : مُرٍ ، أصله مُرْئِىٌ — على وزن مُفْعِل — نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ثم

أعل كقاض فصار مُرٍ ـ على وزن مُفٍ ـ : مُرِيَان ، أصله مُرْئِيَانِ : مُرُون أصله مُرْئِيُونَ — على وزن مُفْعِلُونَ — نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفت الهمزة تخفيفا ؛ فبقى مُرِيُون ، استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته ؛ فالتقى ساكنان هما الياء والواو ؛ فحذفت الياء دون الواو ؛ لأن الواو ضمير الفاعل فحذفها مفوِّتٌ للمقصود فبقى مُرُونَ

وأَرَت فعل ماض للغائبة المفردة ، أصلها أرْأَيَتْ — على وزن أفْعَلَتْ — نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا ؛ فصار أَرَيَتْ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار أرات فالتقى ساكنان : هما الألف والتاء فحذفت الألف ، فصار أَرَتْ

وفى اسم الفاعل للمؤنث : مُرِيَةٌ ، أصلها مُرْئِيَةٌ ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة فصار مُرِيَة ، مريتان مريات ، أصلهما مُرْئِيَتَانِ مُرْئِيَات

وتقول فى اسم المفعول منه للمذكر : مُرًى ، أصله مُرْأَىٌ ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة ثم قلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فالتقى ساكنان : هما الألف

والتنوين ، فحذفت الألف فصار مُرًى : مُرَيَان ، أصله مُرْأَيان ؛ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفت الهمزة ، فصار مُرَيَانِ : مُرَوْن ، أصله مرْأَيُون ـ على وزن مُفْعَلُون ـ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفت الهمزة تخفيفا ، ثم قلبت الياء ، ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فالتقى ساكنان هما الألف وواو الضمير ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصار مُرَوْنَ

وللمؤنث : مُرَاةٌ وأصلها مُرْأَيَةٌ ، نقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها ، وحذفت الهمزة ، ثم قلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصارت مُرَاة : مراتان ، أصلها مُرْأَيتَانِ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفت الهمزة فبقى مُرَيتَان ، قلبت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار مُرَاتَانِ : مُرَيَات أصلها مُرْأَيات ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفت الهمزة ، فبقى مُرَيَاتٌ ، وإنما لم تقلب الياء فيها ألفا مع أن علة قلبها متحققة فيه ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ، لئلا يلتبس الجمع بالمفرد المؤنث

وتقول : فى الأمر منه للمذكر : أَرِ ، وللمؤنث أرِى ، فإذا أدخلت عليه نون التأكيد قلت للمذكر : أَرِيَنَّ بإعادة اللام وللمؤنث أرِنَّ من غير إعادة اللام . وتقول فى النهى : لا تُرِ

للمذكر ، وللمؤنث : لا تَرِى ، وبالتأكيد : لاَ تُرِيَنَّ بإعادة اللام للمذكر ، ولاَ تُرِنَّ من غير إعادة اللام للمؤنث

اعلال افتعل من الاجوف والناقص المهموزى الفاء

قال : « وَتَقُولُ فِى افْتَعَلَ مِنَ المَهْمُوزِ الْفَاءِ : ايتَالَ كاخْتَارَ وايتَلَى كاقْتَضَى » .

أقول : إذا نقل فَعَل من الأجوف المهموز الفاء أو الناقص المهموز الفاء إلى باب الافتعال فحكمه حكم الأجوف والناقص من باب الافتعال فى الإعلال ، وذلك نحو ايتال ـ من الْأَوْل ، وهو الرجوع ـ أصله إئْتَوَلَ ، قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم قبلت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما قلبت الياء فى اختار ألفا

و إيتَلى ـ مِن الألْوِ وهو التقصير ـ أصله ائتلو قلبت الهمزة الثانية ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ؛ ثم قلبت الواو ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو فى اقتضى ألفا

بناء اسمى الزمان والمكان من صحيح اللام

قال : « فصل فى بِنَاءِ اسْمَىِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ : فتقول مِنْ يَفْعِلِ ـ بِكَسْرِ الْعَيْنِ ـ : عَلَى مَفْعِلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ كالمَجْلِسِ وَالْمَنْبِتِ ، وَمِنْ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ ـ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا ـ : عَلَى مَفْعَلَ ـ بِفَتْحِ الْعَيْنِ ـ كالمَذْهَبِ والمَقْتَلِ وَالْمَشْرَبِ والمقَام ، وَشَذَّ المَسْجِد

وَالْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِب وَالْمسْقِط وَالْمَطْلِعِ وَالْمَجْزِر والْمَفْرِق وَالْمرفِق والمسْكِن والمَنْسِك والمَنْبِتُ والمَسْقِط ، وَحُكِيَ الْفَتْحُ فى بَعْضِهَا وَأُجيزَ فِي كُلِّهَا » .

أقول : هـذا الفصل فى بيان كيفية بنـاء اسمى الزمان والمـكان من الفعل .

اعلم أن المصنف لم يذكر تعريف كل واحد من اسمى الزمان والمـكان ، وشرع فى بيان كيفية بنائهما فينبغى أن يذكر تعريف كل واحد من اسمى الزمان والمكان أولا ، ليعثر المبتدئ على حقيقتهما ، ثم يذكر كيفية بنائهما ، وأنا أذكر تعريف كل واحد منهما أولا ، ثم أشرع فى بيان كيفية بنائهما ، فأقول :

اعلم أن اسمى الزمان والمـكان موضوعان للزمان والمـكان باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقا : أى من غير تقييد بشخص أو زمان ، فإذا قلت مخرَج فمعناه مَوْضِع الخروج المطلق ، أو زمان الخروج المطلق .

و إذا عرفت تعريفهما فاعلم أن الفعل الذى تريد أن تبنى منه الزمان والمـكان لا يخلو من أن يكون ثلاثيا مجرداً أو غيره ، فإذا كان ثلاثيا مجرداً فلا يخلو من أن يكون معتل الفاء واللام

أولا ، فإن كان ثلاثيا مجردا ولم يكن معتل الفاء واللام ؛ سواء كان معتل العين أولا ، فلا يخلو من أن يكون عين مضارع ذلك الفعل مكسورا أو مفتوحا أو مضموما

فإن كان مكسورا نحو جلس يجلِس وبات يبِيت فاسم الزمان والمكان منه على وزن مَفْعِل بزيادة الميم فى موضع حرف المضارعة وكسر العين كالمجلِس وهو موضع الجلوس ، والمبِيت ، وهو موضع البيتوتة ، وأصل المبيت مَبْيِت — على وزن مَفْعِل — نقلت كسرة الياء لثقلها عليها إلى ماقبلها فصار مبِيت ، وإنما أوردهما ليعلم أنه يبنى من الصحيح والأجوف .

وإنما اختصت الميم باسمى الزمان والمكان من بين سائر الحروف الزوائد ؛ لاختصاصها باسم المفعول نحو مُكْرَم ، وكلا الزمان والمكان مفعول فيه ، لوقوع الفعل فيهما ، ولهذا المعنى خص الميم بالزيادة لاسمى الزمان والمكان ، وإنما حركت الميم بحركة حرف المضارعة لوقوعها موقعه ، فناسب أن تحرك بحركته

وإنما كسرت العين فيهما لتوافق حركة عين اسم الزمان والمكان حركة عين المضارع

وإن كان مفتوحا أو مضموما فاسم الزمان والمكان منهما

على وزن مفعَل كالمذهب ، وهو موضع الذهاب ـ من ذهب يذهب ـ والمقتل ، وهوموضع القتل ، من قتل يقتُل ـ والمشرَب ، وهوموضع الشرب ، من شَرِب يشْرَبُ والمَقَام ، وهو موضع القيام من قام يقوم ، وأصل المَقَام مَقْوَم نقلت حركة الواو إلى ماقبلها ، وقلبت الواوألفا ؛ لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها الآن ؛ فصار مَقام

وإنما فتح فيما يكون عين مضارعه مفتوحا ، للموافقة بين الحركتين .

وإنما اختير الفتح فيما يكون عين مضارعه مضموما ولم يختر فيه الموافقه ، لعدم مجىء المَفْعُل بضم العين فى كلامهم ؛ إلا بالهاء نحو مَكْرُمَة ومَقْبُرة ومَشْرُقة على الشذوذ (١) فعدلوا عن المفعُل ـــ بضم العين ـــ إلى المفعَل ـــ بفتحها ـــ لخفة الفتحة ، وشذ المسجد وهو بيت مبنى للعبادة سواء سجد فيه أو لم يسجد (٢) والمشرق لموضع الشروق ، والمغْرِب لموضع الغروب ، والمطْلِع

---

(١) قد علمت ماذكر العلماء بصدد مفعل ـ بضم العين ـ فى (ص ١٦١ ه ١) فلا داعى للعود إليه

(٢) إذا جعل المسجد اسما للبيت الذى بنى ليصلى فيه الناس سواء سجد فيه أو لا لا يظهر وجه الشذوذ ، لأن الشذوذ إنما يكون إذا كان اسم

لموضع الطلوع ، والمجزر لموضع تجزر فيه الإبل ، والمفرِق لموضع يفرق فيه الشعر وسط الرأس ، والمرْفِق لموضع يحصل فيه الرفق والألفة ، والمسكِن لموضع يسكن فيه ، والمنبت لموضع ينبت فيه النبات ، والمسْقِط لموضع يسقط فيه شيء من شيء ، والمنسِك لموضع يتعبد فيه ، وشذوذها لكسر عينها مع ضم مأخذها ، وَحُكِيَ الفتح فى بعض هذه الأسماء من المنسك والمسكن والمطلع والمرفق ؛ وقد جوزوا الفتح فى جميع هذه الأسماء كلها ولو لم يسمع ؛ لكونه على القياس .

قال : « هذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ صَحِيحَ الْفَاءِ وَاللَّامِ وأما غيره فَمِنَ الْمُعْتَلِّ الفاء مكسورٌ أبدا ، كالمَوْعِد والْمَوْضِع وَالمَوْسِم وَالمَوْجِل ، ومن المعتل اللام مفتوح أبدا كالمَرْمَى والمَغْزَى وَالمَأْوَى ،

مكان وهو هنا علم لهذا البناء وليس اسما للمكان الذى يسجد فيه ، أما إذا أريد من المسجد مكان السجود فالقياس المسجد — بالفتح — والشذوذ مجيئه بالكسر ، وقد سمع كل منهما ، فقد قال فى اللسان رواية عن سيبويه : « قال وربما فتحه بعض العرب فى الاسم (أى : اسم المكان) فقد روى مسكن ومسكن وسمع المسجد والمسجد والمطلع والمطلع (بالفتح والكسر فى كل ذلك) . قال : والفتح فى كله جائز وإن لم نسمعه » اهـ وهو يوافق ماسيذكره المؤلف بعد

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاء التَّأْنِيثِ ، كَالْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ وَالْمَشْرَقَة وشَذَّ المَقْبُرَةُ والمَشْرُقَةُ بالضَّمِّ ، وَمِمَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ كاسْمِ المَفْعُول ، كالمُدْخَل وَالمُقَامِ » .

بناء اسمى الزمان والمكان من معتل الفاء

أقول : هذا الذى ذكرنا على تقدير أن يكون الفعل غير معتل الفاء واللام ، و إذا كان الفعل معتل الفاء سواء كان مكسور العين أو مفتوحها أو مضمومها فاسم الزمان والمكان منه على مفعِل ـ بكسر العين ـ كالموعد والموضع والموجِل ؛ لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معه ؛ إذ موعِد أخف من مَوْعَد ،

وفيه نظر : وهو أن الفتح أخف الحركات ، والكسر ثقيل فاستعمال الحركة التى هى أخف مع الواو أخف من استعمال أثقلها معه

بناؤهما من معتل اللام

و إذا كان الفعل معتل اللام فالاسم على مفعَل ـ بالفتح ـ مطلقا سواء كان مفتوحا أو مضموما أو مكسورا كالمَرْمَى والمأوَى والمغزَى وذلك لخفة الفتحة

لحاق تاء التأنيث بهما

وقد يدخل على بعض الأسماء تاء التأنيث كالمظِنة والمقبرة والمشرقة باعتبار البقعة و إن كان القياس عدم دخوله ، وشذ المقبرُة والمشرُقة بضم الباء والراء ؛ إذ القياس هو الفتح لكون مأخذهما يقبُر و يشرُق بالضم ؛ فيكون فيهما شاذان : التاء

والضم ، وكذا فى المِظنة بالتاء والكسر ؛ إذ القياس هو الفتح ؛ لِكون مأخذه يظُنُّ — بالضم —

بناء اسمى الزمان والمكان مما زاد على ثلاثة

و إن لم يكن الفعل الذى بنى منه اسم الزمان والمكان ثلاثيا مجرداً سواء كان ثلاثيا مزيداً أو رباعياً مجرداً أو رباعياً مزيدا فاسم الزمان والمكان على زنة اسم المفعول ؛ فزنة اسم المفعول مشتركة بين اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول ، والفارق لكل واحد منها عن الآخر القرينة الحالية أو المقالية كالمُدْخَل — من أَدْخَل يُدخِل — والمُقَام — من أقام يقيم — والأصل مُقْوَم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها .

و إنما استعملوا صيغة اسم المفعول فى اسم الزمان والمكان . لكون كل واحد منهما محلا للفعل كالمفعول ، فشبه كل واحد منهما بالمفعول به أعنى زيدا فى قولك ضربت زيدا ؛ لكونهما محلا لذلك الفعل الصادر منك كما أن المفعول به محل للفعل الصادر عنك .

و إنما استعملوا صيغة اسم المفعول فى المصدر ؛ لأن المصدر مفعول ، فإذا قلت ضربت ضربا كان بمنزلة قولك أحدثت ضربا .

قال : « وَاذَا كَثُرَ شَيْءٌ بِالْمَكَانِ قِيلَ فيه : مَفْعَلَةٌ مِنَ

الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ فَيُقَالُ أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ وَمَذْأَبَةٌ وَمَبْطَخَةٌ وَمَقْثَأَةٌ » .

بناء مفعلة للمكان الذى كثر فيه شىء

أقول : إذا حصل الشىء الكثير بالمكان فإن كان اسم ذلك الشىء من الثلاثى المجرد بنى منه مَفْعَلَة — بالفتح والتاء — فيقال : مَسْبَعَةٌ وَمَأْسَدَةٌ وَمَذْأَبَةٌ وَمَبْطَخَة ومَقْثَأَة للأرض التى كثر فيها السباع وَالأُسْد والذئاب والبطيخ والقثَّاء ، ولابد من إلحاق تاء التأنيث بهذا النوع لأنه صفة الأرض وهى مؤنثة

وإنما قال « من الثلاثى المجرد » لأن المَفْعَلَة لم تبن مما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والثعلب كراهة أن يثقل عليهم التلفظ بها لكثرة حروف الكلمة ، بخلاف الثلاثى ؛ لقلة حروفه ؛ فلا يقال مضفدعة ومثعلبة لأرض كثيرة الضفادع والثعالب بل يقال أرض كثيرة الضفدع والثعلب .

اسم الآلة وبناؤها

قال : « وَأَمَّا اسْمُ الآلَةِ فَهُوَ ما يُعَالِجُ بِهِ الْفَاعِلُ الْمَفْعُولَ بِهِ لِوُصُولِ الأثر إليه فيجىء على مِثَالِ مِخْلَبٍ ومِكْسَحَة ومفتَاحٍ ومِصْفَاة » .

أقول فى الحد الذى ذكره المصنف لاسم الآلة نظر ، وهو أنه لايخلو من أن يكون لفظ « هو » فى قوله : فهو ما يعالج به

الفاعل المفعول إلى آخره راجعا إلى اسم الآلة أو إلى الآلة . لا سبيل إلى الأول ؛ لأن اسم الآلة لفظ فلا تمكنُ به المعالجة ، والاستعانة فى وصول أثر الفاعل إلى المفعول إنما تحصل بالمسمى الذى هو الآلة لا باسمها ؛ لأن من أراد أن يفتح بابا أو يقطع ثوبا مثلا فالفتح والقطع إنما يحصل بمسمى المفتاح والمقراض لا باسمهما ؛ فلا يصح أن يقال : اسم الآلة ما يعالج به الفاعلُ المفعولَ فى وصول الأثر إليه . ولا سبيل إلى الثانى لأنه لا يوافق غرضه ؛ إذ هو بصدد بيان اسم الآلة ، و بيان كيفية بنائه من الفعل لا بصدد بيان الآلة

و يمكن أن يجاب عنه بأن لفظ « هو » راجع إلى اُسم الآلة باعتبار مدلوله ومسماه : أى اسم الآلة هو مايُعَالِجُ بمسماه الفاعلُ المفعولَ ؛ لوصول الأثر إليه ؛ فمسماه مضمر . وفيه نظر ، وهو أنه يلزم منه الإضمار فى الحد ، وهو مجتنب فى الحدود والتعريفات

ولو قال المصنف : اسم الآلة ما اُشتق من فعل اسما لما يعالجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه كان أصوب واندفع النظر

إذا عرفت هـذا فاعلم أن اسم الآلة يجىء من الفعل على ثلاثة أوزان : مِفْعَل كمِخْلَب ، وهو اسم لما يخلب باستعانته ، ومفعلة كمكسحة ، وهى اسم لما يكسح به . يقال : كسح البيت إذا

كنسه ، ومِفْعَال كمفتاح ومصفاة لآلة الفتح والتصفية ، والمصفاة آلة يصفى بها الشراب ، وإنما كسرت الميم فى الأوزان الثلاثة لاسم الآلة ولم تفتح ولم تضم فيها ؛ فرقا بين اسم الآلة والمصدر واسم المفعول واسم الزمان والمكان

قَالَ : « وقالُو امرِقَاة عَلَى هَذا ، وَمَن فتَحَ المِيمَ أَرَادَ المكَان »

أقول : ومن العرب من يقول: مِرْقاة — بكسر الميم — على وزن مِفْعَال ـ لآلة الرقى والصعود ـ وهوالسلم ، وأصلها مِرْقَيَة ـ على وزن مِفْعَلَة ـ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصارت مِرْقاة ، ومن العرب من فتح ميم المرقاة ، وأراد بها اسم المكان الذى يرقى و يصعد فيه ، لا اسم الآلة التى هى مِفْعَلة

الالفاظ الشاذة فى الآلة

قال : «وَشَذَّ مُدْهُنٌ وَمُسْعُطٌ ومُدُقٌّ وَمُنْخُلٌ وَمُكْحُلَةٌ وَمُحْرُضَةٌ مَضْمُومَةَ المِيمِ وَالْعَيْن ، وجاء مِدَقٌّ وَمِدَقَّةٌ عَلَى الْقِيَاس » .

أقول : وجاءت ألفاظ لاسم الآلة مضمومة الميم والعين ، وهى خارجة عن القياس ، والقياس فيها كلها كسر الميم وفتح العين ، وهى المُدْهُن لما يجعل فيه الدهن ، والمُسْعُط لما يجعل فيه

السَّعُوط ، وهو دواء يسعط به العليل فى أنفه . والمُدُق ، وهو اسم لما يدق به الشىء ، كآلة القصار . والمُنْخُل ، وهو ما ينخل به الدقيق ، والمِكْحُلة وهو وعاء الكحل . والمِحْرُضَة ، وهو وعاء الحَرَض ، وهو الأشنان

قوله : « وقد جاء مِدَقٌّ ومِدَقَّة على القياس » بكسر الميم وفتح العين

بناء اسمى المرة والهيئة

قال : « تنبيه : المَرَّةُ مِنَ الْمَصْدَرِ الثُّلاَثِي الْمُجَرَّدِ عَلَى فَعْلَة بالفتح . تقول : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَقُمْتُ قَوْمَةً ، وَمِمَّا زَادَ بِزِيَادَةِ الهاء كالْإِعْطَاءَةِ والانْطِلاَقَة ؛ إلاَّ مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا ، فالْوَصْفُ بِالْوَاحِدَةِ ، كَقَوْلِكَ رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً ودَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً ، وَالْفِعْلَةُ بالكَسْرِ للنَّوْعِ من الفِعْل . تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ والجِلْسَةِ .

أقول : هذا إشارة إلى كيفية بناء المرة ، فالفعل الذى يراد بناء المرة منه إن كان ثلاثيا فالمرة منه تجىء على وزن فَعْلة — بفتح الفاء وسكون العين وزيادة التاء فى آخره — فتقول : ضربت ضربةً وقمتُ قومة كما قيل :

« الفَعْلة المَرَّة والفِعلة للحالة ، والمَفْعَل للموضع والمِفْعَل للآلة »

قوله « بالكسر » أى : للفاء و« للحالة » أى : للنوع

وإنما بنى المرة منه على فَعْلة ؛ لأن الأصل فى مصادر الأفعال الثلاثية فَعْل — بفتح الفاء وسكون العين — فتبنى منها على الزنة التى هى أصل .

وإنما زيدت التاء فى آخره ليدل على المرة الواحدة ، وإنما خص الآخر بزيادة التاء ؛ لأنه محل الزيادة والنقصان .

وإنما أورد المصنف مثالين ؛ ليعلم أنها تجىء من السالم وغيره

وإن كان غير الثلاثى المجرد ـ وهو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه ولم يكن فيه التاء ـ فالمرة فيه على مصدره المستعمل ، بزيادة الهاء ، كالإعطاءة والانطلاقة ، للفرق بينه وبين المرة ، وإن كان الفعل ثلاثيا وفيه تاء أو غير ثلاثى مع التاء فالمرة من هذين النوعين على مصدرهما المستعمل ، مع وصفهما بالواحدة ؛ للفرق بينهما ، نحو رحمته رحمةً واحدة ودحرجته دحرجة واحدة ، ولا تجتلب تاء أخرى فى آخر مصدرهما ؛ لئلا يؤدى إلى اجتماع التاءين فى كلمة واحدة .

وقوله : « والفِعلة بالكسر للنوع من الفعل إلى آخره » أى : ويجىء النوع من المصدر الثلاثى الذى لا تاء فيه على فِعْلة ـ بكسر الفاء ـ نحو حسن الطِّعمة والجلسة ، إذا كان حُسْن الأكل والجلوس عادته ، ومن مصدر الثلاثى الذى فيه التاء على مصدره المستعمل ، مع الوصف بغير الواحدة ، كقولك اللهم ارحمنا رحمة واسعة ؛ للفرق بينه وبين المرة .

ومن غير الثلاثى : إن لم يكن فيه التاء فيجىء على مصدره المستعمل ، مع زيادة التاء فيه ؛ للفرق بينهما ، والوصف بغير الواحدة ؛ للفرق بينه وبين المرة نحو انطلاقة سريعة .

وإن كان فيه التاء فعلى مصدره المستعمل ، مع الوصف بغير الواحدة نحو دحرجته دحرجة شديدة ؛ للفرق بينه وبين المرة

وهذا آخر الكلام فى شرح الكتاب بعون الله وحسن توفيقه

ملحوظة

فهرست الكتاب موجود في مقدمته

من صفحة (٩) إلى صفحة (١٦)